

تَلْخِصُ الْمَقَالِ

تأليف

للشيخ محمد بن عبد الرحمن القزويني رحمه الله

٦٦٦ - ٧٣٩ هـ

مع الحواشي المنتخبة

طبعة جديدة صحفة ملونة

مكتبة البشير

كراتشي - باكستان

تَلَايُصُ الْمَفْتَا

تأليف

للشيخ محمد بن عبد الرحمن القزويني رَحِمَهُ اللهُ

٦٦٦ - ٧٣٩ هـ

مع الحواشي المنتخبة

طبعة مبدية صممة مارونة



تاریخ النسخ

: اسم الكتاب

152

: عدد الصفحات

65/- روبية

: السعر

۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء

: الطبعة الأولى

مکتبہ البشیری

: اسم الناشر

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

+92-21-34541739 +92-21-37740738

: الهاتف

+92-21-34023113

: الفاكس

al-bushra@cyber.net.pk

: البريد الإلكتروني

www.ibnabbasaisha.edu.pk

: الموقع على الإنترنت

+92-321-2196170 - مکتبۃ البشیری، کراچی۔

: يطلب من

+92-321-4399313 - مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور۔

042-37124656 - 37223210 - المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔

051-5773341 - 5557926 - بک لینڈ، ٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔

091-2567539 - دار الإخلاص، نزوقصہ خوانی بازار پشاور۔

0333-7825484 - مکتبۃ رشیدیۃ، سرکی روڈ، کوئٹہ۔

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

حمداً لمن نظم جواهر البلاغة بأسلاك البيان، وأهم كل بليغ لمقتضى الحال والشأن، وخصّ سيد الرسل ﷺ بكمال الفصاحة، وأنطقه بجوامع الكلم فأعجز بلغاء ربيعة ومضر، وأنزل عليه الكتاب المعجم بتحدّيه مصانع بلغاء الأعراب، وأعطاه بحكمته أسرار البلاغة وفصل الخطاب، ومنحه الأسلوب الحكيم، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نظموا الأدب البديع في عقود الإعجاز والإطناب.

وبعد، فاعلم أنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا وأحلى جنى وأعذب وردا وأكرم نتاجا من علم البلاغة الذي لولاه لم تر لسانا يصوغ الحلي ويلفظ الدر ويجنيك الحلو اليانع من الثمر ويريك بدائع من الزهر، ولولاه لما أدرك الناس تحقق إعجاز كتاب الله ولما تعقلوا فحاوي كلام معلّم البيان، فهو مع الإخلاص مفتاح سعادة الآخرة والدنيا، ولغاية أهميته وعظم فضله اعتنى به العلماء أيما اعتناء، وبذلوا في تدوينه ثم في تهذيبه وتذييله أيما جهود، حتى قدموه لنا مع بسط ومع اختصار أيضاً. ومن الجهود التي بذلت لتهذيب علم البلاغة وتسهيل ضبطه تأليف المتون التي هي بمثابة لباب اللباب؛ ولذا صنف الفصحاء كتباً قيمة، وبذلوا في تهذيب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك الكتب أساساً وبناءً لهذا الفن ومرجعاً ومعتمداً للدارسين والمؤلفين.

ومن الكتب الأساسية المختصرة لدارسي هذا الفن في مدارسنا العربية كتابنا هذا تلخيص المفتاح للشيخ عبد الرحمن القزويني رحمته الله، وهو من أهم الكتب الدراسية في المعاني والبلاغة، وما زالت يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام. وإن مكتبة البشرية من صميم أهدافها طبع الكتب الدراسية طبق متطلبات العصر كتابةً وطباعةً وإخراجاً، فقد خطونا في هذا المجال قدماً بتوفيق الله وكرمه، ثم بجهود الإخوة الذين بذلوا ما في وسعهم، لإخراج الكتب في أفضل حلة وأحسن طباعة، فالآن نقدم للقراء المبتدئين هذا الكتاب، راجين من الله أن يتقبله منا.

مكتبة البشرية

كراتشي، باكستان

٨ رمضان المبارك، ١٤٣١هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

وإليك أيها القارئ منهجنا في هذا الكتاب:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية.
 - وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.
 - وزدنا عناوين المباحث على رؤوس الصفحات.
 - وقمنا بتحلية سائر العناوين والنصوص القرآنية وأقوال النبي ﷺ خاصة باللون الأحمر.
 - وأشرنا إلى التعليقات التي في هامش الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
 - شكّلنا ما يلبس أو يستشكل على إخواننا الطلبة.
 - وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [].
 - وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛ تجنباً عن التكرار.
 - وزدنا في الكتاب أيضاً عناوين، ووضعناها في المعقوفين.
 - وقابلنا كتابنا هذا بنسخة "مختصر السعد"، التي هي على وفق النسخة المخطوطة.
- وختاماً! هذا جهدنا بين أيديكم، فإن وفقنا فيه فالفضل لله وحده، وإن كان غير ذلك فالخطأ لا يخلو منه بشر، والحمد لله بدايةً ونهايةً.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم، وعلم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، أما بعد فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدراً وأدقها سراً؛ إذ به تُعرف دقائق العربية وأسرارها، ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أstrarها، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً وأتمها تحريراً وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو.....

الحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم، سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها، والشكر فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه منعماً، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس. لله: هو اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الخامد. ما أنعم: "ما" مصدرية أي على إنعامه. من البيان: هذا بيان لقوله: "ما لم نعلم"، قدمه رعاية للسجع، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير. الحكمة: هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق. وفي "القاموس": الحكمة: العدل والعلم والنبوة. وفصل الخطاب: أي الخطاب المفصول بين، أو الفاصل بين الحق والباطل. وتوابعها: أي علم البلاغة وهي البديع. العلوم: التسعة، وهي الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق. إذ به تعرف: أي بعلم البلاغة لا بغيره، كالنحو والصرف واللغة. ويكشف إلخ: أي به يعرف أن القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر. السكاكي: لما كان أبوه سكاكا أي يفعل السكين، نسب إليه، وقيل: سكاك اسم حي أي قبيلة من اليمن. (فخرالحسن) الكتب المشهورة: وهو "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" و"المصباح" و"نهاية الإيجاز" (فخرالحسن). ترتيباً: هو وضع كل شيء في مرتبته. تحريراً: هو تهذيب الكلام عن الزوائد. الحشو: هو الزوائد المتعين المستغنى عنه، والتطويل: هو الزائد على أصل المراد بلا فائدة، ويكون غير متعين، والتعقيد: هو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة؛ لخلل في اللفظ أو في الانتقال. وكونه أتم بالنسبة إلى الكتب لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه.

والتطويل والتعقيد قابلا للاختصار مفتقرا إلى الإيضاح والتجريد، ألفت مختصرا تضمن ما فيه إلى الإيضاح من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آلُ جهدا في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته "تلخيص المفتاح"، وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به كما نفع بأصله إنه ولي ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل.

القواعد إلخ: جمع قاعدة، وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته المذكورة لإيضاح القواعد، والشواهد هي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد، فهي أخص من الأمثلة. ترتيبه: أي السكاكي أو القسم الثالث. في بعض كتب إلخ: إشارة إلى كتب الشيخ عبد القاهر: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز".

مقدمة

الفصاحة: يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم. والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقط. فالفصاحة في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس. فالتنافر نحو: غدائره مستشزرات إلى العلى

والغرابة نحو:

وفاحما ومرستا مسرجا

أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق واللمعان. والمخالفة نحو:

الحمد لله العلى الأجلل

مقدمة: المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله، ومقدمة الكتاب: طائفة من كلامه قدمت أمام المقصود؛ لارتباطه بها، وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلازم ذلك. الفصاحة: في اللغة: الإبانة والظهور. البلاغة: هي في اللغة: الوصول والانتهاء. الأخيران: أي الكلام والمتكلم لا المفرد. فالتنافر: هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، والضابطة في معرفة التنافر أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. غدائره:

غدائره مستشزرات إلى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل

العقصة: الخصلة المجموعة من الشعر، المثنى: المفتول، ومعنى البيت أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول أي العقاص يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة الشعر. مستشزرات: فإن اجتماع السين والزاء والراء ثقيل على اللسان. الغرابة: وهي كون الكلمة وحشية، غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال. وفاحما: أي شعرا أسود مثل الفحم.

السريجي: السريج: اسم قين نسبت إليه السيوف. والمخالفة: أي تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع. الأجلل: فإن القياس أن يدغم، ويقال: الأجلل، لكن في هذا لم يستقم وزن الشعر.

قيل: ومن الكراهة في السمع نحو:

كريم الجرشي شريف النسب

وفيه نظر. وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها.

فالضعف نحو: ضرب غلامه زيدا. والتنافر كقوله:

وليس قرب قبر حرب قبر

وقوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

والتعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لخلل إما في النظم كقول الفرزدق في حال هشام:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه. وإما في الانتقال كقول الآخر:

وفيه نظر: يعني أين داخلت در تنافر حروف نه در غرابت؛ چرا که کراهت سبب یا بسبب تنافر حروف باشد یا بغرابت.

ضعف التأليف: أي لا يكون فيه أمر يخالف تركيب النحو، كإضمار قبل الذكر. مع فصاحتها: هو حال من الضمير في "خلوصه"، أو ظرف لغو للخلوص، أي كون الكلام خالصا زمان فصاحتها.

غلامه: فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور؛ لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة. حي يقاربه: أي ليس في الناس حي يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل "إلا مملكا" أي رجل أعطي الملك يعني هشاما، "أبو أمه" أي أبو أم ذلك الملك. "أبوه" أي أبو ابراهيم الممدوح، أي لايمثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام، ففيه فصل بين المتبدأ والخبر، أعني "أبو أمه أبوه" بالأجنبي الذي هو "حي"، وبين الموصوف والصفة، أعني "حي يقاربه" بالأجنبي الذي هو "أبوه"، وتقديم المستثنى أعني "مملكا" على المستثنى منه، أعني "حي"، وفصل كثير بين البدل وهو "حي" والمبدل منه وهو "مثله"، فقوله: "مثله" اسم، و"ما في الناس" خبره، و"مملكا" منصوب؛ لتقدمه على المستثنى منه.

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

وتسكب عيناى الدموع لتجهدا؛ فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور. قيل: ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله:
سبوح لها منها عليها شواهد

وقوله:

حمامة جرعى حومة الجنادل

وفيه نظر. و في المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

وتسكب عيناى الدموع: معنى الشعر بالفارسية على ما هو مختار الشيخ عبد القاهر رحمته والعلامة التفتازانى رحمته برأيتهم طلب ميكنم مفارقت وبعد خانه راه، وعادى ميازم نفس را بر كشيدين ممتنائه فراق؛ تا مقاربت ووصال حاصل شود؛ چرا كه بعد هر تنگى فراخى ست، و اشك مى ريزم بسبب مصيبت فراق، تا فرح و خنده حاصل گردد؛ چرا كه:
در پيلى هر گزىه آخر خنده است

والمعنى المشهور أنه لما جرت عادة الزمان والإخوان بما هو نقيض المطلوب؛ لأني كلما طلبت القرب والسرور، لم يحصل لي إلا البعد والحزن، فلا أطلب الآن القرب والفرح، بل البعد والحزن، يظن الزمان والإخوان أنه مطلوبه، فيأتي بضده وهو القرب والسرور، فكان ما قال المؤمن في الهنديه:

مانگا کریں گے اب سے دعا بجز یار کی آخر تو دشمنی ہے اثر کو دعا کے ساتھ

هو ترجمة هذا البيت. ومن كثرة التكرار: أي فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة إلخ. شواهد: يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها. حمامة: [أي بوتر زمين خشک حومه الجنادل که نام مکانى ست تو نخبى کور] ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجنادل، والجرعاء تأنيث الأجرع، قصر للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا، والحومة: معظم الشيء، والجنادل: أرض ذات حجارة، والسجع: هدير الحمام ونحوه.

وفيه نظر: أي لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه، فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا تخل بالفصاحة، كيف وقد وقعا في التنزيل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: ٧-٨)، و﴿مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (غافر: ٣١)، و﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُكَ زَكَرِيَّا﴾ (مريم: ٢). ملكة يقتدر بها: إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح، لا يسمى فصيحاً ما لم يكن ذلك راسخاً فيه. فصيح: أي بالمعنى اللغوي، أي ليس كل فصيح بليغاً؛ لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال.

والبلاغة في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وهو مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب.

فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا، ولها طرفان: أعلى: وهو حد الإعجاز وما يقرب منه. وأسفل: وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه، التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وبينهما مراتب كثيرة، وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا. وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.

فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس، وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الفصيح من غيره، والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي، وما يحترز به

ولكل كلمة: يعني لكل كلمة مع كلمة أخرى مصاحبة لها مقام ليس مع غيرها. للاعتبار المناسب: المراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام بحسب السليقة، وبحسب تتبع تراكيب البلغاء. حد الإعجاز: أي يعجز البشر عن معارضته. ولا عكس: أي ليس كل فصيح بليغا. مرجعها: أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها. أو التصريف: كمخالفة القياس، إذ به يعرف أن "الأجلل" مخالف للقياس دون "الأجل". أو النحو: كضعف التأليف والتعقيد اللفظي. هو: أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس.

عن الأول علم المعاني، وما يجترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع، وكثير يسمي الجميع علم البيان، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني، والأخيرين علم البيان، والثلاثة علم البديع.

علم المعاني: سمي الأول بالمعاني؛ لأنه باعث على إفادة تراكيب خواصها، وهي معان مخصوصة، والثاني بالبيان؛ لأنه متعلق بإيراد المعنى الواحد بيانه بطرق مختلفة في الوضوح، والثالث بالبديع؛ لأنه متعلق بأمور بديعة وآثار غريبة، أما تسمية الجميع بالبيان؛ فلتعلقه بالبيان، أعني المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير، وبه تبين وجه تسمية الأخيرين بعلم البيان، وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع؛ فلبداعة مباحثها ولطافة مسائلها وظرافة لطائفها.

الفن الأول علم المعاني

وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، وينحصر في ثمانية أبواب:

- | | |
|--------------------------|--------------------------------|
| (١) أحوال الإسناد الخبري | (٢) أحوال المسند إليه |
| (٣) أحوال المسند | (٤) أحوال متعلقات الفعل |
| (٥) القصر | (٦) الإنشاء |
| (٧) الفصل والوصل | (٨) الإيجاز والإطناب والمساواة |

لأن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، فخبر وإلا فإنشاء، والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه، وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد.

الفن الأول: قدمه على علم البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال - وهو مرجع علم المعاني - معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر، وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة. أحوال الإسناد: قدم أحوال الإسناد وإن كان المسند إليه مقدما؛ لأن أحوال الإسناد قليلة، أو الإسناد هو المقصود. خارج إلخ: أي في أحد الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية "تطابقه" أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبتين. أو لا تطابقه: بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي في الخارج والواقع سلبية، أو بالعكس. فخبر: أي الإسناد، فهذا الكلام ناظر إلى ثلاثة أبواب. فإنشاء: منه يعلم باب الإنشاء. والخبر: وقس عليه حال الإنشاء. مسند إليه إلخ: لأن فيه نسبة، والنسبة لا بد له من المنتسبين، وهو المسند والمسند إليه وهذه النسبة. لفائدة: ليس باحتراز عن التطويل؛ لأنه قيد الكلام بالبليغ، والذي لا فائدة فيه لا يكون بليغا، بل ذكره تنبيها على أن الزوائد يكون لفائدة. غير زائد: وهو إما مساواة أو إيجاز.

تنبیه: صدق الخبر مطابقته للواقع، وكذبه عدمها، وقيل: مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، وعدمها بدليل: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون: ١).
 ورد بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة، أو في تسميتها، أو في المشهود به في زعمهم. الجاحظ: مطابقته مع الاعتقاد وعدمها معه وغيرهما ليس بصدق ولا كذب، بدليل: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ (سبأ: ٨)؛ لأن المراد بالثاني غير الكذب؛ لأنه قسيمه، وغير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه، ورد بأن المعنى "أم لم يفتر"، فعبر عنه بالجنّة؛ لأن الجنون لا افتراء له.

أحوال الإسناد الخبري

لا شك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما الحكم أو كونه عالماً به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل؛ لعدم جريه على موجب العلم، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، استغني عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردداً فيه...

ورد بأن المعنى إلخ: أي قول القائل - وهو النظام - بتأويل الآية بأنه ليس معنى قوله تعالى: ﴿لَكَاذِبُونَ﴾ كاذبون في قول: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون: ١)، بل فيما يشعر به "إن" و"اللام" و"اسمية الجملة" من كون الشهادة من صميم القلب. زعمهم: لأن زعمهم إنك ليس برسول. الجاحظ: أي زعم الجاحظ وهو لقب عمرو بن البحر. وغيرهما: أي غير هذين القسمين، وهو أربعة: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة واللامطابقة، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلاً. أنه قسيمه: أي الجنة، قيل في مقابلة الافتراء وهو الكذب مطلقاً على زعم الجاحظ.

لا افتراء له: فعلى هذا التقدير معنى الآية أن قوله: "كذب" فهو إما مع التعمد وهو الافتراء، وإما مع غيره وهو الجنون، فالترديد في التعمد وغير التعمد لا في الصدق والكذب، وزعم الجاحظ أن الافتراء والكذب مترادفان، وبينهما عموم وخصوص مطلق. حوال الإسناد: وهو ضم الكلمة إلى أخرى بحيث يفيد المخاطب أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. ويسمى الأول: مفعول ما لم يسم فاعله. والتردد: أي لا يكون عالماً بوقوع النسبة، هل هي واقعة أم لا؟ وهذا ظهر أن الحكم والتردد فيه متنافيان.

طالباً له حسن تقويته بمؤكّد، وإن كان منكراً وجب توكيده بحسب الإنكار، كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ (يس: ١٤) وفي الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ (يس: ١٦) ويسمى الضرب الأول ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، ويسمى إخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظاهر، وكثيراً ما يخرج على خلافه، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر، فيستشرف له استشراف الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ﴾ (هود: ٣٧)، وغير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار نحو:

جاء شقيق عارضاً رحمه إن بني عمك فيهم رماح

والمنكر كغير المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢)، وهكذا اعتبارات النفي. ثم الإسناد منه حقيقة عقلية، وهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له...

رسل عيسى: وهم بولس - بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام - ويحي وشمعون هو الثالث الذي عزز به بعد تكذيبهما، وما في "المطول" أنهم شمعون ويحي، والثالث هو بولس أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح، ونبه عليه في حاشية الكتاب. لمرسلون: مؤكداً بالقسم و"إن" واللام واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار. ابتدائياً: لا ابتداء الكلام عن غير طلب وإنكار.

مقتضى الظاهر: هو أحص مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى ظاهر الحال مقتضى الحال من غير عكس. فيستشرف له: يعني ينظر إليه، يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه إليه. عارضاً رحمه: أي واضعاً على العرض، أعني كان عرضه إلى العدو دون طوله، فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً، لكن بجيئه على هذا الوضع علامة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم، فنزل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات بقوله: "إن بني عمك إلخ" مؤكداً بـ"إن". اعتبارات النفي: أي مثل اعتبارات الإثبات.

حقيقة عقلية: فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة، الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو قول الجاهل: أنبت الربيع البقل، والثالث: ما يطابق الواقع فقط كقول المغربي لخوف الخليفة: خلق الله الأفعال كلها، وهذا المثال ترك الماتن، يعني أدرجه في المثال الرابع، والرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعاً، كقولك: جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجيء.

عند المتكلم في الظاهر، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وقول الجاهل: أنبت الربيع البقل، وقولك: جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يجيء. ومنه مجاز عقلي، وهو إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتأول، وله ملابس شتى: يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به - إذا كان مبنياً له حقيقة كما مر وإلى غيرهما - للملابسة، مجاز كقولهم: عيشة راضية، وسيل مفعم، وشعر شاعر، ونهاره صائم، ونهر جار، وبنى الأمير المدينة. وقولنا: "بتأول" يخرج نحو ما مر من قول الجاهل، ولهذا لم يحمل نحو قوله:

أشاب الصغير وأفى الكبير
كر الغداة ومر العشي

على المجاز ما لم يعلم أو يظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره، كما استدل على أن إسناد "ميز" في قول أبي النجم:

ميز عنه قنزعاً عن قنزع جذب الليالي أبطني أو أسرع

إذا كان مبنياً له: يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنياً له، أو إلى المفعول إذا كان مبنياً له. راضية: فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به؛ إذ العيشة مرضية. سيل مفعم: نسب إلى المفعول ما حقه أن ينسب إلى الفاعل. وسيل: فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل؛ لأن السيل هو الذي يملأ. الجاهل: مراد قول جاهل أنبت الربيع البقل ست. أشاب الصغير: فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع، لكن لا تأول فيه؛ لأنه مراده ومعتقده. "الكر": الرجوع، و"مر": الذهاب، و"الغداة": أول النهار، و"العشي" آخره، ومعنى البيت: يمر كرد كوچك وكم عمر راوتنا نمود بزرگ سال خود را مکرراً آمدن صبح و گذشتن شبانه.

على المجاز: متعلق "لم يحمل"، أي لم يحمل هذا الشعر على المجاز. قنزع: هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس. جذب: [أي مضيتها واختلافها] فإنه يدل على أن التمييز المذكور فعل الله تعالى، وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأول على أنه زمان أو سبب، وصدر البيت:

من أن رأت رأسي كرأس الأصلح
ميز عنه قنزعاً عن قنزع

حاصل معناه بالفارسية: از اینکه دید سر من را همچو سر کسیکه از بالائی پیشانیش مویها رفته بافتد، و تمیز و او از آن یک دست موی را بسبب سفیدی از دست دیگر که سیاه است اقتضای لیلی یعنی مرور دهور. أبطني أو أسرع: حال من "الليالي" على تقدير القول، أي مقولاً فيها: أبطني أو أسرع.

مجاز بقوله عقبيه:

أفناه قيل الله للشمس اطلعي

وأقسامه أربعة؛ لأن طرفيه إما حقيقتان نحو: أنبت الربيع البقل، أو مجازان نحو: أحبي الأرض شباب الزمان، أو مختلفتان نحو: أنبت البقل شباب الزمان، وأحبي الأرض الربيع، وهو في القرآن كثير: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (أنفال: ٢)، ﴿يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (القصص: ٤)، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ (الأعراف: ٢٧)، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (المزمل: ١٧)، ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة: ٢) وغير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ (غافر: ٣٦). ولا بد له من قرينة لفظية كما مر، أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا كقولك: "محبتك جاءت بي إليك"، أو عادة نحو: هزم الأمير الجند، وصدوره عن الموحد مثل: أشاب الصغير. ومعرفة حقيقته إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦) أي فما ربحوا في تجارتهم،

أفناه: أي أبا النجم أو شعر رأسه. في القرآن كثير: رد على من أنكر وقوعه في القرآن، وبناء الإنكار أو هن من بيت العنكبوت، حيث قالوا: لو وقع المجاز في القرآن يصح إطلاق المتحوز عليه تعالى، وهو مع كونه ممنوعا منقوض بأنه لو وقع مركب في القرآن، يصح إطلاق المركب عليه تعالى. وإذا تليت: أسند الزيادة، وهي فعل الله تعالى إلى الآيات؛ لكونها سببا لها. يذبح: نسب التذبيح الذي فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب أمره. ينزع: نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأنهما لإغوائه أكلا الشجرة فهو سبب النزاع. يجعل الولدان: نسب الفعل إلى الزمان أي اليوم، وهو فعل الله تعالى حقيقة. أخرجت الأرض: نسب إخراج الدفائن إلى المكان أي الأرض، وهو فعل الله حقيقة. ابن لي صرحا: فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب أمره. محبتك جاءت بي إلخ: لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة. وصدوره: فإن صدوره عن الموحد قرينة معنوية على أن إسناد "أشاب" إلى "كر الغداة" مجاز. ومعرفة حقيقته إلخ: يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به، إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي أسند إليه يكون الإسناد حقيقة إلخ. فما ربحت: إذ لا يخفى أن إسناد "الربح" بالحقيقة إنما هو إلى أصحاب التجارة.

وإما خفية كما في قولك: "سرتني رؤيتك"، أي سرتني الله عند رؤيتك، وقوله: "يزيدك وجهه حسنا" إذا ما زدته نظرا، أي يزيدك الله حسنا في وجهه. وأنكره السكاكي ذاهبا إلى أن ما مر ونحوه استعارة بالكناية، على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإنبات إليه، وعلى هذا القياس غيره، وفيه نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بالعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (الحاقة: ٢١) صاحبها كما سيأتي، وأن لا تصح الإضافة في نحو: **فهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، وأن يتوقف نحو: "أنت الربيع البقل" على السمع، واللوازم كلها منتفية، ولأنه ينتقض بنحو: فهاره صائم؛ لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه.**

استعارة: [الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي]. وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردا بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع، فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان. وفيه: أي في ما ذهب إليه السكاكي. صاحبها: لا العيشة نفسها، وكذا في: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: ٦) فاعل الدفق هو الشخص لا المنى، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: هو في صاحب عيشة؛ للزوم ظرفية الشيء لنفسه. نحو **فهاره صائم**: أي في كل ما أضيف إليه الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَحْتُ بِحَارْتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦). **لبطلان إضافة الشيء**: لأن المراد حينئذ هو العملة أنفسهم، واللازم باطل؛ لأن النداء له والخطاب معه. وأن يتوقف نحو: مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى. **على السمع**: من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، واللازم باطل. واللوازم: والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة، وليس كذلك، بل يراد المشبه به إدعاء أو مبالغة؛ لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان" هو السبع حقيقة، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه.

ولأنه ينتقض: والجواب: أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه، بدليل أنه جعل قوله: "قد زر أزراره على القمر" من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين. **فهاره صائم**: مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي. ذكر طرفي إلخ: وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة، كما صرح هو نفسه.

أحوال المسند إليه

أما حذفه فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، كقوله:

قال لي كيف أنت قلت عليل

أو اختبار تنبه السامع عند القرينة، أو مقدار تنبهه، أو إيهام صونه عن لسانك، أو عكسه، أو تأثي الإنكار لدى الحاجة، أو تعينه، أو ادعاء التعين، أو نحو ذلك. وأما ذكره: فلكونه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه، أو للاحتياط؛ لضعف التعويل على القرينة، أو التنبيه على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، أو إظهار تعظيمه، أو إهانتته، أو التبرك بذكره، أو استلذاذه، أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ (طه: ١٨). وأما تعريفه: فبالإضمار؛ لأن المقام للمتكلم أو الخطاب أو الغيبة، وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غيره؛ ليعم كل مخاطب نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾ (السجدة: ١٢) أي تناهت حالهم في الظهور، فلا يختص به مخاطب، وبالعلمية لإحضاره بعينه في ذهن.

قلت عليل: لم يقل: "أنا عليل"؛ للاحتراز والتخييل المذكورين سابقا. أو التنبيه: كضيق المقام عن إطالة الكلام، أو المحافظة على وزن أو سجع أو قافية ونحوه. هي إلخ: ولهذا زاد على الجواب، وكان يتم الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ (طه: ١٧) أن يقول: عصاي، ثم ذكر المسند إليه وزاد، فقال: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا...﴾، ولنعم ما قيل بيت:

لذيد بود حكایت در از تر گفتم چنانکه حرف عصا گفتم موسی اندر طور

فبالإضمار: قدم المضمرات؛ لأنها أعرف المعارف. أصل الخطاب إلخ: جواب سؤال مقدر، تقديره أن ضمير الخطاب قد لا يكون لمعين، فلا يكون معرفة، فأجاب بأن الأصل في الخطاب هو التعين؛ لكن قد يعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل. لإحضاره: هذه القيود لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق.

السامع ابتداء باسم مختص به نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)، أو تعظيم أو إهانة أو كناية، أو إيهام استلذاذه أو التبرك به، أو نحو ذلك، وبالموصولية؛ لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم، أو لاستهجان التصريح بالاسم، أو زيادة التقرير نحو: ﴿وَرَأَوَدْتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف: ٢٣)، أو التفخيم نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِيَمٍّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه: ٧٨)، أو تنبيه المخاطب على الخطأ نحو:

إِن الَّذِينَ تَرَوْهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صَدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا
 أَوْ الْإِيمَاءَ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَيْرِ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠)، ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه نحو:
 إِن الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْزَى وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ نَحْوُ: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعْبِيًّا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٩٢).

أو كناية: عن معنى يصلح العلم له، نحو: أبو هب فعل كذا، كناية عن كونه جهنمياً، بالنظر إلى المعنى الإضافي. أو إيهام: نحو أبو هب فعل كذا. استلذاذه: أي وجدان العلم لذيقه. زيادة التقرير: أي تقرير الغرض المسوق له الكلام. وراودته: والمسند إليه التي "هو في بيتها"، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام، و"التي هو في بيتها" أدل على النزاهة من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها، وممكن من نيل المراد عنها ولم يفعل، كان في غاية النزاهة. ما غشيهم: فإن في هذا الإيهام من التفخيم ما لا يخفى. إن الذين تروهم إلخ: ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: إن القوم الفلاني يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا، معنى البيت: آناكته معاينه كتابيده مي شوند آنهارا برادران، اي بظاهر صورت برادرانه دارند آسانی ميدهد و فروميا ز حرارت دلهاى آنهارا بلاك واقمادان شما. يستكبرون: فإن فيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال. إن الذي سلك إلخ: فيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم، ثم فيه تعريض بتعظيم شأن بناء بيته؛ لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع. دعائمه: جمع دعامة، وهي عماد البيت. الذين كذبوا: فيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام.

وبالإشارة لتمييزه أكمل تمييز نحو:

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه

أو التعريض بغباوة السامع كقوله:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير الجامع

أو بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط، كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد، أو تحقيره بالقرب نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ (الانبيا: ٣٦)، أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ١)، أو تحقيره كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا، أو التنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف، على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، وباللام للإشارة إلى معهود نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ (آل عمران: ٣٦) أي ليس الذي طلبت كالتى

بغباوة السامع: حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس. أولئك آبائي إلخ: [إن اثارت ست بقول سابق] أشار بقوله: "أولئك" إلى الآباء الأموات تنبيها على غباوة السامع، يعني أنه غي لا يفهم إلا المحسوس، المعنى إن اندك مذکور شديد آباى ما يراى جرير پیش من ابای خود وفتنه جمع کنند ما يراى مجالس عرب برائے اظهار مفاخرت. أو بيان حاله: [يعنى بيان كند حال من داليه كد آيا دورست يا متوسط ست ويا قريب ؟] والضابطة: أن اسم الإشارة المجردة عن حرف الخطاب للقريب، ومع حرف الخطاب للمتوسط، ومع زيادة حرف الخطاب للبعيد، سواء كان الحرف الزائد لاما أو نونا. أو التوسط: آخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقيق الطرفين أي القرب والبعد.

تعقيب المشار إليه إلخ: أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه، قوله: "على أنه" متعلق بالتنبيه، أي للتنبيه على أن المشار إليه جدير بما يرد بعد اسم الإشارة، وقوله: "من أجلها" متعلق بـ"جدير"، أي تحقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه. إلى معهود: أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب، واحدا كان أو اثنين أو جماعة، وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية، وقد يستغنى عن ذكره؛ لتقدم علم المخاطب به بالقرائن. ليس الذي طلبت: أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالأنتى التي وهبت تلك الأنتى لها.

وهبت لها، أو إلى نفس الحقيقة، كقولك: الرجل خير من المرأة، وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن كقولك: "ادخل السوق" حيث لا عهد، وهذا في المعنى كالنكرة. وقد يفيد الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢)، وهو ضربان: حقيقي نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الأنعام: ٧٣) أي كل غيب وشهادة. وعرفي: نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته، واستغراق المفرد أشمل بدليل صحة "لا رجال في الدار" إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون "لا رجل"، ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة، ولأنه بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، وبالإضافة؛ لأنها أخصر طريق نحو:

نفس الحقيقة: من غير اعتبار لما صدقت عليه من الأفراد. وقد يأتي: أي يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته. عهديته في الذهن: في عدم التعين فقط، وفي اللفظ يجري عليه أحكام المعارف. حقيقي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة. عرفي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ، وبحسب متفاهم العرف. الصاغة: زرگران ودرهندي ستاره زرگران.

استغراق المفرد إلخ: سواء كان بحرف التعريف أو غيره. "أشمل" من استغراق المثني والمجموع، يعني أن استغراق المفرد يتناول كل واحد من الأفراد، والمثني يتناول كل اثنين، والجمع كل جماعة، بدليل صحة "لا رجلان في الدار" إذا كان فيه رجل، وصحة "لا رجال في الدار" إذا كان فيها رجل أو رجلان دون "لا رجل"؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان، وهذا في النكرة المنفية، وأما في المعرف باللام فلا، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد كالنكرة المنفية.

ولا تنافي: جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: كيف يجوز إدخال اللام المفيدة للاستغراق على المفرد؛ لأن بين المفرد والاستغراق منافاة بين الوحدة والكثرة. لأن الحرف: أي الحرف الدال على الاستغراق لحرف النفي ولام التعريف. ولأنه: أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق. امتنع إلخ: وكذا امتنع جعله حالا عنه وخيرا له. وبالإضافة: أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف. أخصر طريق: إلى إحضاره في ذهن السامع.

هواي مع الركب اليمانيين مصعد

أو لتضمنها تعظيما لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما، كقولك: عبدي حاضر،
وعبد الخليفة ركب، وعبد السلطان عندي، أو تحقيرا نحو: ولد الحجام حاضر.

وأما تنكيره فللإفراد نحو: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ (القصص: ٢٠)، أو
النوعية نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة: ٧)، أو التعظيم، أو التحقير كقوله:

له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

أو التكثر كقولهم: إن له لإبلا، وإن له لغنما، أو التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾
(التوبة: ٧٢)، وقد جاء للتعظيم والتكثر نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ (فاطر: ٤)

أي ذوو عدد كثير وآيات عظام. ومن تنكير غيره للإفراد والنوعية نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (النور: ٤٥)،

هواي: أن مهوي، وهذا أحصر من "الذي أهواه" ونحو ذلك، وتماه:

جنيب وجثماني بمكة موثق

والمعنى: محبوبه من باسواران يعني برروي زمين تندوتيز ميرود بسوي يمن، مگر جنيب وتابع ایشان نه باختيار خود وحال آنگه جسم من درمکه مقيد
ستای افسوس که هرکابش رفتن نمی توانم.

عبدي حاضر: هذا مثال لتعظيم شأن المضاف إليه. عبد السلطان: هذا مثال لتعظيم شأن غير المضاف
ومضاف إليه. ولد الحجام إلخ: هذا مثال لتحقير المضاف، ومثال تحقير المضاف إليه نحو: ضارب زيد حاضر،
أو غيرهما، نحو: ولد الحجام جليس زيد. غشاوة: أي نوع من الغشاء غير ما يتعارفه الناس، وهو غشاء التعامي
عن آيات الله تعالى.

له حاجب إلخ: المعنى: برائے ممدوح مانع عظیم پیدا میشود از هر امرے که بچیب منسوب اورا ونیست مراد از احسان طالب احسان بیچ مانع.
رضوان: أي قدر يسير من رضاء الله أكبر من نعماء الدنيا والآخرة كلها؛ لأن رضاءه سبب كل سعادة وفلاح.
للتعظيم: الفرق بين التعظيم والتحقير وبين التكثر والتقليل: أن الأولين من مقولة الكيف والثانيين من مقولة
الكم. فقد إلخ: يعني إذا كان كذلك فلا تحزن؛ لأن البلية إذا عمّت طابت. مصرع:

مرگ انبوه جشني دارد

كل دابة: أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، وكل نوع من أنواع الدواب نوع من أنواع المياه، وهي
نوع النطفة التي تختص بذلك النوع.

وللتعظيم نحو: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة: ٢٧٩)، وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الحائية: ٣٢). وأما وصفه فلكونه مبينا له كاشفا عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ونحوه في الكشف قوله:

الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

أو مخصصا نحو: زيد التاجر عندنا، أو مدحا أو ذما نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل، حيث يتعين الموصوف قبل ذكره، أو تأكيدا نحو:

أمس الدابر كان يوما عظيما

وأما توكيده فللتقرير أو دفع التجوز أو السهو أو عدم الشمول. وأما بيانه فلايضاحه باسم مختص به نحو: قدم صديقك خالد. وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير نحو: جاءني أخوك زيد، وجاءني القوم أكثرهم، وسلب عمرو ثوبه. وأما العطف

الألمعي: وهو الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس مسند إليه؛ لأنه إما مرفوع على أنه خبر "إن" في البيت السابق، أو منصوب على أنه صفة لاسم "إن" أو بتقدير "أعني". أو مخصصا: [حيث يتعين أي المسند عند السامع، والوصف يصلح للمدح أو الذم، والمتكلم يريد به المدح أو الذم، ولا يكون مخصصا أو كاشفا أو تأكيدا.] أي أو لكون الوصف مخصصا للمسند إليه، أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتمالاه، نحو: زيد التاجر عندنا؛ فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمالاه للتاجر وغيره.

أمس الدابر: لأن الدابر عام يشمل كل دابر، فلا يختص بأمس حتى يكون كاشفا عنه، فحينئذ يكون الدابر تأكيدا لـ "أمس". أو عدم الشمول: نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لثلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء، إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ بناء على أنهم في حكم شخص واحد. فلزيادة التقرير: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي لزيادة البديل التقرير، أو من إضافة البيان، أي للزيادة التي هي التقرير. العطف: أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه مع اختصار، نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل، بأن الجيمين كانا معا أو مترتين مع مهلة، كما في "ثم" و"حتى"، أو بلا مهلة كما في الفاء.

فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: جاءني زيد وعمرو، أو المسند كذلك نحو: جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد، أو رد السامع إلى الصواب نحو: جاءني زيد لا عمرو، أو صرف الحكم إلى آخر نحو: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد بل عمرو، أو الشك أو التشكيك نحو: جاءني زيد أو عمرو. وأما فصله فلتخصيصه بالمسند. وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل، ولا مقتضي للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقاً إليه كقوله:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة؛ للتفاؤل أو التطير نحو: سعد في دارك، والسفاح في دار صديقك، وإما لإيهام أنه لا يزول عن خاطر أو أنه يستلذ به، وإما لنحو ذلك. قال عبد القاهر: وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي، نحو:

مع اختصار: واحترز بقوله: "مع اختصار" عن نحو: جاءني زيد وجاءني عمرو؛ فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه، مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة على الجملة، والمقصود هو الأول. جاءني زيد إلخ: لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد، أو إهما جاءك جميعاً.

أو التشكيك: أي إيقاع المتكلم السامع في الشك. أما فصله: أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل. فلتخصيصه بالمسند: أي لقصر المسند على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: "زيد هو القائم": أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو. ولا مقتضي: إنما قال ذلك؛ لأنه حينئذ يعدل عن الأصل للمقتضي، كما إذا كان الخبر استفهاماً نحو: أين زيد؟.

والذي حارت إلخ: يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني، فبعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به، فالمراد بالحيوان المستحدث من جماد المعاد الجسماني. أو التطير: هذا علة لتعجيل المساءة. صديقك: هذا علة لتعجيل المسرة. وإما لإيهام: أي لإيهام المتكلم السامع أن المسند إليه لا يزول عن خاطر المتكلم؛ لكونه مطلوباً، أو أن المتكلم يستلذ بالمسند إليه؛ لكونه مطلوباً أو محبوباً، نحو:

أ ليلاي منكن أم ليلى من البشر

لنحو ذلك: مثل إظهار تعظيمه أو تحقيره. بالخبر الفعلي: أي قصر الخبر الفعلي عليه. حرف النفي: أي وقع المسند إليه بعدها بلا فصل.

ما أنا قلت هذا، أي لم أقله، مع أنه مقول لغيري، ولهذا لم يصح "ما أنا قلت هذا ولا غيري"، ولا "ما أنا رأيت أحدا"، ولا "ما أنا ضربت إلا زيدا"، وإلا فقد يأتي للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، نحو: أنا سعت في حاجتك، ويؤكد على الأول بنحو "لا غيري"، وعلى الثاني بنحو "وحددي". وقد يأتي لتقوية الحكم نحو: "هو يعطي الجزيل"، وكذا إذا كان الفعل منفيًا، نحو: "أنت لا تكذب"؛ فإنه أشد لنفي الكذب من "لا تكذب"، وكذا من "لا تكذب أنت"؛ لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم، وإن بني الفعل على منكر، أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به نحو: "رجل جاءني"، أي لا امرأة، أو رجلان. ووافقه السكاكي على ذلك، إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا...

مع أنه إلخ: أفاد التقديم نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، ولهذا أي ولأجل أن التقديم يفيد التخصيص لم يصح نحو: "ما أنا قلت إلخ" إذا أريد به التخصيص الحقيقي؛ لأنه يناقض قوله: "ولا غيري" مفهوم قوله: "ما أنا قلت"؛ لأنه يفيد أنه مقول غيره. ولا ما أنا إلخ: أي لا يصح هذا المثال أيضا؛ بناء على ما يتبادر منه، وهو الاستغراق الحقيقي ناظرا إلى النكرة الواقعة، أي أحدا في سياق النفي.

ولا ما أنا ضربت إلخ: أي لا يصح هذا المثال أيضا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام، وكل ما نفيته عن المتكلم على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره؛ تحقيقا لمعنى الحصر، إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص. وإلا: أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي متقدما. أو مشاركته: مثل لا زيد ولا عمرو؛ لإزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير. أنا سعت إلخ: هذا مثال لمن زعم انفراد الغير بالسعي، أو زعم مشاركته لك في السعي. لتقوية الحكم: أي لتقويته وتقريره في ذهن السامع.

وكذا إذا كان الفعل إلخ: أي فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوي في حالة النفي أيضا، والمثال الآتي يصلح مثلا لهما معا. أنت لا تكذب: هو لتقوي حكم المنع وتقريره. فإنه أشد لنفي الكذب: لما فيه تكرار الإسناد. تخصيص الجنس: وذلك لأن اسم الجنس حامل لمعنيين: الجنسية والعدد المعين، فأصل النكرة المفردة أن يكون لواحد من الجنس، فقد يقصد به الجنس فقط، وقد يقصد به الواحد فقط. على ذلك: أي على أن التقديم يفيد التخصيص، لكن خالفه في شرائط وتفصيل.

على أنه فاعل معنى فقط، نحو: "أنا قمت"، وقدّر، وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم، سواء جاز كما مر ولم يقدر، أو لم يجز، نحو: "زيد قام". واستثنى المنكر بجعله من باب: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣) أي على القول بالإبدال من الضمير؛ لثلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له سواء بخلاف المعرف. ثم قال: وشرطه: أن لا يمنع من التخصيص مانع، كقولك: "رجل جاءني" على ما مر دون قولهم: "شر أهر ذا ناب". أما على التقدير الأول فلا متناع أن يراد المهرّ شر لا خير. وأما على الثاني فلنبوه عن مظان استعماله، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بـ "ما أهرذا ناب إلا شر"، فالوجه تفضيح شأن الشر بتكبيره. وفيه نظر؛ إذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما، فتجوز

فاعل معنى: الفاعل المعنوي الذي صدر منه الفعل في المعنى بأن يكون تأكيدا للفاعل اللفظي أو بدلا منه. أنا قمت: فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا، فيكون فاعلا معنى تأكيدا لفظا للفاعل الذي هو التاء في "قمت"، فقدم أنا وجعل مبتدأ. وقدر: عطف على "جاز"، يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين، أحدهما: جواز التقديم، والآخر: أن يعتبر ذلك، أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا. زيد قام: فإنه لا يجوز أن يقدر أنه أصله: قام زيد، فقدم؛ لأنه يلزم تقدم الفاعل اللفظي، وهو لا يجوز.

التخصيص: الذي شرط لكون المبتدأ نكرة. سواء: أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى، ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف. وشرطه: أي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه. أما على التقدير: فإن فيه مانعا من التخصيص. شر لا خير: لأن المهر لا يكون إلا شرا. فلنبوه إلخ: لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران.

وإذ قد صرح: "إذ" ظرف متعلق بمحذوف، أي لزم طلب الوجه له. فالوجه: أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه، وبين قولنا بالمانع من التخصيص. بتكبيره: أي جعل التكبير للتعظيم والتهويل؛ ليكون المعنى: شر عظيم أهر ذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا نوعيا، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد دون النوع. وفيه: أي فيما ذهب إليه السكاكي. ما بقيا: أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا، بل امتناع تقديم التابع أولى، وإذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما.

تقدم المعنوي دون اللفظي تحكماً، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم؛ حصوله بغيره كما ذكر. ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهرّ شر لا خير. ثم قال: ويقرب من "هو قام" "زيد قائم" في التقوي؛ لتضمنه الضمير، وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة، ولهذا لم يحكم بأنه جملة، ولا عومل معاملتها في البناء. ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ "مثل" و"غير" في نحو: "مثلك لا يبخل" و"غيرك لا يوجد". بمعنى "أنت لا تبخل" و"أنت تجود" من غير إرادة تعريض لغير المخاطب؛ لكونه أعون على المراد بهما. قيل: وقد يقدم؛ لأنه دال على العموم، نحو: "كل إنسان لم يقم"، بخلاف ما لو أخرج نحو: "لم يقم كل إنسان"؛ فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، وذلك لئلا يلزم.....

تحكم: [أي ترجيح بلا مرجح] وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكماً؛ لأن امتناع تقدم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً، وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو "زيد قام": إنه كان في الأصل "قام زيد"، فقدم زيد وجعل مبتدأ. لا نسلم: أقول: هذا المنع مدفوع بأن نسبة الإهراء إلى الشر على سبيل الحقيقة، وإلى الخير على سبيل المجاز، وعلم ذلك بنقل اللغة، وإذا كان كذلك يمنع نسبة الإهراء إلى الخير حقيقة، وإذا امتنع فلا يصح الشركة في الإهراء؛ ليصح التخصيص؛ لأن الذهن لا ينتقل إلى المجاز عند عدم القرينة الدالة عليه، وإن قال الشيخ عبد القاهر: قدم شر؛ لأن المعنى الذي أهر ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير.

بالخالي: مثل القائم المتضمن للضمير. عدم تغيره: كما لا يتغير الخالي عن الضمير. في التكلم: نحو أنا وأنت وهو قائم. ولهذا: أي ولشبهه بالخالي عن الضمير. كاللازم: ومعنى "كاللازم" أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم. لفظ مثل وغير: إذا استعملنا على سبيل الكناية. تعريض: أن يذكر شيئاً يدل به على شيء لم يذكره، كما يقول المحتاج السائل: جئتكم لأسلم عليكم. وقد يقدم: أي المسند إليه المسور بـ "كل" على المسند المقرون بحرف النفي. على العموم: أي على نفي الحكم عن كل فرد.

بخلاف إلخ: أي فالتقدم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول. وذلك: أي كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير. لئلا يلزم: أي لو لم يكن التقديم مفيداً للعموم النفي والتأخير مفيداً لنفي العموم، يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، واللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة.

ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن الموجبة المهمله المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة دون كل فرد، والسالبة المهمله في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد؛ لورود موضوعها في سياق النفي. وفيه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى، وعن كل فرد في الثانية إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه "كل"، وقد زال ذلك الإسناد، فيكون تأسيسا لا تأكيدا، ولأن الثانية إذا أفادت النفي عن كل فرد، فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت "كل" على الثاني لا تكون تأسيسا، ولأن النكرة المنفية إذا عمت، كان قولنا: "لم يقيم إنسان" سالبة كلية لا مهمله. وقال عبد القاهر: إن كانت "كل" داخلة في حيز

ترجيح التأكيد: وهو أن يكون لفظ "كل" لتقرير المعنى الحاصل قبله. على التأسيس: وهو أن يكون لفظ "كل" لإفادة معنى جديد. لأن الموجبة: الحاصل: أن التقدم بدون "كل" لسلب العموم نحو: إنسان لم يقيم، والتأخير لعموم السلب نحو: لم يقيم إنسان، فبعد دخول "كل" يجب أن يعكس "كل" للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح. في قوة إلخ: عند وجود الموضوع، وإلا فالسالبة الجزئية أعم منها؛ لصدقها عند انتفاء الموضوع. السالبة الكلية: أي لا شيء من الإنسان بقائم. في الصورة الأولى: يعني الموجبة المهمله المعدولة المحمول، نحو: إنسان لم يقيم. كل فرد في الثانية: يعني السالبة المهمله، نحو: لم يقيم إنسان. تأسيسا: لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وهذا أي "كل" ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ "كل" لا شيء آخر كالإنسان مثلا، حتى تكون "كل" تأكيدا له، وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد "كل" على المعنى الذي حمل عليه قبل "كل"، كان "كل" للتأكيد، ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي، أما لو أريد بذلك أن تكون "كل" لإفادة معنى حاصلًا بدونه، فاندفاع المنع ظاهر، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله: "ولأن الثانية إلخ".

لأن الثانية: أي الصورة الثانية: وهي "لم يقيم إنسان". على الثاني: أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد، حتى يكون معنى "لم يقيم كل إنسان" نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد. لا تكون تأسيسا: لأن النفي عن الجملة كان حاصلًا بدون لفظ "كل"، وحينئذ فلو جعلنا "لم يقيم كل إنسان" لعموم السلب مثل: ل"م يقيم إنسان"، لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلا، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر. لا مهمله: وهو قال السالبة المهمله.

النفي بأن أخرجت عن أداته نحو:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

أو معمولة للفعل المنفي، نحو: "ما جاءني القوم كلهم"، أو "ما جاءني كل القوم"، أو "لم آخذ كل الدراهم"، أو "كل الدراهم لم آخذ"، توجه النفي إلى الشمول خاصة، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض أو تعلقه به، وإلا عم كقول النبي ﷺ - لما قال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله -: كل ذلك لم يكن، وعليه قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقدم المسند، هذا كله مقتضى الظاهر.

وقد يخرج الكلام على خلافه، فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم: "نعم رجلا" مكان "نعم الرجل" في أحد القولين،

يدركه: آخره:

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

المعنى ليس كل ما يتمنى الإنسان يناله، كما أن السفن يراد لها الرياح الموافقة، وربما خالفتها الرياح، فردتها إلى خلف وأغرقتها. وإلا عم: أي النفي كل فرد مما أضيف إليه "كل"، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد. كل ذلك لم يكن: أي لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه بوجهين، أحدهما: أن جواب "أم" بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا، والثاني: ما روي أنه لما قال النبي ﷺ: كل ذلك لم يكن، قال له ذو اليمين: بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد، لا النفي عن المجموع؛ إذ إيجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب الجزئي. وعليه: أي على عموم النفي عن كل فرد. لم أصنع: أي لم أصنع شيئا مما تدعيه علي. هذا كله إلخ: أي جميع ما ذكر من أحوال المسند إليه.

نعم رجلا: أي زيد؛ فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدم ذكر المسند إليه، وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة؛ ليعلم جنس المتعقل. أحد القولين: فإن فيه قولين: أحدهما: أن أصل "نعم رجلا زيد" زيد نعم رجلا، فعلى هذا القول يكون الضمير في "نعم رجلا" إلى زيد، فلا يكون من هذا القبيل. وثانيهما: أن أصله: نعم الرجل رجلا زيد، فحينئذ يكون مما نحن فيه بصدده، ويكون وضع المضمرة وهو ضمير "نعم" موضع المظهر وهو "الرجل".

وقولهم: "هو أو هي زيد عالم" مكان الشأن أو القصة؛ ليمكن ما يعقبه في ذهن السامع؛ لأنه إذا لم يفهم منه معنى انتظره، وقد يعكس، فإن كان اسم إشارة، فلكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم يديع كقوله:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

أو التهكم بالسامع كما إذا كان فاقد البصر، أو النداء على كمال بلاذته أو فطانتته، أو ادعاء كمال ظهوره، وعليه من غير هذا الباب:

تعالت كي أشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

هو أو هي: فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر؛ لعدم التقديم. انتظره: أي انتظر السامع ما يعقب الضمير؛ ليفهم منه معنى، فيتمكن بعد وروده فضل تمكن؛ لأن الحصول بعد الطلب أعز من الحصول بلا تعب. وقد يعكس: أي يوضع المظهر موضع المضمّر. بحكم بديع: والشيء البديع العجيب لا يغيب عن الحاضر، فيكون كأنه حاضر دائما، فيشار إليه. كم عاقل إلخ: كأن ما قال الحافظ بالفارسية هو ترجمة هذا البيت:

البلهان را همان شربت ز گلاب و قدست قوت دایاں ہمہ از خون جگر می بینم

أعيت مذاهبه: أي أعجزته طرق المعاش. هذا الذي إلخ: "هذا" إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار أي هو، فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية بتمييزه؛ ليري السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب، وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا، فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة.

أو النداء: أي الإعلام والتنبيه على كمال بلاذة السامع، بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر، فيشار عسى أن يدركه، أو على كمال فطانة السامع، بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس، فيشار إليه. غير هذا الباب: يعني غير باب المسند إليه. تعالت: اظهار بیماری کردی تا غمگین شوم، وحال آنکه نبود با تو بیج بیماری، پس معلوم شد که اراده قتل من داری بتحقیق ظفریابی بر آس چه باستماع بیماری تو خود بخود کشته خوانم شد، وله بعده:

فإن ساءني ذكراك أن نلتني لي بمساءة فقد سرنی أني حطرت ببالك

يعني اگر ناخوش میکنم مرایاد کردن تو مرا به بدی، پس تحقیق که خوش میگردانم را اینکه در آدمم من در دل تو، ولنعم ما قال غالب الدهلوي:

اگر چه ہے کس کس برائی سے ولے با این ہمہ ذکر میرا مجھ سے بہتر ہے کہ اس محفل میں ہے

بذلك: أي بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: "به"؛ لأنه ليس بمحسوس، فعدل إلى "ذلك"؛ إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

وإن كان غيره فلزيادة التمكين نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص: ١-٢)، ونظيره من غيره: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (الإسراء: ١٠٥)، أو إدخال الرُّوع في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور، ومثاهما: قول الخلفاء: "أمير المؤمنين يأمر بكذا"، وعليه من غيره: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾، أو الاستعطاف كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاك

السكاكي: هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل إلى الآخر، ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا، كقوله: "تطاول ليلك بالأثم". والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها، وهذا أحص منه. مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس: ٢٢)، وإلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ (الكوثر: ١-٢).

ومن الخطاب إلى التكلم:

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

الله الصمد: لم يقل: "هو الصمد"؛ لزيادة التمكين. ونظيره: أي: نظير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾ (الإخلاص: ١). وبالحق: حيث لم يقل: وبه نزل. ومثاهما: أي مثال إدخال الرُّوع مع التربية والتقوية. وعليه: أي وضع المظهر موضع المضمرة؛ لتقوية داعي المأمور من غير باب المسند إليه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) حيث لم يقل: "علي"؛ لما في لفظ "الله" من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بصفات كاملة من القدرة وغيرها.

عبدك العاصي: حيث قال: "عبدك"، ولم يقل: "أنا العاصي"؛ لما في لفظ "عبدك" من التخصص واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة. ليلك: التفت من الحكاية إلى الخطاب؛ لأن الواجب أن يقول: "ليلي"؛ لأن إمرؤ القيس يصف طول ليلته لا ليل مخاطبة بقرينة البيت الثالث:

وذلك من نبأ جاءني

تكلفني ليلي وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

وإلى الغيبة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمُ﴾ (يونس: ٢٢)، ومن الغيبة إلى التكلم: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ (فاطر: ٩)، وإلى الخطاب: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٤-٥). ووجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب آخر، كان أحسن تطرية لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه، وقد تخصص مواقعه بلطائف كما في الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، يجد من نفسه محركا للإقبال عليه، وكلما أجري عليه صفة من تلك الصفات العظام، قوي ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمته المفيدة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، فحينئذ يوجب الإقبال عليه، والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات. ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما . . .

تكلفني: فيه التفات من الخطاب في "بك" إلى التكلم، ومقتضى الظاهر "يكلفك"، المعنى: برزت اى نفس غافل وليك در طلب خودريان طرب انگيز است بعد از گزشتن شب که وقت قرب بيمى است تكليف ميدهد مرا اين دل بوصل ليلى، وحالاته بعد شده است زمان وصال او، ورجوع کرده است مصاب شاقه و امور عظيمه در ميان ما و ميان چيزى که بودم بر آن پيش ازين در سرور و نشاط و فرح و انبساط بسبب حصول وصال و تلافى لا زوال. وإلى الخطاب: أي مثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. مالك يوم الدين: نقل عن الغيبة في: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤) إلى الخطاب في: ﴿إِيَّاكَ﴾ (الفاتحة: ٥) وكان القياس إياه.

ووجهه: أي وجه الالتفات وحسنه على الإطلاق. تطرية: التطرية إذا كانت ناقصة يكون بمعنى التحديد، وإذا كانت مهموزة اللام تكون بمعنى الإحداث. وقد تخصص: أي وقد يختص لكل الالتفات سوى هذا الوجه العام لطيفة، ووجه يختص بحسب مناسبة المقام. أجري عليه: أي على ذلك الحقيق بالحمد. إلى خاتمته: أي خاتمة الصفات، وهي: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤). المهمات: فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات، هي أن فيه تنبيهها على أن العبد إذا أخذ في القراءة، يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور. تلقي المخاطب: إضافة المصدر إلى المفعول، أي تلقي المتكلم المخاطب.

يتقرب بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيها على أنه هو الأولى بالقصد كقول القبعثري للحجاج، وقد قال له متوعدا: "لأحملنك على الأدهم": "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب"، أي من كان مثل الأمير في السلطان وبسطة اليد، فجدير بأن يُصَفَدَ لا أن يَصْفَدَ، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيها على أنه هو الأولى بحاله، أو المهم له كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٨٩)، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ﴾ (البقرة: ٢١٥). ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي؛ تنبيها على تحقق وقوعه، نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النمل: ٨٧)، ومثله: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (الذريات: ٦)، ونحوه: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود: ١٠٣).....

مثل الأمير: [هذا مقول قول القبعثري] فإنه أبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما يتقرب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، وضم إليه الأشهب، ومراد الحجاج إنما هو القيد، ثم قال له الحجاج: إنه حديد، فقال: لأن يكون حديدا خيرا من أن يكون بليدا، فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده. أو السائل: عطف على المخاطب أي تلقي السائل.

يسألونك: سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف؛ للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسئلوا عن فائدة الاختلاف، ولا يسئلوا السبب؛ لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض. ويسئلونك ماذا إلخ: سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها.

ومنه: أي من خلاف مقتضى الظاهر. ففزع: كان القياس أن يقال: "فيفزع" بعد "ينفخ"، لكن قال: "ففزع"؛ إشعارا بتحقيق الفزع، وأنه كائن لا محالة. ومثله: أي ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالى إلخ. ونحوه: أي ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى إلخ.

ومنه القلب، نحو: عرضت الناقة على الحوض، وقبله السكاكي مطلقا، وردّه غيره مطلقا، والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل، كقوله:

ومهمة مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أي لونها، وإلا ردّ كقوله:

كما طينت بالفدن السباعا

ومنه القلب: [أي من خلاف مقتضى الظاهر] القلب: هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، نحو: "عرضت الناقة على الحوض" مكان "عرضت الحوض على الناقة". مطلقا: سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا. ومهمة: أي ورب مفازه متلونة بالغبرة أطرافه، كأن لون أرضه سماؤه أي لون السماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى كأن لون سمائه بغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك، مع أن الأرض أصل فيه. كما طينت: وليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف؛ ولقاتل أن يقول: إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا:

كما طينت الفدن بالسباع

لإيهامه أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والfdن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى الفدن.

أحوال المسند

أما تركه فلما مر، كقوله:

فإني و قيار بها لغريب

وكقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

وقولك: زيد منطلق وعمرو، وقولك: خرجت فإذا زيد. وقوله:

إن محلا وإن مرتحلا

أي إن لنا في الدنيا وإن لنا عنها. وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الاسراء: ١٠٠)، وقوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلًا﴾ (يوسف: ١٨) يحتمل الأمرين، أي

أجمل، أو فأمرى. ولا بد من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق، نحو: ﴿وَلَيْسَ

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥)، أو مقدر نحو:

لييك يزيد ضارع لخصومة

فلما مر: كالاحتراز عن العبث والتخييل والضييق وغير ذلك. قيار: اسم جمل للشاعر، أو اسم فرسه، أو اسم غلامه، والمسند إلى "قيار" محذوف؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث، ولفظ "لغريب" خير "إني"، ولا يمكن أن يكون خير "قيار"؛ لأن لام الابتداء لا يؤخر عن المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية، بل خبره محذوف أي وقيار كذلك، ولا يجوز أن يكون "لغريب" خير عنهما؛ لامتناع العطف على محل اسم "إن" قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديراً.

نحن بما إلخ: أي نحن بما عندنا راضون. وقوله تعالى: فقوله: "أنتم" ليس بمبتدأ؛ لأن "لو" إنما يدخل على الفعل، بل هو فاعل لفعل محذوف أي تملكون. الأمرين: أي حذف المسند تقديره: فصبر جميل أجمل، وحذف المسند إليه، تقديره: فأمرى صبر جميل. لبيك يزيد: كأنه قيل: من ييكيه؟ فقال: ضارع أي ييكيه ضارع ذليل لخصومة؛ لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء.

وفضله على خلافه بتكرار الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوع نحو "يزيد" غير فضلة، وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره. وأما ذكره فلما مر، أو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً. وأما إفراده فلكونه غير سببي عدم إفادة تقوي الحكم، والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق. وأما كونه فعلاً فلتقيده بأحد الأزمنة الثلاثة على أنحصر وجه مع إفادة التجدد، كقوله:

أوكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم يتوسم

وأما كونه اسماً فإفادة عدمهما كقوله:

لا يألف الدرهم المضروب لكن يمر عليها وهو منطلق

وفضله: و"فضله" مبتدأ، و"بتكرار الإسناد" خبره، أي ورجحان نحو: ليك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه، يعني ليك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا لزيد رافعا لضارع بتكرار الإسناد، بأن أجمل أولاً إجمالاً، ثم فصل تفصيلاً، أما التفصيل فظاهر، وأما الإجمال؛ فإنه لما قيل: "ليك يزيد"، لم يعلم أن هناك باكياً يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم هو مقامه، ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس. غير فضلة: لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً، كما في خلافه. أما ذكره: أي ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول، وتام الكلام به، بخلاف ما إذا بني للفاعل؛ فإنه مطمع في الفاعل؛ إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه. فلما مر: في ذكر المسند إليه من كونه الأصل.

فلكونه غير سببي: [وكذا زيد انطلق أبوه، ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علق على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة.] إذ لو كان سببياً بأن يكون المسند غير صادر عن المسند إليه، نحو: زيد قام أبوه؛ فإن القيام ليس بصادر عن زيد بل عن أبيه، أو مفيداً للتقوي، نحو: زيد قام؛ فإن القيام صادر عن زيد لا عن غيره، وهذا المسند هو الذي سماه السكاكي بالمسند الفعلي؛ لكونه صادراً عن المسند إليه، كما سماه هو المسند الأول بالمسند السببي، وهذا اصطلاح جديد اخترعه السكاكي. وقوله: "مع عدم إفادة تقوي الحكم" أي مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم، فحذف فاعل المصدر، فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير، نحو: عرفت، أو بحرف التأكيد، نحو: إن زيدا عارف؛ فإن تقوي الحكم لا يحصل فيه عن نفس التركيب.

إفادة التجدد: والتجدد الحصول بعد أن لم يكن. عكاظ إلخ: وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيناشدون ويتفاخرون، وعريف القوم: القيم بأمرهم، وقوله: "يتوسم" أي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً. وهو منطلق: أي والحال أن الدرهم له الانطلاق ثابت دائماً من غير اعتبار تجدد وحدوث.

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، والتقييد في "كان زيد منطلقاً" هو "منطلقاً" لا "كان". وأما تركه فللمانع منها، وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بيّن ذلك في علم النحو.

ولكن لا بد من النظر ههنا في "إن" و"إذا" و"لو"، فـ"إن" و"إذا" للشرط في الاستقبال، لكن أصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل "إذا" الجزم، ولذلك كان النادر موقعاً لـ"إن"، وغلب لفظ الماضي مع "إذا"، نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ (الأعراف: ١٣١)؛ لأن المراد الحسنة المطلقة، ولهذا عرّفت تعريف الجنس، والسيئة نادرة بالنسبة إليها، ولهذا نكرت، وقد تستعمل "إن" في الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزم المخاطب، كقولك لمن يكذبك: "إن صدقت فماذا تفعل؟" أو لتنزيله منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، أو التوبيخ،....

بمفعول: أي مطلق أو به أو فيه أو له أو معه. والتقييد: هذا جواب شبهة، وهي أن يقال: إن خبر "كان" من المقيدات، ولم يذكره أحد فيها، والتقييد بلفظ "كان" ليس لترتب الفائدة؛ لعدم الفائدة بدونه، أشار إلى جوابه بقوله: والمقيد في "كان زيد منطلقاً" منطلقاً لا كان؛ لأن المسند بالحقيقة هو الخبر أي منطلقاً لا الفعل أي كان، جيء به؛ لكونه رابطاً له بالمسند إليه على سبيل التقرير في الزمان المخصوص دالاً على نسبة المسند إلى المسند إليه في الزمان المخصوص، فهو ليس بمسند حقيقة، بل قيد له، فيكون "كان زيد منطلقاً" في قوة "زيد منطلق" في الزمان الماضي. فللمانع منها: أي من ترتب الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة.

ولذلك: أي لكون أصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل "إذا" الجزم. لفظ الماضي: وإن كان معناه مستقبلاً. نادرة: فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع "إذا"؛ لأن المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به، ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس أي الحقيقة؛ لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه؛ لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع، وجيء بجانب السيئة بلفظ المضارع مع "إن"؛ لما ذكر بقوله: "والسيئة نادرة بالنسبة إليها" أي إلى الحسنة المطلقة، ولهذا نكرت السيئة؛ ليدل تنكيرها على التقليل.

تجاهلاً: كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها أحيرك، فيتجاهل خوفاً من السيد. منزلة الجاهل: فيجري المتكلم الكلام على وفق اعتقاده، كقولك لمن يؤدي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه. أو التوبيخ: أي لتوبيخ المخاطب على إيجاده الشرط، وتصوير أن المقام لاشتماله على البراهين القاطعة الدالة على قلع الشرط عن أصله، لا يصلح إلا لمجرد فرض الشرط، كما يفرض المحال لغرض، نحو: أفنضرب إلك.

أوتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه، كما يفرض المحال نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ (الزخرف: ٥) فيمن قرأ "إن" بالكسر، أو تغليب غير المتصف به على المتصف به، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (البقرة: ٢٣) يحتملها. والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَنْتَ مِنَ الْقَائِنِينَ﴾ (التحريم: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (النمل: ٥٥)، ومنه أبوان ونحوه، ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كل من جملي كل فعلية استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة، كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لقوة الأسباب أو كون ما هو للوقوع كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهار الرغبة في وقوعه،.....

أفنضرب: أي أهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي. قوما مسرفين: فكونهم مسرفين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ "أن" لقصد التوبيخ، وتصوير أن الإسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا، فهو بمنزلة المحال، والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه "إن" لتنزيه منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة، وإرخاء العنان لقصد التبيكيت.

على المتصف به: كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى بعض، غير قطعي بالنسبة إلى آخرين، فتقول للجميع: إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون أم لا؟ على من حصل له القيام قطعا. يحتملها: أي يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة؛ لاشتمال المقام على ما يقلعها على أصلها من العجز عن الإتيان بمثله، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق، وإنما ينكر عنادا، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم، فقال: "وإن كنتم"، وفيه بحث يأتي في الشرح.

بل أنتم قوم إلخ: غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس يجهلون بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى قوم، ولفظه لفظ الغائب؛ لكونه اسما مظهرا، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة. ولكونهما: أي من "إن" و"إذا" أي الشرط والجزاء. ذلك لفظا: إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاها أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضية، فالمعنى على الاستقبال دائما. لقوة الأسباب: أي المتأخذة في حصوله، نحو: إن اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء. أو كون إلخ: هذا عطف على قوة الأسباب، وكذا المعطوفات بعد ذلك؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة.

نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام، فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر، يكثر تصويره إياه، فرعما يخيل إليه حاصلًا، وعليه ﴿إِنْ أَرَدَنْ تَحَصَّنَا﴾ (النور: ٣٣). السكاكي: أو للتعريض نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥)، ونظيره في التعريض: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (يس: ٢٢) أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل: ﴿وَالْيَهُ تَرْجَعُونَ﴾ (يس: ٢٢). ووجه حسنه: إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويعين على قبوله؛ لكونه أدخل في إحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، و"لو" للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتها، فدخولها على المضارع في نحو: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات: ٧) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقنا، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٥)، وفي نحو:

يخيل إليه حاصلًا: فيعبر بلفظ الماضي، وعليه أي على استعمال الماضي مع "إن" لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصَّنَا﴾ (النور: ٣٣) حيث لم يقل: إن يردن. أو للتعريض: أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إما لما ذكر وإما للتعريض، بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ (الزمر: ٦٥)، فالمخاطب هو النبي ﷺ وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي؛ إبرازًا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير؛ تعريضًا لمن صدر عنهم الإشراك، بأنه قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد، فتقول: والله إن شتمني الأمير لضربته. الذي فطركم: إذ لو لا التعريض لكان المناسب أن يقال: وإليه أرجع على ما هو الموافق للسياق. ولو للشرط: أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط حصولًا مفروضًا. فيلزم: انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني لأكرمك معلقًا للإكرام بالجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني أي الجزاء لامتناع الأول أي الشرط. استمرار الفعل: فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول "لو" عليه يفيد امتناعه. قوله تعالى: حيث لم يقل: الله مستهزئ بهم؛ قصدًا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتنا فوقنا. وفي نحو: أي دخولها على المضارع مما لم يقصد به الاستمرار.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عن لا خلاف في إخباره، كما عدل في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: ٢)، أو لاستحضار الصورة كما قال الله تعالى: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾ (الروم: ٤٨) استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

وأما تنكيره فلإرادة عدم الحصر والعهد، كقولك: "زيد كاتب وعمرو شاعر"، أو للتفخيم نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢)، أو للتحقير. وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلكون الفائدة أتم. وأما تركه فظاهر مما سبق.

وأما تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، أو لازم حكم كذلك، نحو: "زيد أخوك" و"عمرو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس وعكسهما، والثاني قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا، نحو: "زيد الأمير"، أو مبالغة لكمالته فيه نحو: "عمرو الشجاع"، وقيل: الاسم متعين للابتداء؛ لدلالته على الذات، والصفة للخبرية؛ لدلالته على أمر نسبي.

ولو ترى: وجواب "لو" محذوف تقديره: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) لرأيت أمرا فظيحا. إذ وقفوا: فهذه الحالة إنما هي في القيامة، لكنها جعلت بمنزلة الماضي، فاستعمل فيها "لو" و"إذا" المختصان بالماضي، لكن عدل عن لفظ الماضي إلى المستقبل؛ إشارة إلى أن المستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع. ربما: لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عن لا خلاف في إخباره، وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي؛ لأن الفعل الواقع بعد "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" يجب أن يكون ماضيا؛ لأنها للتقليل في الماضي. أو لاستحضار الصورة: أي أن العدول إلى المضارع في نحو: "ولو ترى" إما لما ذكر، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين الموقوفين على النار. تركه: أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف. مما سبق: في ترك تقييد المسند بقوله: وأما تركه فلما منع من تربية الفائدة. تعريفه إلخ: يعني أنه يجب عند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخبرية. أمر معلوم: أي على أمر معلوم بأمر آخر مثله. أو لازم حكم: وهو إعلام المتكلم المخاطب بأنه أي المتكلم عالم بذلك الحكم. زيد الأمير: إذا لم يكن أمير سواه. الشجاع: أي الكامل في الشجاعة. الاسم متعين: في نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، وقائله الإمام الرازي.

ورد بأن المعنى: الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم. وأما كونه جملة فللتقوي أو لكونه سبباً كما مر. واسميتها وفعاليتها وشرطيتها لما مر، وظرفيتها؛ لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدرة بالفعل على الأصح. وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر. وأما تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصفات: ٤٧) أي بخلاف خمور الدنيا، ولهذا لم يقدم الظرف في: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢)؛ لثلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى، أو التنبيه من أول الأمر على أنه خير لا نعت كقوله:

له هم لا منتهى لكبارها وهمة الصغرى أجل من الدهر
أو التفاؤل أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
تنبيه: كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما، كالذكر والحذف وغيرهما، والفظن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما، لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما.

ورد: يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسند إليها، والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا. كما مر: من أن إفراده يكون لكونه غير سببي. لما مر: يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوي، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط. فلتخصيصه: أي لقصر المسند على المسند إليه. ولهذا: أي ولكون تقديم المسند يفيد تخصيصه بالمسند إليه. لا نعت: إذ النعت لا يتقدم على المنعوت، وإنما قال: "من أول الأمر"؛ لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل في المعنى، والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خير المبتدأ. له هم إلخ: حيث قال: له هم بتقدم المسند، ولم يقل: هم له؛ لتوهم النعت، البيت لحسان رضي الله عنه في مدح النبي صلوات الله عليه وآله، والمعنى: له هم لا تحيط دائرة الحصر لكبارها، وأصغرها أعظم من الدهر المحيط لما سواه من الممكنات، وليس فيه إغراق، بل شأنه الشريف أجل من أن يتصل الأفكار إلى نهاية وصفه. اعتباره في غيرهما: من المفاعيل والملحقات بها.

أحوال متعلقات الفعل

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به، لا إفادة وقوعه مطلقا، فإذا لم يذكر معه فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا، نزل منزلة اللازم، ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه، متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أو لا، الثاني كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩). السكاكي: ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا، أفاد ذلك مع التعميم؛ دفعا للتحكم، والأول كقول البحتري في المعتز بالله:

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعي

لا إفادة وقوعه: أي ثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع. لم يذكر معه: أي مع الفعل المتعدي المسند إلى الفاعل. فالغرض: أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما. مطلقا: أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد عموم جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه أو خصوصه. لأن المقدر إلخ: في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه.

وهو: أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم. يجعل الفعل مطلقا: أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول. الثاني: وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما لحاله. لا يعلمون: أي لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد. ثم: أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية. أفاد ذلك: أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا.

والأول: وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص، فإنه نزل "يرى" و"يسمع" منزلة اللازم، أي من يصدر عنه السماع، والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول، وهو محاسنه وإخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره، ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر، حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع، فيدرك محاسنه وأخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يجدوا إلى منازعته سبيلا، وإلا وجب التقدير بحسب القرائن. ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه به غريبا نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩) بخلاف نحو:

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتَه

وأما قوله:

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا
فليس منه؛ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي، وإما لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء، كقوله:
وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم
إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم، وإما لأنه.....

وإلا وجب: أي وإن لم يكن الغرض إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا، بل الغرض إثباته وتعلقه بمن وقع عليه الفعل وجب إلخ. كما في فعل المشيئة: والإرادة ونحوها إذا وقع شرطا؛ فإن الجواب يدل عليه ويبينه، لكنه إنما يحذف ما لم يكن تعلقه به، أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا، نحو: فلو شاء إلخ، أي لو شاء هدايتكم هداكم أجمعين، فإنه لما قيل: لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه، لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا، وهذا أوقع في النفس، بخلاف ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا؛ فإنه لا يحذف حينئذ كما في قوله:

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتَه

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب، فذكره؛ ليتقرر في نفس السامع فيأنس به. لبكيتَه: وتغام البيت:

عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فليس منه: أي مما حذف المفعول للبيان بعد الإبهام على ما ذهب إليه بعضهم.

بالأول: أي بالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري؛ لأنه لم يرد أن يقول: لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا، ومعنى البيت أنه يقول: إذا فني الشوق فلم يبق مني إلا التفكير، فلو أردت أن أبكي بالدموع لم أقدر على ذلك، وخرج التفكير مكان الدموع من عيني. أيام حزن: فحذف المفعول أعني اللحم قبل ذكر ما بعده؛ لتوهم أن الحز لم ينته إلى العظم. لم ينته إلى العظم: وإنما كان في بعض اللحم، فحذف رفعا لهذا التوهم.

أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه كقوله:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً

ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له، وإما للتعميم مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد، وعليه ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ (يونس: ٢٥)، وإما لمجرد الاختصار عند قيام قرينة، نحو: أصغيت إليه أي أذني، وعليه ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: ١٤٣) أي ذاتك، وإما للرعاية على الفاصلة نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى: ٣)، وإما لاستهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني أي العورة، وإما لنكتة أخرى. وتقدم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ في التعيين كقولك: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد، وتقول لتأكيد: "لا غيره"، ولذلك لا يقال: "ما زيدا ضربت ولا غيره"،.....

لفظه: لا على الضمير العائد إليه. قد طلبنا: أي قد طلبنا لك مثلاً فحذف "مثلاً"؛ إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجد، فيفوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل. ترك مواجهة: وفيه قصد التأدب مع الممدوح حتى لا يجوز به مثلاً ليطلبه؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده. كقولك: وههنا بحث، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام، فلا تعميم أصلاً، وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر، سواء حذف أو لم يحذف، والحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار.

أي كل أحد: بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكن يفوت الاختصار حينئذ. عليه: أي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو...﴾ (يونس: ٢٥). والله يدعوا: أي جميع عباده، فأمثال الأول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقاً. وعليه: أي على حذف المفعول لمجرد الاختصار. على الفاصلة: أي السجع، بل يقال: فاصلة أو فواصل. لنكتة أخرى: كإخفائه عن السامع أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة، أو تعينه حقيقة، أو إدعاء، أو نحو ذلك..

ولذلك: أي ولكون التقديم المذكور لرد الخطأ في التعيين مع اعتقاد تعلق الفعل بمفعول، وهو مصيب في هذا. لا يقال إلخ: لدلالة التقديم على أن معتقداً اعتقد فيك أنك ضربت إنساناً، وأصاب في نفس الفعل، لكنه أخطأ في تعيين المفعول، ولدلالة آخر الكلام، وهو قوله: "ولا غيره" على عدم صدور الضرب، فيناقض.

ولا "ما زيدا ضربت ولكن أكرمته"، وأما نحو: "زيدا عرفته" فتأكيد إن قدر المفسر قبل المنصوب، وإلا فتخصيص، وأما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت: ١٧)، فلا يفيد إلا التخصيص، وكذلك قولك: "بزيد مررت"، والتخصيص لازم للتقدم غالبا. ولهذا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥) معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (آل عمران: ١٥٨) معناه: إليه لا إلى غيره. ويفيد في الجميع وراء التخصيص اهتماما بالمقدم، ولهذا يقدر في "بسم الله" مؤخرا. وأورد: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١)، وأجيب: بأن الأهم فيه القراءة، وبأنه متعلق بـ"أقرأ" الثاني، ومعنى "أقرأ" الأول: أوجد القراءة. وتقدم بعض معمولاته على بعض؛ لأن أصله التقدم، ولا مقتضى للعدول عنه، كالفاعل في نحو: "ضرب زيد عمرا"، والمفعول الأول في نحو: "أعطيت زيدا درهما"،

ولا ما زيدا إلخ: لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ وقع في الضرب؛ لأن الضرب محقق قطعا، فبرد الخطأ في الضرب، أو المخطي إلى الصواب في الإكرام، بل مبنى الكلام على أن الخطأ وقع في المضروب، حيث اعتقد أنه زيد، فرده إلى الصواب أن يقول: ولكن عمرا. إن قدر: أي الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور. وإلا: أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب، بل قدر بعده بأن يكون أصل الكلام: زيدا عرفت عرفته، ففيه تخصيص؛ لما مر أن التقدم لرد الخطأ في التعيين. فتخصيص: وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما، نحو: أما فهدينا ثمود؛ لالتزامهم وجود فاصل بين "أما" والفاء، بل التقدير: وأما ثمود فهدينا فهديناهم بتقدم المفعول. إلا التخصيص: لامتناع أن يقدر الفعل مقدما حتى يحصل التأكيد. كذلك: أي ومثل: "زيدا عرفت" في إفادة التخصيص. غالبا: لأنه قد يكون بغرض آخر لمجرد الاهتمام والتبرك. ولهذا: أي ولأجل إفادة التقدم الاهتمام يقدر المحذوف العامل في "بسم الله" مؤخرا، أي بسم الله أفعل كذا، أو أقرأ؛ إذ الأهم عند المؤمن اسم الله تعالى من الفعل. وأورد إلخ: يعني لو كان التقدم مفيدا للاختصاص والاهتمام، لوجب أن يؤخر الفعل، ويقدم "باسم ربك"؛ لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته، وأجيب بأن الأهم فيه القراءة؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، هذا جواب صاحب "الكشاف"، وقال السكاكي: إن "باسم ربك" متعلق بـ"أقرأ" الثاني بعده، ومعنى "أقرأ" الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به. و المفعول الأول: لما فيه معنى الفاعلية؛ لأنه آخذ للعتاء.

أو لأن ذكره أهم، كقولك: قتل الخارجي فلان، أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (غافر: ٢٨)؛ فإنه لو أحر "من آل فرعون"، لتوهم أنه من صلة "يكتم"، فلم يفهم أنه منهم، أو بالتناسب كمرعاة الفاصلة نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه: ٦٧).

القصر

وهو حقيقي وغير حقيقي، وكل منهما نوعان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد المعنوية لا النعت، والأول من الحقيقي نحو: "ما زيد إلا كاتب" إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، وهو لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء.

كقولك إلخ: لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول؛ ليتخلص الناس من شره. يكتم إيمانه: والحاصل أنه هنا ذكر لرجل ثلاثة أوصاف، قدم الأول أعني "مؤمن"؛ لكونه أشرف، ثم الثاني أعني "من آل فرعون" على الثالث وهو "يكتم إيمانه"؛ لتلا يتوهم خلاف المقصود، وهو توهم أنه من صلة "يكتم". بالتناسب: أي أو لأن في التأخير إخلالا، مثلا لو أحر ههنا "في نفسه خيفة" عن "موسى" الذي هو فاعل "أوجس"، لفات الفاصلة؛ لأن فواصل الآي في هذه السورة على الألف.

القصر: القصر لغة: الحبس، وههنا: تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه. وهو حقيقي: وهو أن يراد ما يفهم من اللفظ، وهو القصر على الصفة، لا باعتبار صفة أخرى معينة، أو على الموصوف لا باعتبار موصوف آخر معين، بل باعتبار الحقيقة، ونفس الأمر بأن لا يتجاوز إلى الغير أصلا، وقصر الغير الحقيقي - أي الإضافي - هو القصر على الصفة باعتبار صفة أخرى، أو على الموصوف باعتبار موصوف آخر. على الصفة: وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة أخرى، ولكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

المعنوية: أعني المعنى القائم بالغير. لا النعت: النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، وبينهما عموم من وجه. وهو لا يكاد: أي الأول من الحقيقي، وهو قصر الموصوف على الصفة لا يوجد في نفس الأمر، بل يفرضي إلى المحال؛ لأنك إذا قلت: ما زيد إلا كاتب، وأردت أنه لا يتصف بغير الكتابة، لزم أن لا يتصف زيد بالشاعرية ولا بعدمها؛ لأن الصفات منها ما تكون وجودية، ومنها ما تكون عدمية، إلا أن يراد بالصفات الوجودية، فحينئذ لا يكون القصر حقيقيا، والكلام في الحقيقي، هذا خلف.

والثاني كثير نحو: "ما في الدار إلا زيد". وقد يقصد به المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور. والأول من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو مكافئها. والثاني: تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه، فكل منهما ضربان. والمخاطب بالأول من ضرب كل: من يعتقد الشركة، ويسمى "قصر أفراد". وبالثاني: من يعتقد العكس، ويسمى "قصر قلب"؛ لقلب حكم المخاطب، أو تساويا عنده، ويسمى قصر تعيين. وشرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا: عدم تنافي الوصفين، وقلبا: تحقق تنافيهما، وقصر التعيين أعم.

وللقصر طرق، منها: العطف كقولك في قصره أفرادا: "زيد شاعر لا كاتب"، أو "ما زيد كاتباً بل شاعراً"، وقلبا: "زيد قائم لا قاعد" أو "ما زيد قائما بل قاعد"، وفي قصرها: "زيد شاعر لا عمرو" أو "ما عمرو شاعرا بل زيد".

والثاني: أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي. وقد يقصد به: أي بالقصر الحقيقي، وهذا قصر حقيقي ادعاء، وأرجع العلامة ضمير "به" إلى قوله: "والثاني". بغير المذكور: وهو الصفة في الأول والموصوف في الثاني. دون أخرى: أي دون صفة أخرى أو مكافئها، أي تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، ومعنى "دون أخرى" متجاوزا عن الصفة الأخرى؛ فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين، والمتكلم يخصصه بإحدهما ويتجاوز عن الأخرى.

فكل منهما: أي من قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ضربان، الأول: التخصيص بشيء دون شيء، والثاني: التخصيص بشيء مكان شيء. كل: من قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف. يعتقد الشركة: أي شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا كاتب" من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: "ما كاتب إلا زيد" من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة.

قصر أفراد: لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب، وقوله: "بالثاني" أي المخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضرب كل من القصرين. يعتقد العكس: أي عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم. قصر تعيين: لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب. عدم تنافي الوصفين: ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف. وقصر التعيين أعم: من أن يكونا متنافيين فيه أو لا.

ومنها: النفي والاستثناء، كقولك في قصره: "ما زيد إلا شاعر"، و"ما زيد إلا قائم"، وفي قصرها: "ما شاعر إلا زيد". ومنها: "إنما"، كقولك في قصره: "إنما زيد كاتب"، و"إنما زيد قائم"، وفي قصرها: "إنما قائم زيد"؛ لتضمنه معنى "ما" و"إلا"؛ لقول المفسرين: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (البقرة: ١٧٣) بالنصب، معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر، ولقول النحاة: "إنما" لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معه، قال الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

ومنها: التقديم، كقولك في قصره: "تيمي أنا"، وفي قصرها: "أنا كفيت مهمك". وهذه الطرق الأربعة تختلف من وجوه،

في قصره: أي قصر الموصوف أفراداً. وفي قصرها: أي قصر الصفة أفراداً وقلبا. زيد كاتب: أي لا شاعر لمن اعتقده شاعرا وكاتباً. لقراءة الرفع: وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراءات: "حَرَّمَ" مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها، و"حُرِّمَ" مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة، فعلى القراءة الأولى أي نصب "الميتة" "ما" في إنما كافة؛ إذ لو كانت موصولة، ل بقي "إن" بلا خبر، والموصول بلا عائد.

وعلى الثانية أي رفع "الميتة" موصولة، والعائد محذوف؛ ليكون "الميتة" خبراً؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ"حرم" المبني للفاعل على ما لا يخفى، والمعنى أن الذي حرمه الله عليكم هو الميتة، وهذا يفيد القصر، لما مر في تعريف المسند من أن نحو: "المنطلق زيد" و"زيد المنطلق" يفيد حصر الانطلاق على زيد، فإذا كان "إنما" متضمناً معنى "ما" و"إلا"، وكان معنى القراءة الأولى: ما حرم الله عليكم إلا الميتة، كانت مطابقة للقراءة الثانية، وإلا لم تكن مطابقة لها، فمراد المصنف ﷺ بقراءة النصب والرفع هي القراءة الأولى والثانية، وأما القراءة الثالثة فليس في ذكرها هنا فائدة.

انفصال الضمير: فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر هنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض، ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق. معه: أي مع "إنما" نحو: إنما يقوم أنا. أنا الذائد: لما كان غرض الشاعر بيان أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره، فصل ضمير "أنا" عن "يدافع"، ولو اتصل "أنا"، وقال: إنما أدافع عن أحسابهم، كان المعنى: أنا دافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو خلاف مفروضه. مهمك: أفراداً وقلبا وتعييناً بحسب اعتقاد المخاطب.

فدلالة الرابع **بالفحوى**، والباقية بالوضع. والأصل في الأول النص على المثلث والمنفي كما مر، فلا يترك إلا لكراهة الإطناب، كما إذا قيل: "زيد يعلم النحو والتصريف والعروض"، أو "زيد يعلم النحو وعمرو وبكر"، فتقول فيهما: "زيد يعلم النحو لا غير"، أو نحوه. وفي الباقية النص على المثلث فقط، والنفي لا يجمع الثاني؛ لأن شرط المنفي بـ"لا" أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها، ويجمع النفي الأخيرين فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسي"، و: "هو يأتيني لا عمرو"؛ ولأن النفي فيهما غير مصرح به، كما يقال: "امتنع زيد عن الجيء لا عمرو". السكاكي: شرط مجامعته للثالث: أن لا يكون الوصف مختصًا بالموصوف نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ (الأنعام: ٣٦) وعبد القاهر: لا تحسن في المختص كما تحسن في غيره، وهذا أقرب. وأصل الثاني: أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثالث، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحًا من بعيد: "ما هو إلا زيد" إذا اعتقده غيره مُصِرًّا.

بالفحوى: أي بمفهوم الكلام، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه، فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك. لا غير: أما في الأول فمعناه لا غير النحو، أي لا التصريف ولا العروض، ففيه قصر الموصوف، وأما في الثاني فمعناه: ولا غير زيد، أي لا عمرو ولا بكر، ففيه قصر الصفة. أو نحوه: أي نحو "لا غير" مثل "لا ما سواه". وفي الباقية: أي الأصل في الثلاثة الباقية. لا يجمع الثاني: أي النفي والاستثناء، فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد. ويجمع النفي: أي النفي بـ"لا" العاطفة. الأخيرين: أي "إنما" والتقدم.

فيهما: أي في "إنما" والتقدم غير مصرح بل صريحهما الإثبات، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإن صريحهما النفي، كما يقال: امتنع إلخ، فإن "امتنع" يدل على نفي الجيء عن زيد، لكنه دلالة تضمنية. إنما يستجيب: فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع. وهذا أقرب: [أي غير المختص] إلى الصواب؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد. بخلاف الثالث: أي "إنما"؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره.

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له الثاني أفرادا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤) أي مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك، نُزِّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، أو قلبا نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠)، فالمخاطبون وهم الرسل صلوات الله عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا، ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقاد القائلين أن الرسول ﷺ لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة. وقولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١) من باب مجازاة الخصم ليعثر، حيث يراد تبكيته لا لتسليم انتفاء الرسالة، وكقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك ويقر به، وأنت تريد أن ترفقه عليه. وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم؛ لادعاء ظهوره، فيستعمل له الثالث، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ (البقرة: ١١)،

لاعتبار مناسب: وهو ههنا استعظام هلاكه. لا يتعداها: فالمخاطبون وهم الصحابة ﷺ كانوا علمين بكونه مقصورا على الرسالة، غير جامع بين الرسالة والتبرؤ عن الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل إلخ. إن أنتم إلخ: فإن المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل، لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا، ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين، فكأن الرسل اعتقدوا الرسالة لا البشرية، والكفار قلبوا وأثبتوا البشرية مكان الرسالة. وقولهم إلخ: جواب سؤال مقدر، وهو أن القائلين أي الكفار ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة، وأن المخاطبين مقصرون على البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية، حيث قالوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١)، فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، أشار إلى جوابه بقوله: "وقولهم إلخ"، وحاصل الجواب أنهم قالوا: إن ما ادعيتم من كوننا بشرا، فحق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم. وكقولك: عطف على قوله: "كقولك لصاحبك"، وهذا مثال لأصل "إنما"، أي الأصل في "إنما" أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك إلخ. ترفقه عليه: أي تجعل رفيقا مشفقا عليه. إنما إلخ: ادعى اليهود أن كونهم مصلحين أمر ظاهر، من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، ولذلك جاء في جوابهم: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ...﴾ (البقرة: ١٢)، من جعل الجملة الإسمية الدالة على الثبات، وتعريف الخبر الدال على الحصر، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية، وتأكيده بـ "إن"، ثم تعقيبه بما يدل على التقرير والتوبيخ، وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: ١٢).

ولذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (البقرة: ١٢) للرد عليهم مؤكدا بما ترى. ومزية "إنما" على العطف أنه يعقل منها الحكمان معا، وأحسن مواقعها التعريض نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الرعد: ١٩)؛ فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر، يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما، ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء، وقل تقديمهما بحالهما نحو: "ما ضرب إلا عمرا زيد" و"ما ضرب إلا زيد عمرا"؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها. ووجه الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وفي صفته، فإذا أُوجِبَ منه المقدر شيءٌ بـ"إلا"، جاء القصر، وفي "إنما" يؤخر المقصور عليه، تقول: "إنما ضرب زيد عمرا"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس، و"غير" كـ"إلا".....

ومزية إنما إلخ: أي مزية طريق "إنما" على طريق العطف أنه يعقل من "إنما" الحكمان معا، أي إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف؛ فإنه يعقل عنه الإثبات والنفي بالترتيب، نحو: "زيد قائم لا قاعد". تقديمهما: أي تقدم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما، وهو أن يلي المقصور عليه الأداة. لاستلزامه: هذا دليل لقوله: "قل تقديمهما"، ووجه استلزام التقدم قصر الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره، وعلى هذا فقس، وإنما جاز على قلة؛ نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

المفرغ: وهو الذي حذف فيه المستثنى منه، وإعراب ما بعد "إلا" بحسب العوامل. مستثنى منه: ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج. في جنسه: بأن يقدر في نحو: "ما ضرب إلا زيد" ما ضرب أحد، وفي نحو: "ما كسوته إلا جبة" ما كسوته لباسا، وفي نحو: "ما جاء إلا راكبا" ما جاء كائنا على حال من الأحوال، وفي نحو: ما سرت إلا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الأوقات، وعلى هذا القياس. وفي صفته: يعني في الفاعلية والمفعولية ونحوهما. القصر: ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء. المقصور عليه: تقول: إنما ضرب زيد عمرا. ولا يجوز إلخ: بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا"، سواء قدم أو أخر، وههنا ليس "إلا" مذكورا في اللفظ بل تضمننا.

في إفادة القصرين، وفي امتناع بجامعة "لا".

[الإنشاء]

الإنشاء إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب. وأنواعه كثيرة: منها: التمني، واللفظ الموضوع له: "ليت"، ولا يشترط إمكان التمني، تقول: "ليت الشباب يعود"، وقد يتمنى بـ"هل" نحو: "هل لي من شفيح"، حيث يعلم أن لا شفيح، و بـ"لو" نحو: "لو تأتيني فتحدثني بالنصب. قال السكاكي: كأن حروف التنديم والتحضيض هي: "هلا" و"ألا" بقلب الهاء همزة و"لولا" و"لوما" مأخوذة منهما مركبتين مع "لا" و"ما" الميزيتين؛ لتضمنهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم، نحو: هلا أكرمت زيدا، وفي المضارع التحضيض نحو: هلا تقوم، وقد يتمنى بـ"لعل"، فيعطى له حكم "ليت"، نحو: "لعلي أحجّ فأزورك" بالنصب؛ لبعده المرجو عن الحصول. ومنها: الاستفهام، وألفاظه الموضوعه له: الهمزة و"هل" و"ما" و"من" و"أي" و"كم" و"كيف" و"أين" و"أنى" و"متى" و"أيان". فالهمزة لطلب.....

إفادة القصرين: أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف. وفي امتناع: فلا يصح "ما زيد غير شاعر لا كاتب" و"لا ما شاعر غير زيد ولا عمرو". الإنشاء: المراد من الإنشاء ههنا إلقاء المتكلم الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه. حيث يعلم: لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ لحصول الجزم بانتفائه، والنكته في العدول عن "ليت" هو إبراز التمني؛ لكمال العناية بحصوله في الممكن الذي لا جزم بانتفائه. بالنصب: فإن النصب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار "أن". ليتولد منه: يعني أن الغرض من تضمينها معنى التمني ليس إفادة التمني بل ليتولد إلخ. لبعده المرجو: [وهذا يشبه المحالات فيتولد معنى التمني]. إذ الزمان المتعقب من الحج بعيد؛ لطول مسافة الحج. الاستفهام: وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت وقوع النسبة بين أمرين أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور. وما: بعض ألفاظ الاستفهام يختص بطلب التصور، وبعضها بطلب التصديق، وبعضها لا يختص بشيء منهما، بل يعم القيلتين، وبهذا الاعتبار صارت الهمزة أعم، فقدمت.

التصديق كقولك: "أقام زيد" و"أزيد قائم"، أو التصور كقولك: "أدبس في الإناء أم غسل" و"أفي الخابية دبسك أم في الزق"، ولهذا لم يقبح "أزيد قام" و"أعمرا عرفت"، والمسؤول عنه بها هو ما يليها كالفعل في "أضربت زيدا"، والفاعل في "أأنت ضربت زيدا" والمفعول في "أزيدا ضربت". و"هل" لطلب التصديق فحسب، نحو: "هل قام زيد" و"هل عمرو قاعد" ولهذا امتنع "هل زيد قام أم عمرو"، وقبح "هل زيدا ضربت"؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل دون "هل زيدا ضربته"؛ لجواز تقدير المفسر قبل "زيدا". وجعل السكاكي قبح "هل رجل عرف" لذلك، ويلزمه أن لا يقبح "هل زيد عرف". وعلل غيره قبحهما.....

التصديق: أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع النسبة تامة بين الشئين. أو التصور: [أي إدراك غير النسبة] القول بأن الهمزة ههنا لطلب التصور قول ظاهري توسعا، والتحقيق أنها لطلب التصديق؛ فإن السائل قد تصور الدبس والغسل بوجه، وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء أصلا، بل بقي تصورهما على ما كان، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأحدهما معنا كالغسل مثلا في الإناء، قاله سيد السند. كقولك: في طلب تصور المسند إليه.

أفي الخابية: عالما بكون الدبس في واحد. لم يقبح: في طلب تصور الفاعل. أعمرا عرفت: أي ولم يقبح في طلب تصور المفعول. كالفعل: لطلب التصديق إذا كان الشك في نفس الفعل، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد، لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام. نحو: أورد مثالين؛ دفعا لتوهم اختصاص "هل" بالفعلية؛ لكونها في الأصل بمعنى "قد". ولهذا: أي لاختصاصها بطلب التصديق.

هل زيد قام: لأن وقوع المفرد ههنا دليل على أن "أم" متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، و"هل" إنما يكون لطلب الحكم، فبين "أم" و"هل" تدافع. بنفس الفعل: فيكون "هل" لطلب حصول الحاصل، وهو محال، ولم يمتنع؛ لاحتمال أن يكون "زيدا" مفعول فعل محذوف، لكن ذلك خلاف الظاهر. قبل زيدا: أي هل ضربت زيدا ضربته. هل رجل: لما سبق من مذهبه أن الأصل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير في "عرفه" قدمه للتخصيص.

ويلزمه: أي يلزم السكاكي أن لا يقبح "هل زيد عرف"؛ لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، مع أنه قبيح بإجماع النحاة، وفيه نظر؛ لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع؛ لجواز أن يقبح لعلة أخرى.

بأن "هل" بمعنى "قد" في الأصل، وترك الهمزة قبلها؛ لكثرة وقوعها في الاستفهام. وهي تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح "هل تضرب زيدا وهو أخوك"، ولا اختصاص التصديق بها وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر كالفعل. ولهذا كان: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ (الانباء: ٨٠) أدل على طلب الشكر من "فهل تشكرون"، و"فهل أنتم تشكرون"؛ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله، ومن "أفأنتم شاكرون"، وإن كان للثبوت؛ لأن "هل" أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معها أدل على ذلك، ولهذا لا يحسن "هل زيد منطلق" إلا من البليغ. وهي قسمان: بسيطة: وهي التي يطلب بها وجود الشيء، كقولنا: "هل الحركة موجودة". ومركبة: وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا: "هل الحركة دائمة".

هل بمعنى قد: و"قد" من خواص الأفعال، فكذا ما هي بمعناه، يعني "قد" لا يدخل إلا على الفعل، وههنا دخلت على الاسم، فقبح. وهو أخوك: [فإنه قرينة على أن المراد بالضرب الواقع في الحال لا الاستقبال.] قصدا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال، و"هل" يقتضي تخصيص المضارع بالاستقبال، فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال. لها مزيد اختصاص: إنما قال: "مزيد اختصاص"؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل. بما كونه إلخ: "ما" موصولة، و"كونه" مبتدأ، وخبره أظهر، و"زمانيا" خبر الكون، أي بالشيء الذي زمانيته أظهر. ولهذا: أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل إلخ. أدل: أي من إبقائه على أصله كما في "هل تشكرون"، و"هل أنتم تشكرون"؛ لأن "هل" ههنا على أصلها؛ لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول، وتقديرا في الثاني أي في "هل أنتم تشكرون". ومن إلخ: أي "فهل أنتم شاكرون" أدل على طلب الشكر من إلخ. ولهذا: أي ولأن "هل" أدعى للفعل من الهمزة. من البليغ: لأنه إذا كان من البليغ، يفهم أن السؤال عن استمرار الانطلاق لا عن التصديق، والمقام الذي يستدعي هذا المقام لا يعرف غير البليغ. هل الحركة دائمة: فإن المطلوب وجود الدوام للحركة، وقد أخذ في هذه شيان: الحركة والدوام، وهما غير الوجود، وفي الأولى شيء واحد وهو الحركة؛ فلذا هذه كانت مركبة بالنسبة إلى الأولى.

والباقية لطلب التصور فقط، قيل: فيطلب بما شرح الاسم، كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهية المسمى، كقولنا: ما الحركة؟ وتقع "هل" البسيطة في الترتيب بينهما، وبـ"من" العارض المشخص لذي العلم، كقولنا: "من في الدار؟". وقال السكاكي: يسأل بـ"ما" عن الجنس، تقول: "ما عندك؟" أي أيّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه "كتاب" ونحوه، أو عن الوصف، تقول: "ما زيد؟"، وجوابه: "الكريم" ونحوه، وبـ"من" عن الجنس من ذوي العلم، تقول: "من جبرئيل؟" أي أبشر هو أم ملك أم جنّي؟، وفيه نظر، وبـ"أيّ" عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ (مريم: ٧٣) أي أنحن أم أصحاب محمد ﷺ، وبـ"كم" عن العدد نحو: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١). وبـ"كيف" عن الحال، وبـ"أين" عن المكان، وبـ"متى" عن الزمان، وبـ"أيان" عن الزمان المستقبل.

الباقية: أي من ألفاظ الاستفهام، وهي ما سوى الهمزة، و"هل" تشترك في أنها لطلب التصور فقط، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منهما تصور شيء آخر. ما العنقاء: طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه، وأنه لأي معنى وضع؟ فيجاب بإيراد لفظ "أشهر"، سواء كان من هذه اللغة أو غيرها.

بينهما: أي بين "ما" التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية، يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم، وهو مطلب "ما" التي لشرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه، وهو مطلب "هل" البسيطة، ثم ماهيته وحقيقته، وهو مطلب "ما" التي لطلب الماهية. العارض: أي الأمر الذي يعرض لذي العلم، فيفيد تشخيصه. وفيه نظر: إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس، وإنه يصح في جواب من جبرئيل؟ أن يقال: ملك، بل جوابه: ملك يأتي بالوحي كذا وكذا بما يفيد تشخيصه، وخلاصة النظر منع ورود "من" في اللغة للسؤال عن الجنس.

في أمر إلخ: وذلك الأمر قد يكون هو الشيئية، وقد يكون أخص منها، سواء كان ذاتيا أو عرضيا، كقولنا: أي شيء هو؟ أو أي حيوان هو؟، والأمر الأعم الذي اشترك فيه هو مضمون ما أضيف إليه لفظ "أي". من آية: مميز "كم" بزيادة "من"، قالوا: وإذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد، وجب زيادة "من" فيه؛ لثلا يتلبس بالمفعول به. عن الزمان: ماضيا كان أو مستقبلا.

قيل: ويستعمل في مواضع التفخيم، مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الذريات: ١٢)، و"أني" تستعمل تارة بمعنى "كيف"، نحو: ﴿فَأْتُوا حَرِّكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وأخرى بمعنى "من أين"، نحو: ﴿أَنِّي لَكَ هَذَا﴾ (آل عمران: ٣٧).

ثم إن هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام كالاستبطاء، نحو: "كم دعوتك"، والتعجب، نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ﴾ (النمل: ٢٠)، والتوبيخ على الضلال، نحو: ﴿فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير: ٢٦)، والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب: "ألم أؤدب فلانا" إذا علم المخاطب ذلك. والتقدير بإيلاء المقرر به الهمزة كما مر، والإنكار كذلك، نحو: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ (الأنعام: ٤٠)، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخَذُوا وَليًّا﴾ (الأنعام: ١٤)، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦) أي الله كاف عبده؛ لأن إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات، وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي، ولإنكار الفعل صورة أخرى،

وأني تستعمل: فيه إشعار بأنه يحتمل أن يكون مشتركة بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الأخرى مجازا. ثم إن إلخ: وإنما ذكر "ثم"؛ لأن هذه الكلمات من المؤكدات في هذه المعاني. ما لي إلخ: كأنه يقول: حدث أمر عجيب غير معتاد، وهو عدم حضور الهدهد؛ لأنه كان دائم الملازمة له، فينبغي أن يستفهم عن مثل هذا الأمر لإظهار التعجب، وإلا لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه. والتوبيخ: أي تنبيه المتكلم المخاطب.

ألم أؤدب: فامتنع أنه لطلب العلم؛ لأنه حاصل، فيتولد منه وعيد لسيء الأدب؛ لأن قوله: "ألم أؤدب" فيما علم بالتأديب، يستلزم أنه لو فعل خلاف الأدب لأؤدب، وهذا هو الوعيد. والتقدير: أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، وإلجاؤه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة، أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به، كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة، تقول: "أضربت زيدا" في تقريره بالفعل، و"أأنت ضربت" في تقريره بالفاعل، و"أزيدا ضربت" في تقريره بالمفعول، وعلى هذا القياس. أغير الله تدعون: أي إنكارا لدعوتهم غير الله لا بمجرد الدعوى. ومنه: أي من مجيء الهمزة للإنكار.

نفي النفي إلخ: هذا دليل على أن معناه: الله كاف. للتقرير: أي حمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي، وهو "الله كاف"، لا بالنفي وهو ليس الله بكاف، فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرف للمخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيًا.

وهي نحو: "أزيدا ضربت أم عمرا؟" لمن يردد الضرب بينهما. والإنكار إما للتوبيخ، أي ما كان ينبغي أن يكون نحو: "أعصيت ربك"، أو لا ينبغي أن يكون نحو: "أتعصي ربك"، أو للتكذيب، أي لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ (الإسراء: ٤٠)، أو لا يكون نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مِمَّا هُمْ﴾ (هود: ٢٨) والتهكم نحو: ﴿أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (هود: ٨٧) والتحقير نحو: من هذا؟ والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: "وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ، مِنْ فِرْعَوْنَ" بلفظ الاستفهام ورفع "فرعون"، ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الدخان: ٣١)، والاستبعاد نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ (الدخان: ١٣-١٤). ومنها: الأمر، والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: "ليحضر زيد"، وغيرها نحو: "أكرم عمرا ورويد بكرا" موضوعة لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى. وقد تستعمل لغيره كالإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: ٤٠)، والتعجيز نحو: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ (البقرة: ٢٣)، والتسخير نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة: ٦٥)، والإهانة نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء: ٥٠)،

لا ينبغي أن يكون: أي ذلك الأمر الذي كان. أنزلكموها: أي أنزلكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها، ونقركم على الإسلام، والحال أنكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام. أصلاتك: وذلك أن شعيبا كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي، تضحكوا فقصدوا بقولهم: "أصلوتك تأمرك" السخرية لا حقيقة الاستفهام. من فرعون: فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام، بل المراد أنه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة، زادهم تهويلا بقوله: "من فرعون؟" أي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره؟ فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله؟ نحو: فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما، وأن لا يجالس أحدا منهما أصلا. اعملوا: لظهور أن ليس المراد بـ"اعملوا" الأمر بكل عمل شاؤوا، بل المراد: التخفيف. فأتوا إلخ: إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله؛ لكونه محالا. كونوا إلخ: إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيرورتهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ المقصود قلة الموالات بهم.

والتسوية نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (الطور: ١٦)، والتمني نحو: ألا أيها الليل الطويل
ألا انجلي، والدعاء نحو: رب اغفر لي، والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة: "افعل"
بدون الاستعلاء والتضرع.

ثم الأمر قال السكاكي: "حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر الفهم عند الأمر
بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأول، دون الجمع وإرادة التراخي"، وفيه نظر.
ومنها: النهي، وله حرف واحد، وهو "لا" الجازمة في نحو قولك: "لا تفعل"، وهو
كالأمر في الاستعلاء، وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك كالتهديد، كقولك
لعبد لا يمثل أمرك: "لا تمثل أمري". وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها،
كقولك: "ليت لي مالا أنفقه" أي إن أرزقه، و"أين بيتك أزرك"، و"أكرمني أكرمك"،
و"لا تشمتني يكن خيرا لك". وأما العرض كقولك: ألا تنزل عندنا تصب خيرا، فمولد
من الاستفهام، ويجوز في غيرها بقرينة نحو: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾
(الشورى: ٩) أي إن أرادوا أولياء بحق. ومنها النداء وقد تستعمل صيغته كالإغراء

والتسوية: ففي الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك،
وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى بينهما.
والدعاء: أي الطلب على سبيل التضرع. دون الجمع: فإن المولى إذا قال لعبد: قم، ثم قال له قبل أن يقوم:
اضطجع حتى المساء، يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخي أحدهما. وفيه نظر: لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن.
في غير طلب: كما هو مذهب البعض، أو طلب الترك كما هو مذهب البعض؛ فإنهم اختلفوا في أن مقتضى
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل. وهذه الأربعة: أي التمني والاستفهام والأمر
والنهي. يجوز إلخ: يجوز تقدير الشرط بعدها، وإيراد الجزاء عقبيها مجزوما بـ "إن" المضمرة مع الشرط.
فمولد إلخ: أي ليس شيئا آخر برأسه؛ لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي، وامتنع حمله على حقيقة
الاستفهام؛ للعلم بعدم النزول مثلا، وتولد عنه بمعونة قرينة الحال غرض النزول على المخاطب وطلبه منه.

في قولك لمن أقبل يتظلم: يامظلوم! والاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل! أي متخصصاً من بين الرجال.

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص في وقوعه والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون ممن لا يجب أن يكذب الطالب. تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة، فليعتبره الناظر.

الفصل والوصل

الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه، فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها

يا مظلوم: قصداً إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى؛ لأن الإقبال حاصل. أيها الرجل: أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجرداً عن طلب الإقبال، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بـ"أي" ووصفه المخاطب، بل ما دل عليه ضمير المتكلم، فـ"أيها" مضموم، و"الرجل" مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال، ولهذا قال: "أي متخصصاً إلخ". للتفاؤل: بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع. أو لإظهار إلخ: كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظم رغبته في شيء، يكثر تصويره إياه، فرمما يخيل إليه حاصلًا، فيورد بلفظ الماضي، نحو: رزقني الله تعالى لقاءك.

يحتملهما: أي التفاؤل وإظهار الحرص. صورة الأمر: أي للتأديب كقول العبد للمولى إذا حول عنه وجهه: "ينظر المولى إلي ساعة؛ فإن قول العبد للمولى: "ينظر المولى إلي" أقرب إلى التأديب من قوله: "انظر إلي" وإن كان دعاء في الحقيقة. لحمل المخاطب: أي لإغراء المتكلم المخاطب على إتيان المطلوب. يكذب: على صيغة المجهول، أي ينسب إلى الكذب، كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك: "تأتيني غداً" مقام "أتيني"؛ لحملة بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

في كثير: لا في الجميع؛ فإن تقدم المسند إليه على المسند لا يتأتى في الإنشاء، وكذا ما ذكر في الإسناد من مطابقته للواقع لا يتأتى في الإنشاء. الفصل والوصل: لما كان الفصل أصلاً والوصل عارضاً طارياً عليه، فبدأ بذكر الوصل، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم، والأعدام إنما تعرف بملكاتها، فبدأ في التعريف بذكر الوصل. على الأول: أي على تقدير أن يكون للأول محل من الإعراب.

في حكمه عطف عليها كالمفرد، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهة جامعة، نحو: "زيد يكتب ويشعر"، أو "يعطي ويمنع"، ولهذا عِيبَ على أبي تمام قوله: لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ وأن أبا الحسين كريم وإلا فصلت عنها، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤-١٥) لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "إنا معكم"؛ لأنه ليس من مقولهم، وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به، نحو: "دخل زيد فخرج عمرو"، أو "ثم خرج عمرو" إذا قصد التعقيب أو المهلة، وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، فالفصل نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤)، لم يُعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا"؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مرّ، وإلا فإن كان بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما، فكذلك،

في حكمه: أي في حكم الإعراب الذي كان للأولى مثل كونها خير مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك. كالمفرد: فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا، وجب عطفه عليه. ولهذا: أي ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام في قوله: "أن النوى صبر إلخ"؛ إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول. وإلا فصلت: أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها، ترك عطف الثانية على الأولى؛ لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود. لأنه ليس إلخ: أي فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول "قالوا"، فيلزم أن يكون مفعول قول المنافقين، وليس كذلك. وعلى الثاني: أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب. ربطها: أي ربط الثانية بالأولى. وإلا: أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو. بالظرف: أي المقدم وهو إذا خلوا إلخ. لما مر: أي في بحث متعلقات الفعل من أن تقدم المفعول ونحوه من الظرف، وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك؛ لكون استهزاء الله بهم دائما. بلا إيهام: بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود.

وإلا فالوصل. أما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وإنشاء، لفظا ومعنى، نحو:

وقال رائدهم أرسوا نزاوها

أو معنى فقط نحو: "مات فلان رحمه الله"، أو لأنه لا جامع بينهما كما سيأتي. وأما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى لدفع توهم تجوز أو غلط نحو: "لا ريب فيه"؛ فإنه لما بُلغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال، يجعل المبتدأ "ذلك" وتعريف الخبر باللام، جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه مما يرمى به جزافا، فأتبعه نفيا لذلك التوهم، فوزانه وزان نفسه في "جاءني زيد نفسه"، "ونحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢)؛ فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها، حتى كأنه هداية محضة. وهذا معنى "ذلك الكتاب"؛ لأن معناه - كما مر - الكتاب الكامل،

وإلا: أي وإن لم يكن بينهما شيء من أحد هذه الثلاثة فالوصل واجب؛ لوجود الداعي وعدم المانع، فالحاصل: أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال كما فصله المصنف رحمته، وقال: أما كمال إلخ. رائدهم: هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكأ. نزاوها: [أي نحاول ونعالج الحرب]. لم يعطف "نزاوها" على "أرسوا"؛ لأنه خبر لفظا ومعنا، و"أرسوا" إنشاء لفظا ومعنى، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين.

مات إلخ: فلم يعطف "رحمه الله" على "مات"؛ لأنه إنشاء معنى، و"مات" خبر معنى وإن كانتا جميعا خبرين لفظا. مؤكدة: وهو قسمان، أحدهما: أن تنزل الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى بمنزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى. لا ريب فيه: أي بالنسبة إلى "ذلك الكتاب" إذا جعلت "الم" طائفة من الحروف أو جملة مستقلة، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية، "ولا ريب فيه" جملة ثالثة، وفيه وجوه أخر خارجة عن المقصود.

يجعل المبتدأ: لما مر من أن تعريف المسند إليه بالإشارة يدل على كمال العناية بتمييزه، وأنه ربما يجعل بعده ذريعة إلى تعظيمه وبعد درجته. فأتبعه: على صيغة المجهول، أي أتبع "لا ريب فيه" ذلك الكتاب؛ نفيا لذلك التوهم. وزان نفسه: أي في إزالة التوهم مع اختلاف معاني المؤكّد والمؤكّد. ونحو هدى: إنما قال: ونحو هدى؛ لأنه بمنزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى. فإن: هذا تعليل جملة: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ﴾ (الشعراء: ١٣٣) منزلة بدل البعض من جملة: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (الشعراء: ١٣٢).

والمراد بكماله كمال في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال فوزانه، وزان "زيد" الثاني في "جاءني زيد زيد"، أو بدلا منها؛ لأنها غير وافية بتمام المراد، أو كغير الوافية بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكته، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيلاً، أو عجيباً، أو لطيفاً نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الشعراء: ١٣٣-١٣٤)؛ فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والثاني أوفى بتأديته؛ لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان "وجهه" في "أعجبني زيد وجهه"؛ لدخول الثاني في الأول، ونحو:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجاهر مسلماً

فإن المراد به كمال إظهار الكراهة لإقامته، وقوله: "لا تقيمن عندنا" أوفى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، فوزانه وزان "حسنها" في "أعجبني الدار حسنها"؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه، مع ما بينهما من الملازمة أو بيانا لها لحفائها، نحو: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ (طه: ١٢٠)؛ فإن وزانه وزان "عمر"

المراد: أي من قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (الشعراء: ١٣٢) التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوباً في نفسه. بتأديته: أي بتأدية المراد وهو التنبيه. لدخول الثاني: لأن الإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما تعلمون؛ لأن العلم يعم الإمداد بما ذكر وغيره، كما أن الوجه داخل في "زيد"؛ لأنه بعض زيد. لدلالته عليه: أي على كمال إظهار الكراهة إلخ.

بالمطابقة: لأن قوله: "لا تقيمن" هي عن الإقامة بصريحه، والنهي عن الشيء موضوع لكراهته وقبحه، بخلاف قوله: "ارحل"؛ فإنه دال على إظهار كراهته إقامة بالتضمن؛ لأن الأمر بالشيء هي عن ضده، وأيضاً "ارحل" مجرد عن التأكيد. مع التأكيد: لاقتران نون التأكيد. من الملازمة: فيكون بدل اشتغال، وهي الاتحاد في المسند إليه ودلالة إحدهما على الأخرى؛ فإن الرحلة يستلزم عدم الإقامة، وكذا عدم الإقامة يستلزم الرحلة.

في قوله: أقسم بالله أبو حفصٍ عمر، وأما كونها كالمنقطعة عنها، فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً مثاله:

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً أراها في الضلال تهيم

ويحتمل الاستئناف. وأما كونها كالمتصلة بها فلكونها جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته فتفصل عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال. السكاكي: فتنزل منزلة الواقع لنكتة، كإغناء السامع عن أن يسأل، أو أن لا يسمع منه شيء، ويسمى الفصل لذلك استئنافاً. وكذا الثانية وهو ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال إما عن سبب الحكم مطلقاً، نحو:

أقسم بالله إلخ: تمام البيت:

ما مسّها من نقب ولا دبر

قصته أن أعرابياً أتى عمر رضي الله عنه فقال: إن أهلي بعيد، وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله، فظنه كاذباً فلم يحمله، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره هذا البيت، والمصراع الثالث:

اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي، فحعل إذا قال: "اغفر له إلخ" "اللهم صدق" حتى التقيا وأخذ بيده، وقال: ضع عن راحلتك، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

وتظنّ إلخ: أقول: بين "تظنّ" و"أراها" مناسبة ظاهرة؛ لاتحادهما في المسند؛ لأن الرؤية مرادف الظن، والمسند إليه في "تظنّ" محبوب، وفي "أراها" محب، لكن لم يعطف "أراها" على "تظنّ"؛ لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على "أبغني"؛ لقربه منه؛ لأنه ليس بمراد، بل المراد أنه حكم الشاعر على سلمى بـ"أراها في الضلال تهيم"؛ لأنه من منظونات سلمى في حق الشاعر؛ فلذلك يكون "أراها" كالمقلدة عن "تظنّ" وإن صح عطفها عليه.

ويحتمل إلخ: كأنه قيل للشاعر: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في أودية الضلال، فينعكس المقصود. فتنزل: أي ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى، وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام الأول لذلك. استئنافاً: أي لكون الكلام الثاني جواباً لسؤال اقتضته الأولى استئنافاً.

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
 أي ما بالك عيلا أو ما سبب علتك؟ وإما عن سبب خاص نحو: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ
 النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف: ٥٣) كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ وهذا الضرب
 يقتضي تأكيد الحكم كما مر، وإما عن غيرهما نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩)
 أي فماذا قال؟ وقوله:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي
 وأيضا منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه نحو: "أحسننت إلى زيد، زيد حقيق
 بالإحسان"، ومنه ما يبين على صفته نحو: "صديقك القديم أهل لذلك"، وهذا أبلغ،
 وقد يحذف صدر الاستئناف نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (النور: ٣٦)، وعليه

كيف أنت: السؤال ههنا عن مطلق سبب العلة بقرينة العرف والعادة؛ لأن العادة إذا قيل: فلان عليل أن يسأل
 عن سبب علته وموجب مرضه، لا أن يقال: هل علته كذا وكذا؟، لا سيما السهر والحزن، فلا يقال: هل سبب
 مرضه السهر والحزن؟؛ لأنهما من أبعد أسباب المرض. أبرئ نفسي: بقرينة التأكيد؛ فإن الجواب عن مطلق
 السبب لا يؤكد. كما مر: أي في أحوال الإسناد من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم
 بمؤكد، والمراد بالاعتناء الاستحسان لا الوجوبي، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

فماذا قال: في جواب سلامهم فقيل: قال: سلام. صدقوا: لم يعطف "صدقوا" على "زعم" للاستئناف، وذلك
 أنه حين أظهر الشكاية عن جماعات العذال بقوله: "زعم العواذل"، فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل: هل
 صدقوا في ذلك أم كذبوا؟ صار هذا السؤال مقتضى الحال، فبين عليه تاركا للعطف.

ما استؤنف عنه: أي ما أوقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث، فحذف المفعول ونزل
 الفعل بمقتضى اللازم. على صفته: أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد: صفة تصلح ترتب الحديث عليها.
 صديقك: أي كقولك: أحسننت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك، والسؤال المقدر فيهما: لماذا أحسن عليه؟
 أو هل هو حقيق بالإحسان؟ يسبح له: يعني إذا قيل: يسبح له، فقد علم أن ثمة فاعلا، لكنه لم يذكر، فكان
 سائلا سأل عنه، وقال من يسبح؟ فقيل: رجال أي يسبح رجال، فـ"يسبح" صدر الاستئناف، وهو محذوف.
 وعليه: أي على حذف صدر الاستئناف.

"نعم الرجل زيد" على قول، وقد يحذف كله إما مع قيام شيء مقامه نحو:

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلف

أو بدون ذلك نحو ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذريات: ٤٨) أي نحن على قول. وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: "لا وأيدك الله"، وأما التوسط فإذا اتفقتا خيرا أو إنشاء، لفظا ومعنى، أو معنى فقط، كقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (النساء: ١٤٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٣-١٤)، وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (الأعراف: ٣١)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: ٨٣) أي لا تعبدوا، وتحسنوا بمعنى أحسنوا، أو وأحسنوا، والجامع بينهما يجب أن يكون باعتبار

على قول: من يجعل المخصوص بالمدح خيرا مبتدأ محذوف أي هو زيد، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم. إلف: أي إيلاف في الرحلتين في التجارة: رحلة في الشتاء ورحلة في الصيف، كأنه قيل: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم، فحذف هذا الاستئناف كله، وأقيم قوله لهم إلف مقامه؛ لدلالته عليه. أي نحن: كأنه قيل: نعم الماهدون، سأل من المخصوص بهذا المدح، فجوابه أن يقال: نحن أي المخصوص بهذا المدح نحن، فحذف هذا الجواب على القول الأول، والقول الآخر: إن نعم الماهدون خير مبتدأ محذوف وهو نحن. لا وأيدك الله: "لا" رد لكلام سابق، كأنه قيل: هل الأمر كذلك؟ فقيل: لا وأيدك الله، جملة دعائية فتكون إنشائية معنى، وأول الكلام خير، فيكون بينهما كمال الانقطاع إلا أنه وصل لدفع الإيهام؛ فإنه لو قيل: لا أيدك الله بدون الواو، كما يدل عليه كلام الأوساط، لأوهم الدعاء بنفي التأييد، فوصل بالواو لدفع هذا الإيهام. وأما التوسط: عطف على قوله: "أما الوصل لدفع الإيهام" أي أما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال. للناس حسنا: هذا مثال للاتفاق معنى فقط، فعطف "قولوا" على "لا تعبدون" مع اختلافهما لفظا؛ لكونهما إنشائيتين معنى؛ لأن قوله: "لا تعبدون" إخبار في معنى الإنشاء أي لا تعبدوا، وقوله: "وبالوالدين إحسانا" لا بد له من فعل، فإما أن يقدر خير في معنى الطلب أي وتحسنوا بمعنى أحسنوا، فتكون الجملتان خيرا لفظا إنشاء معنى، أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب أي وأحسنوا فتكونان إنشائيتين معنى مع أن لفظ الأولى إخبار ولفظ الثانية إنشاء.

المسند إليهما والمسندين جميعا، نحو: "يشعر زيد ويكتب ويعطي ويمنع" و"زيد شاعر وعمرو كاتب"، و"زيد طويل وعمرو قصير"؛ لمناسبة بينهما بخلاف "زيد شاعر وعمرو كاتب" بدونها، و"زيد شاعر وعمرو طويل" مطلقا.

السكاكي: الجامع بين الشيئين إما عقلي، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل هناك؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما، أو تضاف كما بين العلة والمعلول، والأقل والأكثر، أو وهمي، بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة؛ فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة في قوله:

ثلاثة تشرق الدنيا بسبعحتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

المسند إليهما: أي باعتبار المسند إليه في الجملتين وباعتبار المسند فيهما، نحو: يشعر زيد ويكتب، ف"يكتب" معطوفة على "يشعر"، والجامع بينهما هو اتحاد المسند إليه، والمناسبة بين الشعر والكتابة ظاهرة، والمناسبة بين "يعطي زيد" و"يمنع" هي تضاد الإعطاء والمنع. زيد شاعر: هذا نظير اختلاف المسند إليه، والمناسبة بينهما باعتبار المسند إليهما بأن كان زيد وعمرو أخوين أو نظيرين بأن يكونا عاملين أو قاضيين أو غيرهما، وباعتبار المسندين؛ لأن الشاعر يناسب الكاتب. بينهما: أي بشرط أن يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالأخوة والصداقة والعداوة أو نحو ذلك. بخلاف زيد إلخ: أي لا يجوز؛ لعدم المناسبة بين المسند إليهما في المثال الأول، ولعدم المناسبة بين المسندين أي "شاعر" و"طويل" في المثال الثاني. إما عقلي: وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة. أو تماثل: أي اشتراك في وصف مخصوص بهما في الجملة. فإن العقل: وهذا لأن العقل لما أدرك شيئين أحمرين مثلا؛ فإنه لا يدرك الجزئيات عند الحكماء بل الكليات، فيرفع التعدد عنهما، ويجعلهما كالمثليين فيتصور الحمرة الجامع لهما، وكذا في غير هذا النظر، وهذا دليل على أن التماثل عقلي.

أو تضاف: وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر. أو وهمي: وهو أمر بسببه يختال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلط ونفسه لم يحكم بذلك. معرض المثلين: من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض. ولذلك: أي ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين. والقمر: فإن الوهم يبرزها في معرض الأمثال، ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد، وهو إشراق الدنيا، وإنما اختلفت بالعوارض، بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أن كلا منها من نوع آخر، وإنما أشركت كل في عارض وهو إشراق الدنيا بمبجتها.

أو تضاد كالسواد والبياض والإيمان والكفر وما يتصف بها، أو شبه تضاد كالسما والارض والأول والثاني؛ فإنه ينزلهما منزلة التضاييف، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد، أو خيالي، بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق، وأسبابه مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا، ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع، لا سيما الجامع الخيالي؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة. ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية أو الفعلية، والفعليتين في المضي والمضارعة إلا للمانع.

تذنيب:

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر،

أو تضاد: وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على فعل واحد. كالسما والارض: في المحسوسات؛ فإنهما وجوديان، أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض، وهذا معنى شبه التضاد، وليس متضادين؛ لعدم تواردهما على محل؛ لكونهما من قبيل الأجسام دون الأعراض. والأول: هذا مثال شبه التضاد فيما يعم المحسوسات والمعقولات، أو الأول والثاني تشبهان التضاد باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولا يمكن أن يكونا متضادين؛ لأن المتضادين يكونان وجوديين، والأول يعتبر في مفهومه العدم.

أو خيالي: وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في القوة المفكرة. وضوحا: فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال، وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا، وكم من صور لا تغيب عن خيال، وهي في خيال آخر مما لا تقع قط. معرفة الجامع: لأن معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع. إلا للمانع: كما إذا أريد بإحدهما التجدد وبالآخرى الثبوت، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو، قلت: قام زيد وعمرو قاعد؛ إذ مراعاة المعنى أولى وأوجب من مراعاة المناسبة اللفظية

تذنيب: هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية، وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل؛ لمكان التناسب. المنتقلة: أي التي ينتقل عن ذي الحال، واحترز بها عن الحال المؤكدة، وهي حال مقرب لمضمون جملة لا ينتقل عن ذي الحال أصلا، وتتحد مع الجملة السابقة اتحادا تاما، نحو: هو الحق لا شبهة فيه، ولا يجوز إدخال الواو فيه، ولا بحث عنها ههنا.

ووصف له كالنعت، لكن خولف إذا كانت جملة؛ فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها بصاحبها، وكل من الضمير والواو صالح للربط، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت. فالجملة إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال، يصح أن تقع حالا عنه بالواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو: "جاء زيد ويتكلم عمرو" لما سيأتي، وإلا فإن كانت فعلية، والفعل مضارع مثبت، امتنع دخولها نحو: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدثر: ٦)؛ لأن الأصل المفردة، وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدها له، وهو كذلك، أما الحصول فلكونه فعلا مثبتا، وأما المقارنة فلكونه مضارعا، وأما ما جاء من نحو: "قمت وأصك وجهه"، وقوله:

فلما خشيت أظافيرهم نبوت وأرهنهم مالكا

فقيل: على حذف المبتدأ أي وأنا أصك وأنا أرهنهم. وقيل: الأول شاذ، والثاني ضرورة.

بدليل المفردة: أي بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة. ينتصب عنه إلخ: وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا، لا نكرة محضة ولا مبتدأ وخبر؛ فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح. حالا عنه: أي عما يجوز أن ينتصب حال عنه بالواو. جاء زيد: فإنه لا يجوز أن يجعل "ويتكلم عمرو" حالا؛ لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط.

وإلا: عطف على قوله: "إن خلت" أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها. تستكثر: جملة وقعت حالا وجاءت بغير الواو. المفردة: لعراقة المفرد في الإعراب وتطفل الجملة عليه؛ لوقوعها موقعه. غير ثابتة: أي غير مستمرة؛ لأن الكلام في المنتقلة. كذلك: أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدها له كالمفردة، فيمتنع الواو فيه كما في المفردة.

وأما ما جاء: ولما كان ههنا مظنة اعتراض، وهو أنك قلت: إن المضارع المثبت إذا وقع حالا امتنع دخول الواو، وقد جاء المضارع المثبت بالواو في كلام العرب في النثر والنظم، أشار إلى جوابه فقال: "وأما ما جاء إلخ". حذف المبتدأ: فتكون الجملة اسمية، فيصح دخول الواو. والثاني: أي قوله: "وأرهنهم" جيء بالواو لضرورة الشعر، فلا يصلح للاعتراض.

وقال عبد القاهر: هي فيهما للعطف، والأصل "وصككت ورهنت"، عدل إلى المضارع حكاية الحال، وإن كان منفيًا فالأمران كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ (يونس: ٨٩) **بالتخفيف**، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (المائدة: ٨٤) لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعًا، دون الحصول؛ لكونه منفيًا، وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى، كقوله تعالى: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ (آل عمران: ٤٠)، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾ (مريم: ٢٠)، وقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضَّلَ لَمْ يَمَسِّنُهُمْ سُوءًا﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٤). أما المثبت فللدلالته على الحصول؛ لكونه فعلاً مثبتًا، دون المقارنة؛ لكونه ماضيًا، ولهذا شرط أن يكون مع "قد" ظاهرة أو مقدره. وأما المنفي فللدلالته على المقارنة دون الحصول. أما الأول فلأن "لما" للاستغراق،

للعطف: لا للحال، والمضارع بمعنى الماضي. **بالتخفيف**: أي تخفيف النون، فيكون "لا" لنفي الجنس دون النهي؛ لثبوت النون التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فتكون الواو للحال، بخلاف قراءة العامة: ولا تتبعان بالتشديد؛ فإنه نفي مؤكد معطوف على الأمر قبله. لكونه منفيًا: والمنفي إنما يدل مطابقة على عدم الحصول. **فللدلالته**: [هذا دليل جواز الأمرين في الماضي المثبت]. هذا التعليل يقتضي وجوب الواو في الماضي المنفي؛ لانتفاء دلالته على الحصول؛ لكونه منفيًا، وانتفاء المقارنة؛ لكونه ماضيًا، لكنه لم يجب أن يكون مثل الماضي المثبت في جواز الأمرين من غير ترجيح أن الماضي المنفي يدل على المقارنة. **على الحصول**: أي حصول صفة غير ثابتة. **دون المقارنة**: ويرد ههنا إشكال، وهو أن الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي، وتقرب "قد" الماضي منها، فتحوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين، ولفظ "قد" إنما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصدها، كما في قولنا: جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه، والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح. ولهذا: أي لعدم دلالة الماضي على المقارنة. **فللدلالته**: هذا دليل جواز الأمرين في الماضي المنفي. **للاستغراق**: أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، نحو: "ندم زيد ولما ينفعه الندم" أي عدم نفع الندم متصل إلى زمان التكلم.

وغيرها لانتفاء مقدم، مع أن الأصل استمراره، فيحصل به الدلالة عليها عند الإطلاق بخلاف المثبت؛ فإن وضع الفعل على إفادة التجدد، وتحقيقه أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود. وأما الثاني فلكونه منفياً، وإن كانت اسمية، فالمشهور جواز تركها؛ لعكس ما مر في الماضي المثبت، نحو: "كلمته فوه إلى في" وأن دخولها أولى؛ لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، فحسن زيادة رابط نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢). وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال، وجبت نحو: "جاء زيد وهو يسرع"، أو "وهو مسرع"، وإن جعل نحو: "على كتفه سيف" حالاً، كثر فيها تركها نحو: "خرجت مع البازي عليّ سواد"، وحسن الترك تارة؛ لدخول حرف على المبتدأ كقوله:

فقلت: عسى أن تبصريني كأنما بني حواليّ الأسود الحواردُ

وأخرى لوقوع الجملة بعقب مفرد كقوله:

استمراره: أي استمرار ذلك الانتفاء؛ لأن الأصل في الأشياء العدم. عند الإطلاق: وترك التقييد بقريئة منفية للاستمرار. لا يفتقر: إما لأن العدم لا يعلل، كما هو مذهب المتكلمين، فاستمراره لا يعلل أيضاً؛ لأنه عدم أيضاً؛ لأن العدم أولى بالممكن لذاته؛ لأنه لو لم يوجد شيء أصلاً ولم يتحقق تأثير في عدم الممكن، كان عدمه متحققاً إذا لم يفتقر العدم إلى سبب، فإذا حصل أي العدم فالأصل بقاءه. بخلاف: فإنه يفتقر إلى سبب جديد؛ لتجدد الوجود، فيفتقر كل وجود إلى سبب آخر. وأما الثاني: أي عدم دلالة الماضي على الحصول. خرجت مع البازي: أوله:

إذا أنكرتني بلدة أونكرتها

والمعنى: إذا لم يعرف قدرتي أهل بلدة أو لم أعرفهم، خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح.

بني حوالي: "بني الأسود الحوارد" جملة اسمية وقعت حالاً من مفعول "تبصريني"، ولولا دخول "كأنما" عليها، لم يحسن الكلام إلا بالواو، وقوله: "حوالي" أي في أكنافي وجواني، وهو حال من "بني"؛ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل.

والله يبيك لنا سالما بُرداك تبجيل وتعظيم

الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب؛ فلكونهما نسيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، والبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط، أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني، وهو لا يحمد في باب البلاغة ولا يذم.

فالإيجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف. والإطناب: أدائه بأكثر منها. ثم قال: الاختصار لكونه نسييا يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر، وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسييا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه، ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد إلى الجهالة،

برداك تعظيم: هذه جملة حالية وقعت بعد قوله: "سالما"، ولو لم يتقدمها لم يحسن فيها ترك الواو بعده؛ لثلا يوهم عطف الجملة على المفرد. لا يحمد: أي من الأوساط بل من البليغ أيضا؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يذم منهم؛ لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية، وذلك حاصل. إلى ما سبق إلخ: أي إلى كون العبارة المتعارف أكثر منه، وقوله: "مما ذكر" أي من الكلام الذي ذكره المتكلم. وفيه نظر: لأن الأبوة والأخوة والعلية والمعلولية مع كونها نسبية متحققة المعاني. وجوابه: أن المراد بعدم تيسر تحقيقه: أن لا يمكن أن تحقق وتعين أن هذا القدر من الكلام إيجاز وذلك إطناب، وهذا ضروري، وليس المراد: أنه لا يمكن أن يتعين معناها أصلا حتى اعترض عليه؛ لأن ما ذكره السكاكي تفسيرهما.

إلى الجهالة: إذ لا تعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيةها؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه، والجواب أن الألفاظ قوالب المعاني، والأوساط الذين لا يقدر في تأدية المعاني على اختلاف العبارات، والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا، وأما البناء على البسط الموصوف؛ فإنما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له أو ناقص عنه، واف أو زائد عليه لفائدة، واحترز بـ "واف" عن الإخلال كقوله:
والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كذا
أي الناعم، وفي ظلال العقل، وبـ "فائدة" عن التطويل نحو:
وألفى قولها كذبا ومينا
وعن الحشو المفسد كـ "الندى" في قوله:
ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
وغير المفسد كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

المساواة: نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: ٤٣)، وقوله:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

يقال إلخ: فالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد. والإيجاز: أن يكون ناقصا عنه وافيا به. والإطناب: أن يكون زائدا عليه لفائدة. الإخلال: هو كون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به. الناعم: أي أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مخلا، فلا يكون مقبولا. التطويل: هو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعينا. وألفى: صدر البيت:

وقددت الأديم لراهشيه

قددت: قطعت، الراهشان: العرقان في باطن الذراعين، والضمير في "راهشيه" وفي "ألفى" لجذيمة الأبرش، وفي "قددت" و"قولها" للزباء، والبيت في قصة قتل الزباء الجذيمة، وهي معروفة.
وعن الحشو: وهو زيادة معينة لا لفائدة. ولا فضل: عدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر، بخلاف الباذل ماله؛ فإن بذله وقت الخلو أفضل. شعوب: هو اسم المنية، صرفها للضرورة.

والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ فإن معناه كثير ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضله على ما كان عندهم أو جز كلام في هذا المعنى، وهو "القتل أنفى للقتل" بقلة حروف ما يناظره منه، والنص على المطلوب، وما يفيد تنكير حياة من التعظيم؛ لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعية، وهي الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداد واطراده وخلوه عن التكرار، واستغنائه عن تقدير محذوف والمطابقة.

وإيجاز الحذف: وهو ما يكون بحذف شيء، والمحذوف إما جزء جملة مضاف نحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، أو موصوف نحو:

أنا ابن جلا وطّاع الشايا

فإن معناه: وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل، كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياة لهم. ولا حذف فيه: أي مما يؤدي به أصل المراد. وفضله: أي: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩). ما يناظره: أي اللفظ الذي يناظر قولهم: القتل أنفى للقتل، منه أي من ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وما يناظره منه قوله تعالى: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ لأن "لكم" زائد على معنى قولهم: "القتل أنفى للقتل"، فحروف "في القصاص حيوة" مع التنوين أحد عشر، وحروف "القتل أنفى للقتل" أربعة عشر، أعني الحروف المفلوطة؛ إذ الإيجاز يتعلق بالعبارة لا بالكتابة. المطلوب: الأصلي وهو الحياة، ونفي القتل إنما يراد لحصول الحياة، والتنصيص على الغرض الأصلي أولى من التنصيص على غيره.

أو النوعية: أي لكم في القصاص نوع من الحياة. واطراده: أي ليكون ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ مطردا؛ إذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة، بخلاف القتل؛ فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما. عن التكرار: بخلاف قولهم؛ فإن فيه تكرارا. عن تقدير: بخلاف قولهم؛ فإن تقديره: القتل أنفى للقتل من تركه. والمطابقة: أي باشتماله على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، كالقصاص والحياة. أنا ابن جلا: [أي ركاب الصعاب الأمور]. "جلا" فعل ماض إما لازم بمعنى "ظهر"، أو متعد بمعنى كشف الأمور وجربها.

أي رجل جلا، أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: ٧٩) أي صحيحة أو نحوها، بدليل ما قبله، أو شرط كما مر، أو جواب شرط إما لمجرد الاختصار نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (يس: ٤٥) أي أعرضوا بدليل ما بعده، أو للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، مثالهما: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧)، أو غير ذلك نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ (الحديد: ١٠) أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده. وإما جملة مسببة عن سبب مذكور نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبِطِّلَ الْبَاطِلَ﴾ (أنفال: ٨)، أي فعل ما فعل، أو سبب لمذكور نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ (البقرة: ٦٠) إن قُدِّرَ "فضربه بها"، ويجوز أن يقدر "فإن ضربت بها فقد انفجرت"، أو غيرهما نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذريات: ٤٨) على ما مر. وإما أكثر من جملة نحو: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾ (يوسف: ٤٥) أي إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا فاتاه، فقال له: يا يوسف. والحذف على وجهين: أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر،

ما قبله: وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف: ٧٩)؛ لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة. كما مر: أي في آخر باب الإنشاء، وهو قوله: وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها، ويجوز في غيره بقرينة. ما بعده: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (الأنعام: ٤).

إذ وقفوا: فحذف جواب الشرط؛ للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف، أو ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن. أو غير ذلك: كالمسند إليه والمسند والمفعول. ما بعده: أي قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا﴾ (الحديد: ١٠). ليحق إلخ: فهذا سبب مذكور حذف سببه، أي فعل ما فعل من إثبات الإسلام وإظهاره وإبطال الكفر.

فضربه بها: فيكون قوله: "فضربه بها" جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ (البقرة: ٦٠)، ويجوز أن يقدر: فإن ضربت بها، فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط. على ما مر: في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

وأن يقام نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (فاطر:٤) أي فلا تحزن واصبر، وأدلته كثيرة: منها: أن يدل العقل عليه، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة:٣). ومنها: أن يدل العقل عليهما نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر:٢٢) أي أمره أو عذابه. ومنها: أن يدل العقل عليه، والعادة على التعيين نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُْمْتَنِّي فِيهِ﴾ (يوسف:٣٢)؛ فإنه يحتمل "في حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ (يوسف:٣٠)، و"في مراودته"؛ لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف:٣٠)، و"في شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة؛ لقهره إياه. ومنها: الشروع في الفعل نحو: بسم الله، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له. ومنها: الاقتران كقوله للمعرّس: "بالرفاء والبنين" أي أعرست. والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن في النفس فضل تمكن، أو لتكمل لذة العلم به نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (طه:٢٥)؛ فإن "اشرح لي" يفيد طلب شرح لشيء ما له، و"صدري" يفيد تفسيره، ومنه "باب نعم" على أحد القولين؛ إذ لو أريد الاختصار كفى "نعم زيد".

فقد كذبت: أقيم مقام قوله: "فلا تحزن"، وليس جزاء؛ لأن تكذيب الرسل من قبلك متقدم على تكذيب النبي ﷺ، فلا يصح وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر، فأقيم مقام المسبب. يدل العقل إلخ: فالعقل دل على أن ههنا حذفاً؛ إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان، فدل على تعيين المحذوف. فيقدر: ففي القراءة يقدر: بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس. الاقتران: فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف أي أعرست. بالرفاء: وهو الائتيم والاتفاق، وهذا دعاء الجاهلية، حيث يجترمون بالبنين على البنات، وقد ورد النهي عنه في الشرع. في صورتين: إحداها مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد. ليتمكن إلخ: لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهماً، ثم بين كان أوقع عندها. به: أي بالمعنى؛ لأن نيل الشيء بعد الشوق ألد. ومنه: أي من الإيضاح بعد الإبهام. على أحد القولين: أي على قول من يجعل المخصوص خير مبتدأ محذوف.

ووجه حسنه - سوى ما ذكر - إبراز الكلام في معرض الاعتدال، وإيهام الجمع بين المتنافيين. ومنه التوشيع: وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول نحو: "يشيب ابن آدم ويشب فيه الخصلتان: الحرص وطول الأمل". وإما بذكر الخاص بعد العام؛ للتنبية على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨)، وإما بالتكرير لنكتة كتاكيد الإنذار في: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر: ٣-٤)، وفي "ثم" دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ، وإما بالإيغال، فقليل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها:

وإن صحرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

في معرض الاعتدال: من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإيهام، والإيجاز بحذف المبتدأ. بين المتنافيين: أي الإيجاز والإطناب، وقيل: الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلذ بها النفس. وإنما قال: إيهام الجمع؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهو محال.

التوشيع: هو في اللغة: لف القطن بعد المندوف. ليس من جنسه: يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة، جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه. والصلوة الوسطى: اختلف في تفسيرها، وأصح الأقوال أنها صلوة العصر؛ لما روي أنه ﷺ قال يوم الأحزاب: حبسونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر حتى غابت الشمس، رواه الشيخان عن علي ﷺ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ﷺ، وصححه الأكثر.

كلا سوف إلخ: فقوله: "كلا" ردع عن الإهمالك في الدنيا وتنبية، و"سوف تعلمون" إنذار وتخويف، أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه، إذا عايتم ما قدامكم مسن هول المحشر، أو في تكريره تأكيد للردع والإنذار. أبلغ: للتراخي في الزمان وفي المرتبة. بالإيغال: من أوغل في البلاد إذا أبعدها فيها. كأنه علم إلخ: "كأنه علم" واف بالمقصود - أعني التشبيه بما يهتدى به - إلا أن في قولها: "في رأسه نار" زيادة مبالغة.

وتحقيق التشبيه في قوله:

كَانَ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا وَأَرْحَلْنَا الْجَزْعَ الَّذِي لَمْ يَثْقُبْ
 وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ، وَمِثْلُ بَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿تَبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ
 مُهْتَدُونَ﴾ (يس: ٢١). وَإِمَّا بِالتَّذْيِيلِ: وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا
 لِلتَّأْكِيدِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: ضَرْبٌ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا
 وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (سبأ: ١٧) عَلَى وَجْهِهِ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ:
 ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الاسراء: ٨١)، وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا
 لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَإِمَّا لِتَأْكِيدِ مَفْهُومِ كَقَوْلِهِ:

ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب

وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضا، وهو أن يؤتى في كلام يوهم.....

كَانَ عَيُونَ إِخْ: "الجزع" بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، يشبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: "لم يثقب"
 تحقيقا للتشبيه؛ لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، والمراد: كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا.
 وهم مهتدون: مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل.
 بالتذييل: فالتذييل أعم من الإيغال من جهة أن يكون في ختم الكلام وغيره، وأخص من جهة أن الإيغال قد
 يكون بغير الجملة وبغير التأكيد. لم يخرج إخ: بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل يتوقف على ما قبله نحو: ﴿ذَلِكَ
 جَزَيْنَاهُمْ...﴾ (الأنعام: ١٤٦) عَلَى وَجْهِهِ، وَهُوَ أَنْ يَرَادَ وَهْلُ نَجَازِي ذَلِكَ الْجِزَاءَ الْمَخْصُوصَ - وَهُوَ إِرْسَالُ سَيْلِ
 العرم عليهم - فیتعلق بما قبله. كهذه الآية: فإن قوله: ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الاسراء: ٨١) لتأكيد منطوق، وهو
 قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ (الاسراء: ٨١).

لست إخ: على لفظ الخطاب، وقوله: "لا تلمه" حال عن "أخا"؛ لكونه مخصصا؛ لوقوعه في حيز النفي، أو عن
 ضمير المخاطب في "لست"، وقوله: "على شعث" أي تفرق وأفعال ذميمة، وصدر البيت يدل بمفهومه على نفي
 الكامل من الرجال، وقوله: "أي الرجال المهذب"؛ لاشتماله على استفهام على سبيل الإنكار، أي ليس في الدنيا
 مهذب تأكيد لذلك أي صدر البيت.

خلاف المقصود بما يدفعه، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

ونحو: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٥٤)، وإما بالتميم: وهو أن يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا﴾ (الإنسان: ٨) في وجه أي مع حبه، وإما بالاعتراض: وهو أن يوتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، كالترية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل: ٥٧)، والدعاء في قوله:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

بما يدفعه: أي يدفع إيهام خلاف المقصود. وديمة: الديمة: بالكسر المطر الدائم بلا رعد وبرق، وقوله: تهمي أي تسيل، فلما كان نزول المطر قد يفضي إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله: غير مفسدها دفعا لذلك. أذلة إلخ: فإنه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٥٤)؛ تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين.

في وجه: أي على أن يكون الضمير في "حبه" للطعام أي مع اشتهاه أو الحاجة إليه، وهو مبالغة، أما لو كان الضمير في "حبه" لله تعالى، لم يكن فيه مبالغة، ويكون "على" بمعنى "اللام" أي يطعمون لأجل حب الله تعالى. أثناء الكلام: ليس المراد من الكلام هو المسند إليه والمسند فقط، بل المراد جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع. متصلين: المراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا.

سبحانه: فقوله: "سبحانه" جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل أي أسبحه سبحانا وقعت في أثناء الكلام؛ لدلالة التنزيه؛ لأن قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل: ٥٧) عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ (النحل: ٥٧). وبلغتها: اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى اعتراضية، ليست بعاطفة ولا حالية، ومعنى البيت اعتذار أن الثمانين التي انتهت إليها أحدثت في سمعي ثقلا يخفى معه الكلام، حتى أحتاج إلى ترجمان، ولنعم ما قاله غالب الدهلوي قريبا من هذا البيت:

بہرا ہوں میں تو چاہئے دونہا ہواقیات سنتا نہیں ہوں بات مکرر کہے بغیر

والتنبيه في قوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
ومما جاء بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٢-٢٢٣)،
فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾. وقال
قوم: قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر، ثم جَوَزَ بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها
جملة متصلة بها، فيشمل التذييل، وبعض صور التكميل، وبعضهم كونه غير جملة،
فيشمل بعض صور التتميم والتكميل، وإما بغير ذلك كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (غافر: ٧)، فإنه لو اختصر
لم يذكر "ويؤمنون به"؛ لأن إيمانهم لا ينكره من يشبههم، وحسن ذكره إظهار شرف
الإيمان ترغيبا فيه.

أن سوف: "أن" هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف، يعني أن المقدر آت البتة وإن وقع تأخير ما.
ومما: أي ومن الاعتراض الذي جاء إلخ. أيضا: أي كما أن الاعتراض الواقع بين كلام يكون أكثر من جملة.
إن الله إلخ: فهذا الاعتراض أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين، أولهما قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾
(البقرة: ٢٢٢)، وثانها قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣) بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ...﴾. غير ما ذكر: فيجوز أن يكون
الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود. لا تليها: أي لا تليها جملة أصلا أو تليها جملة غير متصلة بها معنى،
فلا يشترط في الاعتراض أن يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، وهذا يشعر كلام
الزخشي في مواضع من "الكشاف". صور التكميل: وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب.
غير جملة: فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى الجملة أو غيرها بالنكتة.
فيشمل: وفيه نظر؛ لأن من يجوز كون الاعتراض مفردا، يجوز كونه معربا أيضا؛ لأن المفرد لا بد له في الكلام
من الإعراب. صور التتميم: وهو ما يكون في آخر الكلام. والتكميل: وهو ما يكون واقعا في أثناء الكلام،
وبين الكلامين المتصلين. يشبههم: فلا حاجة إلى الإخبار به؛ لكونه معلوما، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من
الوجه السابقة ظاهر بالتأمل فيها.

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها، بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى كقوله:

يصد عن الدنيا إذا عنّ سؤدد

وقوله:

ولست بنظار إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر
ويقرب منه قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الانبيا: ٢٣)، وقول
الحماسي:

وُنُكِرَ إن شئنا على الناس قوهم ولا يُنكرون القول حين نقول

أصل المعنى: أي في تأدية أصل المعنى، ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازا بالتفسير السابق، وأن يكون مساويا له، وأن يكون إطنابا، وكذا مثل هذا الإطناب. يصد عن الدنيا: معنى هذا المصراع ومعنى البيت الآتي واحد، لكن هذا المصراع إيجاز والبيت إطناب.

ويقرب منه: أي من المصراع والبيت، وإنما قال: يقرب؛ لأن ما في الآية يشتمل على كل فعل، والبيت مختص بالقول، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله سبحانه أجل وأعلى. لا يسأل: فإنه فيه إيجاز باعتبار قلة حروفه، بالنسبة إلى قول الحماسي؛ فإن فيه إطنابا باعتبار كثرة حروفه مع قرب تساويهما في أصل المعنى.

الفن الثاني علم البيان

وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه، وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتين عقلية، وتفيد الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام، وشرطه: اللزوم الذهني، ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ، لم يكن بعضها أوضح، وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح.

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجاز، وإلا فكناية. وقدم عليها؛

علم: أي بالقواعد التي يعرف بها إيراد إلخ، أو أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية. مختلفة: بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة على المعنى، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وتقييد الاختلاف بالوضوح؛ ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة. عقلية: لأن دلالة اللفظ على الجزء أو الخارج إنما هي من جهة حكم العقل، بأن حصول الكل والملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها، ويخصون العقلية بما تقابل الوضعية والطبيعية، كدلالة الدخان على النار.

وشرطه: أي التزام "اللزوم الذهني" أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن، حصوله فيه إما على الفور، كما في اللازم البين بالمعنى الأخص، أو بعد التأمل في القرائن، كما في اللازم البين بالمعنى الأعم وغيره، وليس المراد باللزوم: عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلاً، أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين، وإلا لخرج كثير من المعاني الجازات والكنائيات عن أن يكون مدلولات التزامية، ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضاً، وتقييد اللزوم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجي كالعلمي؛ فإنه يدل على البصر التزاماً؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التنافي بينهما في الخارج.

ولو لاعتقاد إلخ: أي ولو كان اللزوم بين المفهومين لاعتقاد المخاطب بسبب عرف عام أو خاص، لا لثبوته بالعقل فقط. والإيراد: أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح.

لأن معناه كجزء معناها.

ثم منه ما يتبني على التشبيه فتعين التعرض له، فانحصر في الثلاثة. التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، والمراد ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية، والاستعارة بالكناية، والتجريد، فدخل فيه نحو قولنا: "زيد أسد"، وقوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ﴾ (البقرة: ١٨)، والنظر ههنا في أركانه - وهي: طرفاه ووجهه وأداته - وفي الغرض منه، وفي أقسامه. طرفاه إما حسيان كالحند والورد والصوت الضعيف والهمس والنكهة والعنبر والريق والخمر والجلد الناعم والحريز. أو عقليان كالعلم والحياة.....

لأن معناه إلح: لأن في المجاز إرادة اللازم فقط، وفي الكناية يجوز مع إرادة اللازم إرادة غيره أي الملزوم، فيكون معنى المجاز كجزء معنى الكناية. والمراد ههنا: أي من التشبيه المصطلح في علم البيان. وجه الاستعارة: نحو: رأيت أسدا في الحمام. والاستعارة: نحو: أنشبت المنية أظفارها. والتجريد: فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحيا، بخلاف الاستعارة التحيلية، كإثبات الأظفار للمنية؛ لأنها ليس فيها شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر على رأي المصنف رحمته؛ إذ المراد بالأظفار معناه الحقيقي، فلا حاجة إلى إخراجها عن التشبيه؛ لأنها خارجة من قبل.

صم بكم: صم بحذف الأداة والمشبه جميعا أي هم كصم؛ فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكناية، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لو لا دلالة الحال أو فحوى الكلام. وهي طرفاه: نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، فـ "زيد" مشبه، و"الأسد" مشبه به، والكاف أداة التشبيه، والشجاعة وجه الشبه. وفي الغرض: كبيان حال المشبه، كما تقول:

لون عمامتك كلون هذه، أو بيان مقدار حاله كما تقول: هو في سواده كخك الغراب ونحوهما.

وفي أقسامه: كتشبيه مفرد بمفرد ومركب بمركب. كالحند: وفي أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الحند والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحريز ولينهما، لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر في العرف أن يقال: أبصرت الورد، وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحريز. والهمس: وهو الصوت الذي هو أخفى، كأنه لا يخرج عن فضاء الفم. كالعلم والحياة: فإن وجه الشبه بينهما كونها جهتي إدراك، والمراد ههنا بالعلم الملكة التي تقتدر بها على الإدراكات الجزئية، لا نفس الإدراك وإلا يلزم اتحاد الجهة وما هي جهة له، ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة.

أو مختلفان كالمنية والسبع، والعطر وخلق كريم، والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته
ياحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الخيالي كما في قوله:

وكان محمراً الشقيـ ق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

وبالعقلي ماعدا ذلك، فدخل فيه الوهمي، أي ما هو غير مدرك بها، ولو أدرك لكان
مدركا بها، كما في قوله:

ومسنونة زرق كأياب أغوال

وما يدرك بالوجدان كاللذة والألم، ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً، والمراد
بالتخييلي نحو ما في قوله:

وكان النجوم بين دجاء سنن لاح بينهن ابتداء

مختلفان: أي بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً كالمنية والسبع؛ فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة
عما من شأنه أن يكون حياً أو بالعكس، وذلك مثل العطر الذي هو ممسوس ومشوم وخلق كريم، وهو عقلي؛
لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة.

فدخل فيه الخيالي: أي في الحسي بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور
كل واحد منها مما يدرك بالحس، كما في قوله: "كان محمراً الشقيـ إلخ"؛ فإن كلا من العلم والياقوت والرمح
والزبرجد محسوس، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك إلا
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة. محمراً الشقيـ: إضافة الصفة إلى الموصوف،
و"الشقيـ" ورد أحمر في وسطه سواد.

ما عدا ذلك: أي ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً ياحدى الحواس الظاهرة. كأياب إلخ: فأنياب الأغوال مما لا يدركه
الحس؛ لعدم تحققها، مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر. وكان النجوم: أوله:

رب ليل قطعته بصدود وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقليل تقذي به العيب— سن وتأبى حديثه الأ سماع

والمعنى بسیاری از شبها که قطع کرده ام آنها را حال اعراض حبيب و فراغ خاطرش از من که نبود درو و دواع که از جانب حبيب در چنین شبها که
دحش انگیز بودند همچو مرد گران خاطر که چشم بدینش مانا بکیشمی شود که رواں چیزی بیفتد و انگش ریزد و ابا کند از کلامش گویا که ستاره در میان
تاریکیهای او مانا با او امر و نواهی خدای تعالی هستند که ظاهر شده است مابین آنها بدعت و احداث دروین .

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخيل، وذلك أنه لما كانت البدعة - وكل ما هو جهل - تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة، فلا يهتدي لطريق، ولا يأمن أن ينال مكروها، شَبَّهت بها، ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة - وكل ما هو علم - بالنور، وشاع ذلك حتى تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق، نحو: "أتيتكم بالحنيفية البيضاء"، والأول على خلاف ذلك، كقولك: "شاهدت سواد الكفر من جبين فلان"، فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء، كتشبيهها بياض الشيب في سواد الشباب، أو بالألوان مؤتلفة بين النبات الشديد الخضرة، فعلم فساد جعله في قول القائل: "النحو في الكلام كالمالح في الطعام" كون القليل مصلحا والكثير مفسدا؛ لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة، بخلاف الملح،

وذلك: أي وجودها في المشبه به على طريق التخيل. أن تشبه السنة: لأن السنة والعلم مقابل البدعة والجهل، كما أن النور مقابل الظلمة. وشاع ذلك: أي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة. أن الثاني: أي السنة وكل ما هو علم. والأول: أي البدعة والجهل؛ لأنها مذكورة أولا، وهو قوله: "وذلك أنه لما كانت البدعة إلخ"، وقوله: "على خلاف ذلك" أي ويخيل أن البدعة والجهل مما له سواد وظلام.

فصار تشبيه إلخ: أي بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وظلام. أو بالألوان: فهذا التأويل - أعني تخيل ما ليس بمتلون متلوننا - ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد، ولا يخفى أن قوله: "لاح بينهن ابتداء" من باب القلب، أي سنن لاحت بين الابتداء.

فعلم: أي مما ذكرنا أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان تحقيقا أو تخيلا فساد جعل وجه تشبيه النحو بالمالح في قول القائل: "النحو إلخ"؛ لأنه لو جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا، لم يكن وجه التشبيه مشتركا بين المشبه والمشبه به، كما هو ظاهر، فيجعل وجه التشبيه في هذا القول كون الاستعمال مصلحا والإهمال مفسدا لاشتراكهما في ذلك. بخلاف الملح: كما يقال: هذا القميص مثل ذلك، في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن.

وهو إما غير خارج عن حقيقتهما، كما في تشبيه ثوب بأخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما، أو خارج صفة إما حقيقية، وهي إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر، من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات القوية والضعيفة، والتي بين بين، أو بالذوق من الطعوم، أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة واللين والصلابة، والخفة والثقل وما يتصل بها، أو عقلية كالكيفيات النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز، وإما إضافية كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، وأيضا إما واحد وإما بمنزلة الواحد؛ لكونه مركبا من متعدد، وكل منهما حسي أو عقلي، وإما متعدد كذلك أو مختلف،

غير خارج: بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزء منهما. في نوعهما: الكيفية عرض لا يتوقف تصوره على تصور الغير، ولا يقتضي القسمة والنسبة في محله اقتضاء أوليا، بل إن اقتضى اقتضى بواسطة محله. أو خارج: أي عن حقيقة الطرفين، ولا محالة أن يكون هذا الخارج معنى قائما بهما؛ ضرورة اشتراكهما فيه، ولذا قال: صفة، والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكون وجه الشبه. إما حقيقية: أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها. المقادير: في جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح؛ لأن المقدار من مقولة الكم، والحركة من الأعراض النسبية. والحركات: الحركة عند المتكلمين: حصول الجوهر في حيز بعد أن كان في حيز آخر، وعند الحكماء: هي خروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج، والخروج الدفعي ككون الهواء ماء يسمى كونا لا حركة. ما يتصل بها: أي بالمذكورات كالحسن والقبح. وما يتصل بها: أي بالمذكورات كالبلة والجفاف. الغرائز: جمع غريزة، وهي الطبيعة أعني ملكة يصدر عنها صفات ذاتية، مثل: الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك. إضافية: يعني بالإضافة ما لا يكون هيئة متقررة في الذات، بل يكون معنى متعلقا بشئين، كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس؛ فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات الحجاب، وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل. وأيضا: أي وجه التشبيه إما واحد إلخ. لكونه مركبا: أي تركيا حقيقيا بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة، أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعا العقل من عدة أمور. كذلك: أي المتعدد أيضا إما حسي أو عقلي.

والحسي طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء،
والعقلي أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء، ولذلك يقال: "التشبيه
بالوجه العقلي أعم".

فإن قيل: هو مشترك فيه فهو كلي، والحسي ليس بكلي؟ قلنا: المراد أن أفراده
مدركة بالحس، فالواحد الحسي كالحمرة والخفاء وطيب الرائحة ولذة الطعم ولين
الملمس فيما مر، والعقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة والهداية، واستطابة النفس في
تشبيه وجود الشيء العلم النفع بعدمه، والرجل الشجاع بالأسد، والعلم بالنور،
والعطر بخلق كريم. والمركب الحسي فيما طرفاه مفردان كما في قوله:

والعقلي: أي من وجه الشبه "أعم" من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، أو أحدهما حسيا
والآخر عقليا. أعم: أي من التشبيه بالوجه الحسي، بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي من غير عكس. فإن قيل هو إلخ: أي وجه التشبيه مشترك؛ ضرورة اشتراك الطرفين فيه، قوله: فهو كلي؛
ضرورة أن الجزئي يتمتع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعاً؛ ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة، فوجه التشبيه لا يكون حسياً قطعاً، قلنا: المراد بكون وجه
التشبيه حسياً: أن أفراده أي جزئياته مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد.

فالواحد الحسي: الحاصل: أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد، فكل من الأوليين إما حسي أو عقلي،
والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير سبعة أقسام، والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان أو عقليان، أو
المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس، فصارت ستة عشر قسماً، فقوله: "الواحد الحسي" شروع في الأمثلة.
والخفاء: أي خفاء الصوت من المسموعات. فيما مر: في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس،
والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير.

وجود الشيء: فيما طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية. والعلم: وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه
عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب، ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب
 ويفصل بين الأشياء، فوجه التشبيه بينهما الهداية. والعطر: أي تشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي
والمشبه به عقلي. الحسي: المراد من التركيب ههنا أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة، فتنزع عنها هيئة، وتجعلها
مشبهاً أو مشبهاً به.

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا
من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرآى على
الكيفية المخصصة إلى المقدار المخصوص، وفيما طرفاه مركبان كما في قول بشار:
كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه
من الهيئة الحاصلة من هوي أجرام مشرقة مستطيلة، متناسبة المقدار، متفرقة في جوانب
شيء مظلم، وفيما طرفاه مختلفان كما مر في تشبيه الشقيق. ومن بديع المركب
الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، ويكون على وجهين: أحدهما:
أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، كما في قوله:
والشمس كالمرآة في كف الأشل

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الإشراق،
حتى يرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع

الثريا: الثريا مشبه وعنقود الكرم مشبه به، وهما مفردان، ووجه الشبه وهو الهيئة الحاصلة منزلة الواحد؛ لكونه مركبا من
متعدد، المعنى أن ظهور الثريا في الصباح كالعنقود أمر جلي كما تنظر، ولو أحر "ترى" عن قوله: "كعنقود ملاحية"،
لكان أظهر. ملاحية: بضم الميم وتشديد اللام، وتخفيفه أكثر. في المرآى: وإن كانت كبار في الواقع.
على الكيفية: أي حال كونها على الكيفية المخصصة منضمة إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض.
في تشبيه الشقيق: بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة
على رؤوس أجرام خضر مستطيلة، فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركب وهو ظاهر، وعكسه تشبيه نهار
شمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر كما سيحيى.

بديع المركب: فوجه الشبه مركب كما ترى، وكذا الطرفان هو أيضا ظاهر. ما يجيء: أي يكون وجه الشبه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما، ويعتبر فيها تركيب. ثم يبدو له: أي يظهر له رأي جديد.
فيرجع: أي من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أحد
الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها، وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة في كف الأشل.

إلى انقباض. والثاني: أن تجرد عن غيرها، فهناك أيضا لا بد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة، فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف في قوله: وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب:

يقعي جلوس البدوي المصطلي

من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه في إقعائه. والعقلي كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥).

لا بد: يعني كما لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات. حركة المصحف: فإن فيها تركيا؛ لأن المصحف يتحرك في حالة الانطباق إلى جهة، وفي حالة الانفتاح إلى جهة أخرى. قار: بجذف الهزمة قلبت الهزمة ياء فاعل كقاض. فانطباقا: الفاء للسببية، كأنه جواب السائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف، وقيل: بمعنى "إن" للتعليل، كما صرح به الشيخ في "دلائل الإعجاز". ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق؛ لأنه يفتح فيخرج البرق، ثم ينطبق فيلتئم أجزاءه، ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوؤه، وانطباقه وانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الأبصار بالكلية. البدوي المصطلي: في تشبيه الكلب به مبالغة في استدامة على الإقعاء كاستدامة البدوي المصطلي على هذا النوع من الجلوس، وفي وصفه بالاستدامة على الإقعاء تربية لوصفه بجدل القوائم، بأنها لا تغتر ولا تضرر بإقعاء، تمته:

بأربع مجدولة لم تجدل

أي بقوائم محكمة الخلق، يقال: فلان مجدول الخلق أي محكمه، وأصل الجدول المنقول، وقوله: "لم تجدل" أي لم تفتل من طاقات، بل خلقت محكمة مع عدم الفتل، ويحتمل أن يراد بنفي الجدل نفي جميعها، كما يكون للكلب في غير صورة الإقعاء.

تحمل: لا شك أن وجه تشبيه أحبار اليهود بالحمار منتزع عن أمور متعددة قرن بعضها إلى بعض، وذلك أن روعي من الحمار فعل وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا، وهي الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه.

واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر، كما إذا انتزع من الشطر الأول من قوله:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوها أقشعت وتجلت

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإن المراد: التشبيه باتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس. والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى، والعقلي كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد في تشبيه طائر بالغراب، والمختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن في تشبيه إنسان بالشمس.

واعلم أنه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه، ثم ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تمكّم، فيقال للجبان: "ما أشبهه بالأسد"، وللبخيل: "هو حاتم". وأداته: "الكاف" و"كأن" و"مثل" وما في معناه، والأصل في نحو الكاف أن يليه المشبه به، وقد يليه غيره نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (الكهف: ٤٥).

كما أبرقت إلخ: انتزاع وجه الشبه من مجرد قوله: "كما أبرقت إلخ" خطأ؛ لوجوب انتزاعه من جميع البيت؛ فإن مراد الشاعر تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش، ثم تفرقها وانكشافها بسبب اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس، وذلك يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت لا من المصراع الأول فقط؛ لأنه مطمع فحسب، بل مع الثاني؛ لأنه مؤيس.

إخفاء السفاد: وهو نزو الذكر على الأنثى. ونباهة الشأن: أي شرفه واشتهاره، وهو عقلي. تمليح إلخ: أي إتيان ما فيه ملاحظته وظرافته، وقوله: "تمكّم" أي سخرية واستهزاء. فيقال إلخ: كل من المثالين صالح للتلميح والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد، فتمليح وإلا فتهكم.

في نحو الكاف: أي في الكاف ونحوها من مثل أو نحو أو شبه مما يدخل على المفرد، بخلاف "كأن" و"تمائل" و"تشابه"؛ فإنها بالمشبه، نحو: كأن زيد الأسد، و"تمائل" زيد وعمرو؛ لأن الأصل في "كأن" و"تمائل" و"تشابه" أن يذكر المشبه والمشبه به بعدها؛ لأن كل واحد منها عامل فيهما، والأصل في العامل أن يكون مقداً على معموله. واضرب لهم إلخ: فإن المراد تشبيه حال الدنيا في مجتها ونضارتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحالة النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً، ثم يبس فيطيره الرياح كأن لم يكن.

وقد يذكر فعل ينبئ عنه كما في "علمت زيدا أسدا" إن قرب، و"حسبت" إن بعد. والغرض منه في الأغلب يعود إلى المشبه، وهو بيان إمكانه كما في قوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

أو حاله كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد، أو مقدارها كما في تشبيهه بالغراب في شدته، أو تقريرها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. وهذه الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر، أو تزيينه كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الطي، أو تشويبه كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة، أو استطرافه كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك، موجه الذهب لإبرازه في صورة الممتنع عادة، وللإستطراف وجه آخر، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الدهن، إما مطلقا كما مر،

وقد يذكر إلخ: لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه، وإنما يدل عليه علمنا بأن أسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا، فحينئذ لا بد أن يكون على تقدير أداة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لا، ولو قيل: إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد، لكان أصوب. فإن تفق إلخ: هذا البيت للمتنبي في مدح سيف الدولة من الوافر، قوله: "فإن الفاء جزاء لما قبلها، فـ"إن" شرطية، و"تفق" شرطها، وجملة "أنت منهم" حال من فاعل "تفق" أعني الضمير، وقوله: "فإن المسك" الفاء للتعليل، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف، والتقدير: إن تفق الأنام وأنت من جنسهم فلا عجب؛ فإن المسك بعض دم الغزال، وقد اشتمل على أوصاف شريفة فاق بها الدماء وصار جنسا برأسه، والشاهد فيه التشبيه المستدل على بيان إمكانه.

فإن المسك: فيه تشبيه معنى أي حالك كحال المسك. أو تقريرها: مرفوع عطف على "بيان إمكانه"، أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه. أو تزيينه: مرفوع عطف على "بيان إمكانه". مجذور: ما عليه آثار الجدرى. نقرتها: أي نقتها بالنقار، والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك. أو استطرافه: أي عد المشبه طريقا حديثا بديعا. لإبرازه: أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه؛ لإبراز المشبه في صورة ممتنع عادة وإن كان ممكنا عقلا، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف وغريب.

وإما عند حضور المشبه كما في قوله:

ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في أطراف كبريت

وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضربان، أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه، وذلك في تشبيه المقلوب كقوله:

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

والثاني: بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع وجها كالبدن في الإشراق، والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا إظهار المطلوب، هذا إذا أريد إلحاق الناقص - حقيقة أو ادعاء - بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر، فالأحسن ترك التشبيه.....

ولازوردية: أي البنفسج تكبر وتفتخر على يواقيت حمر، أي على الأزهار والشقائق الحمر، وقوله: "بين الرياض" حال من الضمير المستكن في "تزهو". ضعفن بها: أي بالازوردية؛ لأن الساقات التي عليها الازوردية إذا طالت انحنت ومالت إلى الأرض. أوائل النار: فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناق أي معانقة بين صورتين متباعدين.

ومعنى البيتين كأن تلك الأزهار البنفسجة حال كونها فوق قامات، وهي الأغصان التي ضعفن بحملها؛ لكمال لغومتها، كأوائل النار التي توجد في أطراف الكبريت؛ لأنها تكون أزرق مع نوع من الحمرة لا شعلة مرتفعة، والشاهد فيه تشبيه البنفسج بنار الكبريت، ولا يخفى حسنه وغرابته. المقلوب: أي الذي يجعل الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل. كقوله: فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة في الوضوح أتم من الصباح؛ لما عرف أن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه وأخص به وأقوى.

هذا إذا أريد: أي كل ما ذكر في بيان الغرض من التشبيه. إلحاق الناقص: في وجه الشبه حقيقة، كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاء كما في الغرض العائد إلى مشبه به، قوله: بالزائد أي الكامل في وجه الشبه. بين شيئين: أي في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد. ترك التشبيه: ليكون كل واحد من الشيين مشبها أو مشبها به.

إلى الحكم بالتشابه احترازا من ترجيح أحد المتساويين كقوله:

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمّن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله ما أدري أباخمر أسبلت جفوني أم من عبرتي كنت أشرب

ويجوز التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه، وهو باعتبار الطرفين إما تشبيه مفرد بمفرد، وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد، أو مقيدان كقوله هو كالراقم على الماء، أو مختلفان كقوله:

والشمس كالمرآة في كف الأشل

وعكسه، وإما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار، وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق.

تشابه: لما اعتقد الشاعر التساوي بين الدمع والخمر، ترك التشبيه إلى التشابه، ومثله قول الآخر:

رق الزجاج ورتت الخمر فتشابهما فتشاكل الأمر
فكأنما خمر و لا قدح وكأنما قدح ولا خمر

أسبلت: يقال: سبل الدمع والمطر إذا هطل أي يراى شدا. ويجوز: أي يجوز التشبيه عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر؛ لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم، إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الأغراض، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه.

غرة الفرس: من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط ونحو ذلك؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به. وعكسه: أي تشبيه الصبح بغرة الفرس.

كقوله: لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالراقم على الماء، فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون راقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين. الشقيق: - وهو مفرد - بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركب من عدة أمور، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيرا ما يقع الالتباس.

وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله:

يا صاحبي تقصياً نظريكما تريا وجوه الأرض كيف تصور
تريا فهارا مشمسا قد شابه زهر الرُّبى، فكأنما هو مقمر

وأيضا إن تعدد طرفاه فيما ملفوف كقوله:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
أو مفروق كقوله:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم
وإن تعدد طرفه الأول فتشبيه التسوية كقوله:

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي

وإن تعدد طرفه الثاني فتشبيه الجمع كقوله:

الرُّبى: جمع روبة، وهو ما ارتفع من الأرض، وخصها؛ لأنها أنضر وأشد حاضرة. مقمر: أي ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس، حتى صار يضرب إلى السواد، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد، وهو القمر. وأيضا: هذا تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين. ملفوف: وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف وغيره، ثم بالمشبه بما كذلك، كقوله في صفة العقاب بكثرة اصطياذ الطيور: "كأن قلوب الطير إلخ".
الحشف البالي: [هو أردو التمر] شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب، واليابس العتيق منها بالحشف البالي، فذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب، يصف العقاب بكثرة صيد الطيور وأكلها ورمي قلوبها، قيل: إنها لا تأكل قلوب الطير، وقوله: "رطبا أو يابسا" حال من "قلوب الطير"، ولم يؤنثه؛ لأن المراد قسما رطبا وقسما يابسا، وضمير و"كرها" للعقاب. مفروق: وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخره. صدغ الحبيب: وما بعده:

وثغره في صفاء وأدمعي كالآلي

الصدغ: زلف، والثغر: دندان، أدمع: جمع دمع إثمك، والمعنى كل ثغر من صدغ الحبيب وكل حال من حالي كليل من الليالي، وثغره محاط بالصفاء، ودموعي كاللؤلؤ في البريق والبهاء. فتشبيه الجمع: شبه ثغره بثلاثة أشياء.

كأنما يبسم عن لؤلؤ منضد أو برد أو أقاح
 وباعتبار وجهه إما تمثيل وهو ما وجهه منتزع من متعدد كما مر، وقيده السكاكي
 بكونه غير حقيقي، كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار، وإما غير تمثيل وهو
 بخلافه. وأيضا إما مجمل، وهو ما لم يذكر وجهه، فمنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد،
 نحو: "زيد كالأسد"، ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة، كقول بعضهم: "هم كالحلقة
 المفرغة لا يدرى أين طرفاها"، أي هم متناسبون في الشرف كما أنها متناسبة
 الأجزاء في الصورة، وأيضا منه ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين، ومنه ما ذكر
 فيه وصف المشبه به وحده، ومنه ما ذكر فيه وصفهما كقوله:

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يجب
 كالغيث إن جئته وافاك ريقه وإن ترحلت عنه لَجَّ في الطلب

أقاح: جمع أقحوان وهو البابونج. وهو ما وجهه: أي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد، كما مر من
 تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك. وقيده: أي المنتزع
 من متعدد. مثل اليهود: فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه، فهو وصف
 مركب من متعدد عائد إلى التوهم.

بخلافه: أي بخلاف التمثيل، يعني ما لا يكون وجهه منتزعا عن متعدد، وعند السكاكي: ما لا يكون منتزعا من
 متعدد، ولا يكون وهميا ولا اعتباريا، بل يكون حقيقيا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون
 السكاكي. كالحلقة: وجه الشبه بينهما هو التناسب الذي يمتنع به التفاوت، إلا أنه في المشبه في الشرف
 والفضل، وفي المشبه به في الصورة. المفرغة: أي المنقلبة الجوانب كالدائرة. أحد الطرفين: أي طرفي التشبيه، لا
 وصف المشبه ولا وصف المشبه به، كقولك: زيد أسد.

وصف المشبه به: أي الوصف المشعر بوجه المشبه، كقولك: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؛ فإن المشبه به
 هو الحلقة، ووصفه الذي هو المفرغة لا يدرى أين طرفاها مذكور معه. صدفت عنه: وصف المشبه أعني الممدوح بأن
 عطايه فائضة عليه، أعرض أو لم يعرض، ووصف المشبه به أعني الغيث بأنه يصيبك إن جئته أو ترحلت عنه،
 والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة حالتي الطلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه.

وإما مفصل وهو ما ذكر وجهه، كقوله:

وثره في صفاء وأدمعي كالآلي

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة؛ فإن الجامع فيه لازمها، وهو ميل الطبع، وأيضا إما قريب مبتدل، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي، إما لكونه أمرا جميلا؛ فإن الجملة أسبق إلى النفس، أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن، إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل، أو مطلقا لتكرره على الحس، كالشمس بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستنارة؛ لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل، وإما بعيد غريب وهو بخلافه؛ لعدم الظهور فيه إما لكثرة التفصيل كقوله:

والشمس كالمرأة في كف الأشل

وقد يتسامح: أي قد يقع التسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه، أي أن يكون وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة. في بادئ الرأي: أي ظاهر الرأي أي أول الأمر. أو قليل: أي أو لكون وجه الشبه إلخ. لقرب المناسبة: بين المشبه والمشبه به. كتشبيه الجرة إلخ: فإن وجه التشبيه الذي هو المقدار والشكل قليل التفصيل، وحضور الكوز عند حضور الجرة الصغيرة غالب؛ لقرب المناسبة بينهما.

أو مطلقا: عطف على قوله: "عند حضور المشبه"، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره، أي لتكرر المشبه به على الحس؛ فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا، مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا. كالشمس بالمرأة: فإن في وجه التشبيه تفصيلا ما، لكن المشبه أعني المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا.

لمعارضة إلخ: أي لاقتضاء كل من قرب المناسبة بينهما والتكرار على الحس سرعة الانتقال وظهوره، واقتضاء التفصيل بطء الانتقال وخفاؤه، فيتعارضان، فيعتدل، فيسهل الإدراك. وهو بخلافه: أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر.

أو ندور حضور المشبه به، إما عند حضور المشبه؛ لبعده المناسبة كما مر، وإما مطلقاً؛ لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً أو عقلياً كما مر، أو لقلته تكرره على الحس كقوله: "والشمس كالمرآة"، فالغرابية فيه من وجهين، والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف، ويقع على وجوه، أعرفها أن تأخذ بعضها وتدع بعضها كما في قوله:

حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا، وكلما كان التركيب من أمور أكثر، كان التشبيه أبعد، والبلغ ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد، وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً كقوله:

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا إلا بوجه ليس فيه حياء

وقوله:

عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات أفول

ويسمى هذا التشبيه المشروط، وباعتبار أدواته إما مؤكداً وهو ما حذف أدواته

حضور المشبه به: من تشبيه البنفسج بنار الكبريت. فالغرابية فيه: أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل من وجهين، أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني: قلة التكرار على الحس، فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في كف الأشل. أن تأخذ: أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في البيت الآتي. ردينيا: أي رحاً منسوباً إلى ردينة، اسم امرأة كانت تعمل، فنسبت إليها. لم يتصل بدخان: اعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه. لم تلق هذا إلخ: فتشبيه الوجه بالشمس مبتدل، إلا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه من الابتدال إلى الغرابية.

عزماته إلخ: فتشبيه العزم بالنجم مبتدل، إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابية، ومعنى البيت أن عزمات هذا الممدوح في الشدة والنفوذ كالنجوم الثاقبة للحو لضعفها لولا أن النجوم آفلة، وعزماته لا تتغير ولا تضعف، فهي أقوى وأنفذ من النجوم. المشروط: لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي وعدمي.

مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨)، ومنه نحو:

والريح تعبت بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

أو مرسل وهو بخلافه كما مر، وباعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافي بإفادته، كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال، أو أتم شيء فيه في إلحاق الناقص بالكامل، أو مسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان، أو مردود وهو بخلافه.

خاتمة

وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه أو بعضها حذف وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبه ثم حذف أحدهما كذلك، ولا قوة لغيرهما.

ذهب الأصيل: الأصيل: هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، وخص وقت الأصيل؛ لأنه من أطيب الأوقات كالسحر ويوصف بالصفرة، وقوله: على لجين الماء من إضافة المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة أي ماء كاللجين، أي الفضة في الصفاء والبياض، فهذا التشبيه مؤكد، والحاصل أن الشاعر شبه لون ضوء الشمس في الأصيل بالذهب؛ لأن لونه في هذا الوقت يضرب إلى الصفرة، وشبه وجه الماء باللجين. وهو بخلافه: أي يكون قاصرا عن إفادة الغرض.

خاتمة: في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها؛ لأن الأركان أربعة، والمشبه به مذكور قطعاً، فالمشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقادير فالأداة إما مذكورة أو محذوفة، فتصير ثمانية أقسام. ثم حذف أحدهما: أي فقط أو مع حذف المشبه.

ولا قوة لغيرهما: وهما الاثنان الباقيان يعني ذكر الأداة والوجه جميعاً، إما مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: زيد كالأسد في الشجاعة خيراً عن زيد، وبيان ذلك أن القوة إما لعموم وجه الشبه ظاهراً أو لحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو، فما اشتمل على أحدهما فقط، فهو متوسط.

الحقيقة والمجاز

وقد يقيدان باللغويين، الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب"، والوضع: "تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، فخرج المجاز؛ لأن دلالة بقرينة دون المشترك، والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد، وقد تأوله السكاكي. والمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية، وكل منهما لغوي وشرعي، وعرفي خاص أو عام، كأسد للسبع والرجل الشجاع،.....

الحقيقة والمجاز: هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء دون الحقيقة، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً. وقد يقيدان إلخ: لتمييز عن الحقيقة والمجاز العقلين اللذين هما في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد؛ لتلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي. الحقيقة: الحقيقة في الأصل فعيل بمعنى فاعل، من حق الشيء إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من حققته إذا أثبتته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسم، وفي الاصطلاح كما ذكره المصنف رحمته. والقول: يعني ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته، فذهب المحققون إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً، ودلائل الفساد المذكورة في الشرح.

فلا بد من العلاقة: ليتحقق الاستعمال على وجه صحيح. ليخرج الغلط: أي من تعريف المجاز، كقولنا: خذ هذا الفرس مشيراً إلى الكتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح، وإنما قيد بقوله: "مع قرينة عدم إرادته"؛ ليخرج الكناية؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة ما وضعت له. لغوي وشرعي: لأن واضعهما إن كان واضع اللغة فلغوية، وإن كان العرف الخاص فعرفي خاص، وإلا فعام، والعرف الخاص: هو ما يعلم ناقله بالتعيين، وقس عليه حال المجاز. كأسد: أي كلفظ أسد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة للسبع والرجل الشجاع؛ فإنه حقيقة لغوية في السبع، مجاز لغوي في الرجل الشجاع.

وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء، وفعل للفظ والحدث، ودابة لذي الأربع والإنسان. والمجاز مرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة، وإلا فاستعارة، وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه في المشبه، فهما مستعار منه ومستعار له، واللفظ مستعار، والمرسل كاليد في النعمة والقدرة والراوية في المزايدة، ومنه تسمية الشيء باسم جزئه، كالعين في الريئة، وعكسه كالأصابع في الأنامل، وتسميته باسم سببه نحو: رعينا الغيث؛ أو مسببه نحو: أمطرت السماء نباتا، أو ما كان عليه نحو: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء: ٢) أو ما يؤول إليه نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خَمْراً﴾ (يوسف: ٣٦)، أو محله نحو: ﴿فَلْيَذُحْ نَادِيَهُ﴾ (العلق: ١٧)، أو حاله نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠٧) أي في الجنة. أو آتته نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ (الشعراء: ٨٤) أي ذكرا حسنا، والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية؛ لتحقق معناها حسا أو عقلا كقوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف

وصلاة للعبادة: فإنها حقيقة شرعية في العبادة، مجاز شرعي في الدعاء. وفعل للفظ: المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحدث؛ فإنه حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ، مجاز نحوي في الحدث. ودابة: فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني. وإلا: أي إن كانت بعلاقة المشابهة. واللفظ مستعار: لأنه بمنزلة اللباس المستعار. والراوية: هو اسم البعير الذي يحمل المزايدة. كالعين: وهي الجارحة المخصوصة في الريئة، وهي الشخص الرقيب، والعين جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلا: لا يجوز إطلاق اليد والإصبع على الريئة. وعكسه: أي تسمية الشيء باسم كله.

أو ما كان عليه: أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي، لكنه ليس عليه الآن، نحو: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء: ٢) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يتم بعد البلوغ. أعصر: أي عصيرا يؤول إلى الخمر. أو محله: أي تسمية الشيء باسم محله. لدى أسد: فأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع، وهو متحقق حسا. مقذف: أي شجاع قذف به كثيرا إلى الوقائع.

أي رجل شجاع، وقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦) أي الدين الحق، ودليل أنها مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا للأعم منهما. وقيل: إنها مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، كان استعمالها فيما وضعت له؛ ولهذا صح التعجب في قوله:

قامت تظللني من الشمس نفس أعز عليّ من نفسي

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

والنهي عنه في قوله.

لا تعجبوا من بلي غلالته قد زرّ أزراره على القمر

ورد بأن الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له. وأما التعجب والنهي عنه

منهما: أي المشبه والمشبه به، فأسد في قولنا: "رأيت أسدا يرمي" موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من الرجل، والسبع كالحیوان المجترئ مثلا؛ ليكون إطلاقه عليهما حقيقة، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل الشجاع، وهذا أي إطلاق العام على كل من الفردين على سبيل الحقيقة معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع به، فيكون مجازا لغويا.

في أمر عقلي: وهو ادعاء كونها موضوعة للمشبه، يعني أن العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعل ما ليس في الواقع مجاز عقلي. لأنها إلخ: [بأن جعل الشجاع من أفراد الأسد] لأن نقل الاسم وحده لو كانت استعارة، لكانت الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، وإذا كان نقل الاسم تبعا، لنقل معناه كان الاسم مستعملا فيما وضع له.

ولهذا: أي ولأجل استعمالها فيما وضعت له بسبب دخول المشبه في جنس المشبه به ادعاء، صح التعجب. الشمس: أي غلام كالشمس في الحسن والجمال، فلولا دخول المشبه في جنس المشبه به، لما كان لهذا المتعجب معنى. لا تعجبوا إلخ: فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا، لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بملابسة إنسان كالقمر.

فللبناء على تناسي التشبيه لحق المبالغة. والاستعارة: تفارق الكذب بالبناء على التأويل، ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر. ولا تكون علما لمنافاته الجنسية، إلا إذا تضمن نوع وصفية كحاتم. وقرينتها إما أمر واحد كما في قولك: "رأيت أسدا يرمي"، أو أكثر كقوله:

فإن تعافوا العدل والإيمان فإن في أيماننا نيرانا

أو معان ملتئمة كقوله:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على رؤس الأقران خمس سحائب

وهي باعتبار الطرفين قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء إما ممكن نحو: "أحييناه" في: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) أي ضالا فهديناه، ولتسم وفاقية، وإما ممتنع كاستعارة اسم المعلوم للموجود؛ لعدم غنائه، ولتسم عنادية، ومنها: التهكمية والتمليلية،

فللبناء: أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين: متعارف وغير متعارف، كما ذكر، وبسبب نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر، بخلاف الكذب؛ فإن الكاذب يتبرأ عن التأويل، ولا ينصب دليلا على خلاف ما قال، بل ينصبه على وفق ما قال. إذا تضمن: أي العلم نوع وصفية بسبب أمر خارج عن نفس مفهوم العلم، كتضمن اسم حاتم الجود باعتبار اشتغاره بالجود، فحينئذ تصح الاستعارة، فتقول: رأيت حاتما وتريد الجواد، وعلى هذا القياس تصح استعارة اسم ما ورد بالبخل للبخيل، واسم سحبان المشهور بالفصاحة للفصيح. نيرانا: أي سيوفا تلمع كشعل النيران، فتعلق قوله: "تعافوا" بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف؛ لدلالته على أن جواب هذا الشرط: تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف.

وصاعقة إلخ: أي رب صاعقة أي نار من نصل، أي حد سيف الممدوح، تقلبها على رؤوس الأقران خمس سحائب، أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب أي يصيبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها، لما استعار السحائب لأنامل الممدوح، وذكر أن هناك صاعقة، وبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: على رؤوس الأقران، ثم قال: خمس، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل. فأحييناه: استعار الإحياء من المعنى الحقيقي للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد. اسم المعلوم: واجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع.

وهما ما استعمل في ضده أو نقيضه لما مر نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) وباعتبار الجامع قسمان؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين نحو: كلما سمع هيعة طار إليها؛ فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما، وإما غير داخل كما مر. وأيضا إما عامية وهي المبتذلة؛ لظهور الجامع فيهما نحو: "رأيت أسدا يرمي"، أو خاصة وهي الغريبة، والغرابة قد تكون في نفس الشبه كما في قوله: وإذا احتسى قربوسه بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر وقد تحصل العامية كما في قوله:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

إذ أسند الفعل إلى الأباطح دون المطي، وأدخل الأعناق في السير، وباعتبار الثلاثة ستة أقسام؛ لأن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع إما حسي نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾ (طه: ٨٨)؛ فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط، والجامع لها الشكل، والجميع حسي، وإما عقلي نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (يس: ٣٧)؛ فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة.....

لما مر: أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه. فبشرهم: أي فأنذرهم، استعمل التشبيه في ضد معناه الذي هو الإنذار. وباعتبار الجامع: أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه. كما مر: من استعارة الأسد للشجاع ونحوه.

وإذا احتسى إلخ: شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب موقعه من ركبيتي المحتبي ممتدا إلى جانب ظهره، ثم استعار الاحتباء - وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره - لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه.

سنة أقسام: لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فهذه أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي، لكنه في القسم الأول إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير ستا.

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر، وإما مختلف كقولك: "رأيت شمسا"، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن، وإلا فهما إما عقليان نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقَدِنَا﴾ (يس: ٥٢)؛ فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، والجميع عقلي، وإما مختلفان، والحسي هو المستعار منه نحو: ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: ٩٤)؛ فإن المستعار منه كسر الزجاج، وهو حسي، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، وإما عكس ذلك نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة: ١١)؛ فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان. وباعتبار اللفظ قسمان؛ لأنه إن كان اسم جنس فأصلية كأسد وقتل، وإلا فتبعية كالفعل وما اشتق منه والحرف، فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر، وفي الثالث لمتعلق معناه، كالجورور في "زيد في نعمة".

من ترتب أمر إلخ: أي حصول أمر عقيب أمر آخر دائما أو غالبا، وهو ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد في الأول وترتب ظهور الظلمة على إزالة الضوء في الثاني، وكون الترتب أمرا عقليا ظاهرا. رأيت إلخ: فالطرفان حسيان، ووجه الشبه بعضه حسي وهو حسن الطلعة، وبعضه عقلي وهو نباهة الشأن.

فإن المستعار منه: إنما اعتبر الاستعارة في المصدر أي الرقاد دون المرقد أي المكان؛ لأن المنظور في التشبيه هو الموت والرقاد، لا القبر والمكان الذي ينام فيه؛ ولأن الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل وما يشتق منه تبعية، كما سيحيي. اسم جنس إلخ: المراد باسم الجنس ههنا اسم غير علم يدل على مجرد ذات صالحة لأن يصدق على كثير من غير اعتبار وصف من الأوصاف أو على مجرد معنى، كالأسد - وهو اسم عين - إذا استعير للرجل الشجاع، و"قتل" وهو اسم معنى إذا استعير للضرب الشديد.

فتبعية إلخ: إنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، أي الأمور المتقررة الثابتة دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها؛ لكونها متجددة غير متقررة، ودون الحروف؛ لأنها روابط وآلات، فلا تكون موصوفة أصلا.

فيقدر في "نظقت الحال" و"الحال ناطقةً بكذا"؛ للدلالة بالنطق. وفي لام التعليل نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: ٨) للعداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية، ومدار قرينتها في الأولين على الفاعل نحو: "نظقت الحال بكذا"، أو المفعول نحو:

قتل البخل وأحبي السماحا

ونحو:

نقريهم لهذميّات نقد بها

أو المجرور نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١)، وباعتبار آخر ثلاثة أقسام: مطلقة: وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفرع، والمراد: المعنوية لا النعت النحوي. ومجرّدة: وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله:

فيقدر: وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولتعلق معنى الحرف فيقدر التشبيه في: "نظقت الحال إلخ".

نظقت الحال: أي يجعل دلالة الحال مشبها، ونطق الناطق مشبها به، ووجه التشبيه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ النطق، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية، وإن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له، يكون مجازا مرسلا.

للعداوة: أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته أي علة الالتقاط الغائية كالحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور، وهذا غير مستقيم على مذهب المصنف رحمته الله، ووجهه مذكور في "المختصر". في الأولين: أي الفعل وما يشتق منه.

نظقت الحال: فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال. أو المفعول: إذ لولا ذكر البخل والسماح، لم يعرف أن "قتل" و"أحيا" مستعاران للإزالة والإظهار. لهذميّات: طعنات منسوبة إلى الألسنة القاطعة. ولا تفرع: مما يلائم المستعار له والمستعار منه، نحو: عندي أسد.

غمر الرداء إذا تَبَسَّمَ ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال
ومرشحة: وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ
بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦). وقد يجتمعان كقوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم
والترشيح أبلغ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ومبناه على تناسي التشبيه، حتى إنه
يبني على علو القدر ما يُبنى على علو المكان كقوله:
ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء
ونحوه ما مر من التعجب والنهي عنه، وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف

غمر الرداء إلخ: كثير العطاء، استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه، ثم
وصفه بالغمر - من غمر الماء غمارة وغمورة إذا كان كثيرا - الذي يناسب العطاء؛ تجريدا للاستعارة، وقرينة استعارة
الرداء للعطاء، قوله: "إذا تبسم ضاحكا" أي شارعا في الضحك آخذا فيه. اشتروا الضلالة: استعار الاشتراء للاختيار،
ونفاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات المستعار منه أي الاشتراء.

شاكي السلاح: تجريد؛ لأنه يلائم المستعار له أي المشبه، أعني الرجل الشجاع، وكذا المقذف إذا فسر من قذف
كثيرا إلى الوقائع، ففي البيت تجريدان، وإذا فسر من قذف باللحم فصار جسيما، فليس تجريد ولا ترشيح؛ لأن
المقذف بهذا المعنى يلائم المستعار له والمستعار منه جميعا.

لبد أظفاره: لبد جمع لبدة، وهي الشعر المتراكم على منكب الأسد، وهذا ترشيح؛ لأنه مما يلائم المستعار منه، أي
المشبه به أعني الأسد الحقيقي، وقوله: "أظفاره لم تقلم" الظاهر أن هذا تجريد؛ لأن الأسد بعيد عن الوصف بعدم
تقليم الظفر، وإنما يوصف بعدم التقليم ما من شأنه التقليم، وهو الإنسان، ولا يجوز أن يكون ترشicha؛ لأن الظاهر
أن وصف الشخص بأن أظفاره التي كانت للإنسان لم تقلم منه، لم يدل على شجاعة، أما لو وصف بأن أظفاره
التي كانت للأسد لم تقلم منه، يدل على كمال شجاعة من جهة إثبات أظفار الأسد له، ومن جهة أن تلك
الأظفار لم تقلم، بل بقي على حدته، ففي البيت ترشيحان.

والترشيح أبلغ: من الإطلاق والتجريد ومجموعهما. ما يبني: الذي يستعار له علو المكان. ويصعد: استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بني عليه ما يبني على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن
له حاجة في السماء. ونحوه: أي مثل البناء على علو القدر.

بالأصل كما في قوله:

هي الشمس مسكنها في السماء فعزّ الفؤاد عزاءً جميلاً
فلن تستطيع إليها الصعودا ولن تستطيع إليك النزولا
فمع جرده أولى.

وأما المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، كما يقال للمتروك في أمر: "إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك سُمي مثلاً، ولهذا لا تغير الأمثال.

فصل

قد يضمّر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه، ويدل عليه

بالأصل: وذلك لأن الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات. فمع جرده: أي فبناء الكلام على الفرع مع جحد الأصل في الاستعارة أولى، وحاصل ذلك: أنها إذا جاز البناء على الفرع، أي المشبه به في التشبيه، ففي الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، وإذا جاز البناء مع وجود منافي، فالبناء مع عدم منافي أولى وأقرب؛ لأنهم في الاستعارة يدعون أن المشبه عين المشبه به، فلا يعترفون بالمشبه.

بمعناه: أي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة، وقوله: تشبيه التمثيل، وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد. إني أراك إلخ: شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه - وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى - منتزعا عن عدة أمور، كما ترى.

ولهذا: أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلاً؛ ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضارها تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل إنما ينظر إلى مواردها. فصل: في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية، ولما كانتا عند المصنف ﷺ أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز، أورد لهما فصلاً على حدة؛ لتستوفى المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال: "قد يضمّر إلخ". سوى المشبه: وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هي في التشبيه والاستعارة بالكناية وغيره.

بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به، فيسمى التشبيه استعارةً بالكناية، أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارةً تخيليةً كما في قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها أفيت كل تيمة لا تنفع

شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار، فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها، وكما في قول الآخر:

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق

شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود، فأثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه، وكذا قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعُري أفراس الصبا ورواحله

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغبي، وأعرض عن معاودته، فبطلت آلاته، فشبه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة، قضى منها الوطر فأهملت آلاتها، فأثبت له الأفراس والرواحل، فالصبا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة، ويحتمل أنه أراد دواعي النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي إلا أوآن الصبا، فتكون الاستعارة تحقيقية.

فيسمى التشبيه: هذا تفسير الاستعارة بالكناية عند المصنف رحمته، وأما عند الجمهور فهو أن لا يصرح بذكر المستعار، بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه. شبه المنية: سمي تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وسمي إثبات الأظفار للمنية استعارة تخيلية؛ لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به. شبه الحال: تشبيه الحال بإنسان متكلم استعارة بالكناية، وإثبات اللسان للحال استعارة تخيلية. معاودته: الضمير في "معاودته" و"آلاته" يرجع إلى ما كان يرتكبه.

آلاتها: وجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال مهلكة ولا محترز عن معركة، وهذا التشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية، فأثبت له أي للصبى بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر، فأثبت الأفراس والرواحل استعارة تخيلية. فتكون الاستعارة: أي استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية؛ لتحقق معناها عقلا إذا أريد بها الدواعي، وحسا إذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال.

فصل

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير عن الاستعارة على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل. وعرف الجواز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، وأتى بقيد "التحقيق"؛ لتدخل الاستعارة على ما مر.

ورد بأن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل، وبأن التقييد باصطلاح به التخاطب لا بد منه في تعريف الحقيقة، وقسم الجواز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسمها إلى المصرح بها والمكني عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور هو المشبه به، وجعل منها تحقيقية وتخيلية،

على أصح القولين: وهو القول بأن الاستعارة مجاز عقلي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فيجب الاحتراز عنها، وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي، فلا يصح الاعتراض عنها. بتأويل: وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، يجعل أفراداً قسمين: متعارفاً وغير متعارف. على ما مر: من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق، لم تدخل هي في التعريف؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل.

ورد بأن الوضع إلخ: وجوابه أن تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف الجواز بالتحقيق لزيادة الإيضاح لا لتتميم الحد، فلا يرد الاعتراض عليه. وأيضاً: وجوابه أن قيد الحيثية يكون مراداً في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات، والحقيقة والمجاز كذلك، والمراد في حكم المذكور لفظاً، فلا يرد هذا الاعتراض عليه أيضاً.

مدعياً دخول المشبه إلخ: كما تقول: في الحمام أسد، وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسد، فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: أنشبت النية أظفارها وأنت تريد بالنية السبع بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يختص السبع المشبه به، وهو الأظفار.

وفسر التحقيقية بما مرّ وعد التمثيل منها، ورُدُّ بأنه مستلزم للتركيب المنافي للإفراد. وفسر التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسًا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية محضة كلفظة "الأظفار" في قول الهذلي: فإنه لما شَبَّه المنية بالسبع في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها، فاخترع لها صورة مثل الأظفار، ثم أطلق عليه لفظ الأظفار. وفيه تعسفٌ، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء، ويقتضي أن يكون الترشيح تخيلية للزوم مثل ما ذكره فيه. وعنى بالمكني عنها أن يكون المذكور هو المشبه، على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، بقرينة إضافة الأظفار إليها. ورُدُّ بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقا، والاستعارة ليست كذلك، وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه، واختار رد التبعية إلى المكني عنها بجعل قرينتها مكنيا عنها، والتبعية قرينتها على نحو قوله في المنية وأظفارها.

بما مر: أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا. ورد: أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية؛ لأن التمثيل كما علم من الجواز المركب، وهو مستلزم للتركيب والاستعارة التحقيقية، بل الاستعارة مستلزمة للإفراد؛ لأنها من أقسام المفرد، والتنافي بين اللوازم يدل على تنافي اللزومات. والجواب على ما في الشرح أنه عد التمثيل قسما من متعلق الاستعارة، لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد، وقسمة الجواز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا.

تعسف: أي أخذ إلى غير الطريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس إليها حاجة. بجعل الشيء للشيء: كجعل اليد للشمال، وجعل الأظفار بالمنية، قال عبد القاهر: إنه لا خلاف في أن اليد استعارة، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء لشيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا. ما ذكره: أي في التخيلية عن إثبات صورة وهمية في الترشيح. ورد: أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكني عنها، بأن المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا؛ للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير، والاستعارة ليست كذلك؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر.

ورُدَّ بأنه إن قَدَّر التبعية حقيقة لم تكن تخيلية؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكني عنها مستلزمة للتخيلية، وذلك باطل بالاتفاق، وإلا فتكون استعارة، فلم يكن ما ذهب إليه مغنيا عما ذكره غيره.

فصل

حسن كل من التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه، وأن لا يُشَمَّ رائحته لفظاً، ولذلك يُوصَى أن يكون الشبه بين الطرفين جلياً؛ لئلا يصير إلغازاً، كما لو قيل: "رأيت أسداً"، وأريد إنسان أبخر، و"رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة"، وأريد الناس، وبهذا ظهر أن التشبيه أعمّ محلاً، ويتصل به أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين ..

لأنها مجاز إلخ: أي عند السكاكي؛ لأنه جعله من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل وهما، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، فتكون مجازاً. وإلا: أي وإن لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة، بل قدرها مجازاً فتكون إلخ.

ما ذهب إليه: من رد التبعية إلى المكني عنها. عما إلخ: من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، والجواب مذكور في الشرح. وأن لا يشم: أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه.

ولذلك: أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه. إلغازاً: جمع لغز أي تعمية إن روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه، وإن لم تراع فات الحسن. رأيت أسداً: فإن وجه الشبه بين الطرفين خفي؛ لأن صفة البحر في الأسد غير بينة ولا معرفة. ورأيت إبلا إلخ: من قوله ﷺ: الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة، يعني أن المرضى المنتخب من الناس في عزة وجوده كالمنتخبة التي لا توجد في كثير من الإبل.

وبهذا: أي بعدم إشماء رائحة التشبيه فيهما لفظاً وكون الشبه فيهما جلياً؛ لئلا تصير كل منهما إلغازاً، ظهر أن التشبيه أعمّ محلاً؛ إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة، يتأتى فيه التشبيه من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي، فتصير الاستعارة إلغازاً، كما في المثالين المذكورين.

حتى اتحدا - كالعلم والنور، والشبهة والظلمة -، لم يحسن التشبيه، وتعيّنت الاستعارة. والمكني عنها - كالتحقيقية والتخييلية -، حسنها بحسب حسن المكني عنها.

فصل

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢)، ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أي أمر ربك، وأهل القرية، وليس مثله شيء.

الكناية: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه. وفُرِّقَ بأن الانتقال فيها من اللازم وفيه من الملزوم، و رُدَّ بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه، وحيثذ يكون الانتقال من الملزوم، وهي ثلاثة أقسام: الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هي معنى واحد، كقوله:

لم يحسن التشبيه: لأن التشبيه ينافي اتحادهما؛ لأنه يدل على قوة المشبه به، وتعيّنت الاستعارة؛ لأن ميناها على ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، وهما متحدان. كالتحقيقية: أي في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه، لا في أن لا يشم رائحة التشبيه؛ لأنها تشبيه مضمّر، فلا ينافي رائحة التشبيه، نعم! ينافي ظهور التشبيه.

بحسب إلخ: لأن التخييلية لا يكون عند المصنف إلا تابعة للمكني عنها، فحسنها تابع بحسن متبوعها، وجوز السكاكي وجود التخييلية بدون المكني عنها. وقد يطلق المجاز: على سبيل الاشتراك أو التشابه. حكم إعرابها: أي حكمها الذي هو الإعراب. مع جواز إرادته: أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه، كلفظ "طويل النجاد" المراد به "طويل القامة"، مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا.

الانتقال فيها: أي في الكناية من اللازم إلى الملزوم، كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة، وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كالانتقال من الغيث إلى النبات، ومن الأسد إلى الشجاع. ورد: أي هذا الفرق يمنع الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم، بأن اللازم ما لم يكن ملزوما بنفسه، أو بانضمام قرينة إليه، لم ينتقل منه إلى الملزوم، ولأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم، ولا دلالة للعام على الخاص، وحيثذ إذا كان اللازم ملزوما، يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كما في المجاز، فلا يتحقق الفرق. ولا نسبة: أي نسبة الصفة إلى الموصوف.

والطاعنين بجامع الأضغان

ومنها ما هي مجموع معان كقولنا - كناية عن الإنسان - : "حَيُّ مستوي القامة، عريض الأظفار". وشرطهما الاختصاص بالمكني عنه. الثانية: المطلوب بها صفة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقرية واضحة، كقولهم - كناية عن طويل القامة - : "طويلٌ نجاده" و"طويل النجاد"، والأولى ساذجة، وفي الثانية تصريحٌ مَّا؛ لتضمن الصفة الضمير، أو خفية، كقولهم - كناية عن الأبله - : "عريضُ القفا". وإن كان بواسطة فبعيدة، كقولهم: "كثير الرماد" كناية عن المضياف؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبايح، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود. الثالثة: المطلوب بها نسبة، كقوله:

إن السماحة والمروءة والندى في قُبَّة ضُرِبَتْ على ابن الحَشْرَجِ

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات، فترك التصريح بأن يقول: إنه مختص بها أو نحوها إلى الكناية، بأن جعلها في قبة مضروبة عليه، ونحو قولهم:

الأضغان: الضغن: الحقد، بجامع الأضغان هو معنى واحد كناية عن القلوب، غير صفة ولا نسبة. عريض الأظفار: فإن كل واحد من هذه الثلاثة غير مختص بالإنسان بوجوده في غيره، والمجموع خاص به، وتسمى هذه خاصة مركبة. لتضمن الصفة: أي الطويل الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحاً؛ للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها.

عريض القفا: فإن عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط، يقال: دليل الغباوة، وفيه نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد. وإن كان: أي الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها إلخ. نسبة: أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام. أو نحو: أي أو قوله: إنه مختص بها، فيكون منصوباً عطفاً على "إنه مختص" أي أن يقول السماحة لابن الحشرج، والمروءة له والندى له، أو مجرور معطوف على "أن يقول". بأن جعلها: فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه، فقد أثبت له.

"المجد بين ثوبيه والكرم بين بُرديه". والموصوف في هذين القسمين قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده". أما القسم الأول - وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة مصرحا بها - فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محالة لفظا أو تقديرا. قال السكاكي: - الكناية تنفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، والمناسب للعرضية التعريض، ولغيرها - إن كثر الوسائط - التلويح، وإن قلت - مع خفاء - الرمز، وبلا خفاء الإيماء والإشارة. ثم قال: "والتعريض قد يكون مجازا كقولك: "أذيتني فستعرف" وأنت تريد إنسانا مع المخاطب دونه، وإن أردتهما جميعا كان كناية، ولأبد فيهما من قرينة.

فصل

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء بيينة، وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه؛ لأنها نوع من المجاز.

المجد: أثبت المجد للثوبين بكونه بينهما، لا يتجاوز عنهما مع تخصيص الثوبين بالمدوح بإضافتهما إليه، وكذا الكرم بين برديه. المسلم إلخ: فإنه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام. تنفاوت: إنما قال: "تنفاوت" ولم يقل: "تنقسم"؛ لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها.

التلويح: لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعيد. خفاء الرمز: لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية. فيهما: أي في هذا المجاز والكناية من قرينة تدل على أن المراد إنسان مع المخاطب دونه أو على أن المراد هما جميعا؛ لأنه لو لم تكن قرينة لما أمكن فهم المراد. فهو إلخ: لأن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم ولا شك أن دعوى الشيء بيينته أبلغ في إثباته من دعواه بلا بيئته.

لأنها: أي لأن الاستعارة نوع من المجاز، والمجاز أبلغ من الحقيقة، والتشبيه حقيقة، فإن قولنا: "زيد كالأسد" لفظ مستعمل في ما وضع له، ولأن في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه، على ما تقرر في باب التشبيه.

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة. وهي ضربان: معنوي ولفظي. أما المعنوي فمنه المطابقة، وتسمى الطباق والتضاد أيضا، وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة، ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ (الكهف: ١٨)، أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨)، أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، أو من نوعين نحو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢). وهو ضربان: طباق الإيجاب كما مر، و**طباق السلب** نحو: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٤٣)، و نحو: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ (المائدة: ٤٤). ومن الطباق ما سماه بعضهم تدييجا نحو قوله:

تَرَدَّى ثِيَابِ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سِنْدَسِ خُضْرٍ

ويلحق به نحو: ﴿أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)؛ فإنَّ الرحمة مسببة عن اللين،

بعد رعاية المطابقة: وهو إشارة إلى علم المعاني. قوله: "وضوح الدلالة"، أي الخلو عن التعقيد المعنوي، وهو إشارة إلى علم البيان. في الجملة: أي يكون بينهما تقابل وتناف، ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقيا، كالسواد والبياض، أو اعتباريا كالوحدة والكثر، وسواء كان التقابل من التقابلات الأربعة المشهورة أو ما يشبه شيئا من ذلك. لها: فإن في "اللام" في قوله: "لها" معنى الارتفاع، وفي "على" في قوله: "عليها" معنى التضرر، وبينهما تضاد. وطباق السلب: وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي أو أمر ونهي، فالمثال الأول نظير الأول والثاني نظير الثاني. من سندس خضر: والمعنى أنه ارتدى الثياب الملطخة بالدم، فلم ينقص يوم قتله، ولم يدخل في ليلة إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل، وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.

ويلحق به: أي بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم، نحو "أشداء إلخ"؛ فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين، عبر عنهما بلفظين يقابل معنهما الحقيقيان، نحو قوله: "لا تعجبي"، فظهور المشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء.

ونحو قوله:

لا تعجبي يا سَلْمٌ من رجل ضحك المشيبُ برأسه فبكى

ويسمى الثاني إيهام التضاد، ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة، وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين، أو أكثر بما يقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل نحو: ﴿فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ (التوبة: ٨٢)، ونحو قوله:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ونحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل: ٥-٨)، والمراد بـ"استغنى" أنه زهد فيما عند الله تعالى، كأنه مستغن عنه فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق. وزاد السكاكي: وإذا شرط ههنا أمر، شرط ثمه ضده كهاتين الآيتين؛ فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده مشتركا بين أضدادها.

ضحك المشيب: أي ظهر ظهورا تاما، فبكى ذلك الرجل، فظهور المشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، والمعنى: لا تعجبي يا حبيبتة! من تغير حال رجل شاب محزون، فتغير حاله ليس ببديع؛ لأن من ابتلي بما ابتليت به من مشاق الحب وضره، تغير حاله لا محالة. فليضحكوا: أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما. ما أحسن الدين: أتى بالحسن والدين والغنى ثم ما يقابلها من القبح والكفر والأفلاس على الترتيب. للعسرى: أتى بأربعة أشياء الإعطاء والاتقاء والتصديق والتيسير، ثم أتى بما يقابلها؛ فإن البخل يقابل الإعطاء، والاستغناء يقابل الاتقاء بالوجه الذي ذكر في المتن، والتكذيب يقابل التصديق، والتعسير يقابل التيسير.

وإذا شرط: فعلى هذا لا يكون قوله: "أحسن الدين والدنيا" من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده. بين اضدادها: وهي البخل والاستغناء والتكذيب.

ومنه مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق أيضا، وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ (الرحمن: ٥)، وقوله:

كالقسي المعطفات بل الأسـ هم مبريةً بل الأوتار

ومنها ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن يجتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)، ويلحق بها نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (الرحمن: ٥-٦)، ويسمى إيهام التناسب. ومنه الإرصاء، ويسميه بعضهم التسهيم، وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة، أو من البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، ونحو قوله:

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

ومنه المشاكلة: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا، فالأول نحو قوله:

بالتضاد: والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر، وبهذا القيد يخرج الطباق، لكن بقي المشاكلة، فلا بد من قيد يخرجها، وقد أهمله القوم. كالقسي: المعنى أن الإبل كالقسي في الاعوجاج، بل كالسهم في المهزولية، بل كالأوتار في الدقة، ومن لطائف هذا الجمع أنه جمع مفهومات يجمع ههنا في الخارج. اللطيف: فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء، فإن من يدرك شيئا يكون خبيرا. النجم: هو النبات الذي ينجم، أي يظهر من الأرض لا ساق له، كالبقول والشجر الذي له ساق، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكواكب، وهو مناسب لهما. قبل العجز: الجزء الأول من المصراع الأول يسمى صدرا، والثاني منه عروضا، والأول من المصراع الثاني ابتداء، والآخر منه ضربا وعجزا. إذا عرف الروي: الحرف الذي يبنى عليه أو آخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيد بقوله: "إذا عرف الروي"؛ لأن من الإرصاء ما لا يعرف له العجز؛ لعدم معرفة حرف الروي.

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه فقلت اطبخوا لي جبة وقميصا

ونحوه: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (المائدة: ١١٦)، والثاني نحو: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٨) وهو مصدر مؤكد لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس. والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه "معمودية"، ويقولون: إنه تطهير لهم، فعبر عن الإيمان بالله بـ "صبغة الله"؛ للمشاكلة بهذه القرينة. ومنه المزوجة: وهو أن يزواج بين معينين في الشرط والجزاء كقوله:

إذا ما نهي النَّاهي فَلَجَّ بي الهوى أصاحت إلى الواشي فَلَجَّ بها الهجر

ومنه العكس، وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء، ثم يؤخر، ويقع على

اقترح: من اقترحت عليه شيئا إذا سألته إياه من غير روية وفكر، وقوله: "نجد" مجزوما على أنه جواب الأمر من الإجابة، وهو تحسين الشيء. اطبخوا: أي خيطوا وذكر الجبة والقميص بلفظ الطبخ أي جعلهما مفعوله، لوقوعهما في صيغة "شيئا نجد لك طنجة". في نفسك: كأنه قال: "ما في ذاتك" فذكر بلفظ النفس؛ لوقوعه في صيغة "نفسى". وفيه إشكال؛ لكون معنى النفس ذات الشيء على ما في "الكشاف" و"الصحاح"، فلا يكون إطلاقها عليه تعالى محتاجا إلى المشاكلة؛ ولأجل هذا اختار صاحب "الكشاف" في وجه المشاكلة أنه عبر عن "لا أعلم معلومك" بـ "لا أعلم ما في نفسك"؛ لوقوع التعبير عن "تعلم معلومي" بـ "تعلم ما في نفسي".

يطهر النفوس: فيكون "آمنا" مشتقلا على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالا عليه، فيكون "صبغة الله" بمعنى "تطهير الله" مؤكدا لمضمون قوله: "آمنا بالله". والأصل فيه: أي في ذكر التطهير بلفظ الصبغ. إنه: أي الغمس في ذلك الماء. للمشاكلة: لوقوعه في صيغة صبغة النصارى. بهذه القرينة: أي بقرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يذكر ذلك لفظا. أن يزواج: أي يوقع المزوجة، والمعنى أن يجعل معينين واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر.

فلج بها الهجر: زواج بين نهي الناهي وإضافتها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما لجاح شيء. أن يقدم إلخ: أي أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك للمقدم عن الجزء المؤخر أو لا، والعبارة الصريحة هذه وهو أن تقدم أولا في الكلام جزء، ثم يعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت.

وجوه: منها: أن يقع بين أحد طرفي الجملة وما أضيف إليه، نحو: عادات السادات سادات العادات. ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الروم: ١٩). ومنها أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، نحو: ﴿لَا هُنَّ حَلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (المتحنة: ١٠). ومنه الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض للنكته، كقوله:

قف بالدِّيارِ التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والدم
ومنه التورية، ويسمى الإيهام أيضا، وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ، ويراد البعيد، وهي ضربان: مجردة، وهي التي لا تجامع شيئا مما يلايم القريب، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥)، ومرشحة، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذريات: ٤٧). ومنه الاستخدام: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، ثم بالآخر الآخر، فالأول: كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيّناه وإن كانوا غضابا

يخرج الحي: فالحي والميت متعلقا "يخرج" وقدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي. لا هن: وقع العكس بين "هن" و"هم" حيث قدم "هن" على "هم" ثم عكس فأخرهن عن "هم" و"هما" لفظان واقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند. لم يعفها: أي لم يلبها طول الزمان. بلى إلخ: هذا نقص الكلام السابق، والنكته فيه التنبيه على ذهوله لاستيلاء الحزن.

يراد به البعيد: اعتمادا على قرينة خضية. استوى: أراد بـ"استوى" معناه البعيد وهو "استولي"، ولم يقرب به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار. ومرشحة: وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذريات: ٤٧) أراد بالأيد معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهي قوله "بنيناها"؛ إذ البناء مما يلايم اليد. بالآخر الآخر: أي بضميره الآخر معناه الآخر. فالأول: وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وضميره معناه الآخر. إذا نزل السماء: فالسماة له معنيان مجازيان: أحدهما المطر والآخر النبات، وأريد بلفظ السماء المعنى الأول وهو المطر، وضمير السماء المعنى الآخر، وهو المنبت بقرينة "رعيّناه".

والثاني: كقوله:

فسقى الغضا والساكنيه وَإِنْ هُمْ شَبَّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي
ومنه اللفُّ والنشر، وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من
غير تعيين ثقة، بأن السامع يرده إليه، فالأول ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب
اللف نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾
(القصص: ٧٣)، وإما على غير ترتيبه، كقوله:

كيف أسلو وأنتِ حَقْفٌ وغصنٌ وغزالٌ لحظاً وقدًا وردفاً
والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾
(البقرة: ١١١) أي قالت اليهود: "لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً"، وقالت النصارى:

والثاني: وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر. فسقى الغضا: [اسم شجر واسم
مكان أيضا]. الغضا له ضميران عائدان إليه، أحدهما في قوله: "والساكنيه" وثانيهما في قوله: "شبهوه"، وأريد
بأحدهما المكان الذي فيه شجرة الغضا، والثاني النار الحاصلة من شجرة الغضا يعني نارا لهوى التي تشبه نار الغضا.
يرده إليه: أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له؛ لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.
على ترتيب اللف: بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني للثاني، وهكذا على الترتيب.
جعل لكم: ذكر المتعدد على التفصيل وهو الليل والنهار ورد بالسكون إلى الليل، والابتغاء إلى النهار على ترتيب
اللف، وفيه قال فردوسي الطوسي بيت:

بروز نبرد آن بل ارجمند بشير وخنجر بجز دكند

بريد ووريد كهست وبه بست يلاا را سر و سيند وپا دوست

حقف: [بالكسر ريگ وقوده كلا لعمر] ذكر المتعدد على التفصيل وهو "حقف" و"غصن" و"غزال" ثم ذكر كل
واحد منها على غير ترتيب اللف، فإنه رد لحظاً إلى الأخير وهو "غزال" و"قدًا" إلى غصن و"ردفاً" إلى "حقف"،
ولو قال على ترتيبه، لقال ردفاً وقد أو للحظا. وقالوا: الضمير في "قالوا" لليهود والنصارى فذكر الفريقان على
طريق الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل واحد أي "وقالت اليهود إلخ"، فاللف مذكور ههنا مجملا
والنشر مفصلا، ولك أن تجعل قول الفريقين كأنه لف بين القولين في "قالوا"، أي قالت اليهود وقالت النصارى.

"لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى"، فلفّ؛ لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه. ومنه الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ۴۶)، ونحوه:

إن الشباب والفراغ والجدّة مفسدة للمرء أيّ مفسدة

ومنه التفريق: وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره، كقوله:

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بَدْرَةٌ عين ونوال الغمام قطرة ماء

ومنه التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، كقوله:

ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له أحد

ومنه الجمع مع التفريق: وهو أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها

المال والبنون: جمع بين المال والبنون في حكم واحد، وهو زينة الحياة الدنيا. فنوال الأمير: فإن النوالين من نوع واحد وهو العطاء، وأوقع بينهما تباينا بإسناد بدرة عين إلى نوال الأمير، وإسناد قطرة ماء إلى نوال الغمام. بدرة عين: البدرية: عشرة آلاف درهم، والعين: الدينار.

فلا يرثي له أحد: ذكر العير والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين، معنى البيتين بالفارسية: كسے نمی تواند کہ تحمل کند بر ظلمت قصه کرده شود بایں ظلم بسوی وی مگرد و چیز خوار و ذلیل؛ یکی خرابی و دیگری میخ، اما خرابی پس پیوسته بزدل و خواری بسته شده است پاره رسن کہنہ یاد زلت بسته شده است از سر تا قدم، و اما میخ پس دانما سرش کو بیدہ میشود از میگو ب و کس بران رحمی نمی کند، و حاصل تبيين حث و تحریر است بر عدم صبر بر ظلم و تحسّر و تحزن است بر حال آنکہ متحمل می باشند بر ظلم.

فوجهك إلخ: شبه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار فأدخلهما في التشبيه، وفرق بين وجهي التشبيه بالضوء والحر.

ومنه الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه أو العكس، فالأول كقوله:

حتى أقام على أرباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع
للسي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

والثاني كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَمِنَ النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۖ خَالِدِينَ فِيهَا مَا

دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۚ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَمِنَ

الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ ۗ﴾

(هود: ١٠٥-١٠٨). وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن يذكر أحوال

الشيء مضافا إلى كل ما يليق به، كقوله:

سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم ومن طول ما التثموا مرد

أرباض خرشنة: أرباض: جمع ربض هو ماحول المدينة، وخرشنة: بلد من بلاد الروم. تشقى به الروم: جمع هذا البيت شقاء الروم بالممدوح، ثم قسم فقال: للسي إلخ. قوم إذا حاربوا: قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية إلخ. الخلائق: جمع خليقة وهي الطبيعة.

يوم يأتي إلخ: قد جمع الأنفس في قوله: لا تكلم نفس، ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله:

﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (هود: ١٠٥)، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما

لهم من نعيم الجنة بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ (هود: ١٠٦). زفير: الزفير: أول صوت الحمار، والشهيق: آخرها؛

لأن الزفير إدخال النفس، والشهيق إخراجها. السماوات والأرض: أي سماوات الآخرة وأرضها.

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا كثير إذا شدوا قليل إذا عدوا
والثاني: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ
أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ (الشورى: ٤٩-٥٠). ومنه التجريد: وهو أن
ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها **مبالغة**؛ لكمالها فيه، وهو أقسام: منها: نحو قولهم:
لي من فلان صديق حميم أي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه أن يستخلص منه آخر
مثله فيها. ومنها: نحو قولهم: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر. ومنها: نحو قوله:

وشوهاء تعدو إلى صارخ الوغى بمستلثم مثل الفنيق المرحل
ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (فصلت: ٢٨) أي في جهنم، وهي دار
الخلد. ومنها: نحو قوله:

ولئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم

تقال إلخ: ذكر في البيت أربعة أحوال، وأضاف إلى كل واحد منها ما يليق بأن وأضاف إلى الثقل حال الملافة،
وإلى الخفة حال الدعاء، وإلى الكثرة حال الحمل، وإلى القلة حال العد. يهب إلخ: استوفى في الآيات جميع
الأقسام؛ فإن الإنسان إما عقيم أو غيره، والثاني إما أن يلد ذكرا، أو أنثى، أو ذكرا وأنثى جميعا.
مثله فيها: أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة. مبالغة إلخ: يعني أنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى
حيث أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة. منها: ما يكون بـ"من" التجريدية، ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه، ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع منه، ومنها ما يكون بدون توسط
حرف، ومنها ما يكون بطريق الكناية، ومنها مخاطبة الإنسان نفسه، ومثال كل واحد منها مذكور في الكتاب على
الترتيب؛ فتأمل. لتسألن به: بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه مجرا في السماحة.

تعدو: أي تعدو بي ومعني من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر. بمستلثم: أي لابس
لأمة وهي الدرع. الفنيق: الفحل من الإبل الذي لا يركب؛ لكرامة على أهله. فيها دارالخلد: فيها أي في جهنم وهي
دارالخلد، لكنه انتزع منها دار خلد أخرى، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار؛ هويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها
بالشدة. كريم: يعني بالكريم نفسه، انتزع من نفسه كرما مبالغة في كرمه، وقيل: تقديره أو يموت مني كريم، فيكون من
قبيل "لي من فلان صديق حميم"، فلا يكون قسما آخر، وفيه نظر؛ لحصول التجريد، وتمام المعنى بدون هذا التقدير.

وقيل: تقديره: أو يموت مني كريم. وفيه نظر. ومنها: نحو قوله:

يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا
ومنها مخاطبة الإنسان نفسه كقوله:

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

ومنه المبالغة المقبولة، والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا؛ لئلا يظن أنه غير متناه فيه. وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو؛ لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ، كقوله:

فعداى عداء بين ثورٍ ونعجة دراكا فلم ينضح بماء فيغسل
وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق، كقوله:

ونكرم جارنا ما دام فينا وتبعه الكرامة حيث مالا
وهما مقبولان، وإلا فغلو، كقوله:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق

ولا يشرب إلخ: أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزع منه جوادًا يشرب هو بكف على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفي منه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم. لا خيل: انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه. فلم ينضح: أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة. وتبعه الكرامة: ادعى الشاعر أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يرسل الكرامة أي العطاء على أثره حيث مال وسار، وهذا ممكن عقلا وممتنع عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالمتنع. وإلا: أي وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة؛ لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس، فغلو. لتخافك النطف: فإن مخافة النطف الغير المخلوقة غير ممكنة عقلا وعادة.

والمقبول منه أصناف: منها: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، نحو: "يكاد" في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (النور: ٣٥). ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل، كقوله:

عقدت سناكبها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عليه لأمكننا

وقد اجتمعا في قوله:

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى وشدت بأهدابي إليهن أجفاني

ومنها: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر ب غدا إن ذا من العجب

ومنه: المذهب الكلامي، وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الانبياء: ٢٢).

يكاد: فإن لفظ يكاد يقرب ما دخل عليه وهو قوله: "زيتها يضيء" إلى الصحة؛ لأنه لولاه لم يصح عقلا وعادة وكان مردودا؛ لأن من شأن الزيت عدم الإضاءة بغير النار، لكن لما ذكر "يكاد" وأدخل عليه صار مقبولا. عقدت: أي عقدت سناكب تلك الأفراس الجياد فوق رؤوسها غبارا لو تبتغي تلك الجياد السير عليه، يمكن سيرها عليه يصف أن غبار السناكب بلغ مبلغا لو أريد المرور عليه لأمكن، وهذا ممتنع عقلا وعادة، لكنه تخيل حسن، وقد بلغ غاية في الغلو وحسن التحليل قول نظامي الكنجوي حيث قال بيت:

رسم ستوران دران پهن دشت زمين شش شد وآسمان گشت هشت

عثيرا: ومن لطائف العلامة في "شرح المفتاح" العثير: الغبار، ولا يفتح فيه العين.

يخيل إلخ: أي يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكائنها، وأن أجفان عيني قد شدت بأهداها إلى الشهب بطول ذلك الليل وغاية سهري فيه، وهذا تخيل حسن. أسكر: يصف الشاعر شدة تأثير الشراب فيه، والشاهد فيه الغلو المقبول؛ لأن السكر في الأمس للعزم على الشراب غدا محال، لكنه مقبول لإخراجه مخرج الهزل، وذلك مما تميل إليه الطباع. على طريقة إلخ: وهي أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب. لفسدتا: فاللازم وهو فساد السماوات والأرض باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة.

وقوله:

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مطلب
لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي أغشّ وأكذب
ولكنني كنت امرأ لي جانب من الأرض فيه مستراد ومذهب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب
كفعلك في قوم أراك اصطفيتهم فلم ترهم مدحهم لك أذنبوا

ومنه: حسن التعليل: وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها. والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة، كقوله:

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمت به فصبيها الرحضاء

أو يظهر لها علة غير المذكورة، كقوله:.....

ومذهب: أي موضع الذهاب للحاجات. وأقرب: أي أصير رفيع المرتبة عندهم. كفعلك: روي أن الواشي بلغ إلى ممدوح الشاعر أنه مدح غيرك وهجاك، فاعتذر الشاعر أولاً عما بلغ إليه من الهجاء، وحلف بالله على أن الواشي كاذب في ذلك التبليغ، وذكر في بيائها البيتين الأولين، ثم اعتذر ثانياً عما بلغ الواشي إليه من المدح لغيره على طريقة أهل الكلام، فقال: أحسنت إلى قوم مدحوك وأنا أحسن إلي قوم فمدحتهم، فكما أن مدح أولئك لك لا يوجب ذنبا، فكذلك مدحي للملوك المحسنين إلي لا يوجب ذنبا، والغرض من مجموع الأبيات هذا البيت الأخير، إلا أنه جيء بالجميع؛ ليفهم معنى هذا البيت أي كفعلك إلخ.

علة: وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة. حمت به: أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيها الرحضاء أي فالمصوب عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح. علة غير المذكورة: إذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقة، فلا يكون من حسن التعليل.

ما به قتل أعاديہ ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب
 فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرهم، لا لما ذكره. والثانية: إما ممكنة، كقوله:
 يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني من الغرق
 فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الناس فيه، عقبه بأن حذاره منه
 نجى أنسانه من الغرق في الدموع. أو غير ممكنة، كقوله:
 لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
 وألحق به ما بني على الشك، كقوله:
 كأن السحاب الغر غيبن تحتها حبيبا فما ترقا لهن مدامع
 ومنه: التفريع، وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر، كقوله:

ما به إلخ: يعني نيت اور اجمت کشن دشمنان خود ومنتہائے آرزو زیرا کہ دشمنان او بسبب کمال سطوت و اہمیت وے تاب آن ندارند کہ نوعی
 بوسے گزند رسانند، لیکن کشن دشمنان ازان جہت ست کہ تا گرگان و تمام درندگان کہ امیدوار لجوم مقتولین می باشند وقت عزم جنگ مدوح بے
 بہرہ نباشد، پس گویا کہ عزمش برای جنگ، ہمین وعدہ است، آنہارا بارزاق لجوم قہلی، و کریمان از خلف وعدہ احتراز کلی دارند.
 لما ذكره: وهو الاحتراز عن أخلاف ما ترجو الذياب. والثانية: أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها.
 لكن لما خالف إلخ: هذا استدراك من قوله: ممكن أي لما خالف الشاعر الناس في استحسان أساءة الواشي
 حيث لا يستحسنه الناس، عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي لجا إنسان عيني من الغرق في الدموع؛ لأن
 خوفه منه منعه من البكاء فسلم إنسانه من الغرق.
 نية الجوزاء: فإن نية الجوزاء خدمة صفة ثابتة، أراد الشاعر إثباتها وهي غير ممكنة، وما يدل على إثباتها فهو مضمون
 المصراع الثاني، وعللها برؤية عقد النطق عليها، و"لو" ههنا للإستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول؛ ليصلح المثال
 لصفة غير ممكنة، وفي هذا المقام بحث ذكره العلامة في الشرح. منتطق: الانتطاق: شد النطاق في الوسط، وحول
 الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء. كأن السحاب: علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها
 غيبن حبيبا تحت تلك الربى، فهي تبكي عليها، ومعناه بالفارسية هذا: گویا کہ لربهای سفید پوشانده اند محبوب خود را پس
 تلہا پس نمی رستند ر فراق او اغممائے آنها.

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
ومنه: تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان: أفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم
منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، كقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بمن فلول من قراع الكتائب
أي إن كان فلول السيف عيبا، فأثبت شيئا منه على تقدير كونه منه، وهو محال، فهو
في المعنى تعليق بالمحال، فالتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة، وأن الأصل في
الاستثناء هو الاتصال، فذكر أدواته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها،
فإذا وليها صفة مدح، جاء التأكيد. والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب
بأداة الاستثناء تليها صفة مدح أخرى له، نحو: "أنا أفصح العرب بيد أبي من قریش".

أحلامكم: أي عقولكم، وذلك الأمر في البيت المخاطبون، والمتعلق به هو الأحلام والدماء، والحكم هو الشفاء،
والكلب بفتح اللام داء يشبه الجنون يحدث للإنسان من عض الكلب الجنون. كما دماؤكم: ففرع على وصفهم
بشفاء أحلامهم من دماء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، يعني أنهم ملوك وأشراف وأرباب العقول
الراححة، وهذا على عادة العرب؛ فإنهم يزعمون لو أن شرط إهمام رجل الملك اليسرى وأخذ من دمه قطرة على ثمرة
وأطعمت للمكلوب برئ.

ولا عيب فيهم: صفة ذم منفية مستثنى منها، والمستثنى ثبوت فلول سيوفهم من قراع العساكر، وهو صفة مدح
يشبه الذم، والتقدير دخول صفة المدح وهو فلول السيوف في صفة الذم وهي العيب. بالمحال: مثل: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ
الْحَمَلُ فِي سَمِّ الْحِيَاطِ﴾ (الأعراف: ٤٠). ببينة: وذلك الشيء في البيت هو أن لا عيب فيهم، والبينة تعليق
ثبوت العيب فيهم بالمحال؛ إذ لو كان فيهم عيب لكان هذا المذكور، وهو ليس بعيب، فلا يكون فيهم عيب
أصلا. هو الاتصال: وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز.

جاء التأكيد: لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنىها فاضطر إلى استثناء صفة
مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع. بيد: بمعنى "غير" مختص بالمنقطع مضافا إلى "أن" كذا في "الرضي"، وزعم
"المعني" أن "بيد" للتعليل، فالمعنى: أنا أفصح العرب لأجل أبي من قریش، وهذا التعليل لا يثبت المدعى، وجعل
ابن مالك تقدير الكلام: لا نقصان في فصاحتي إلا أبي من قریش فهو من الضرب الأول.

وأصل الاستثناء فيه أيضا أن يكون متصلا كالضرب الأول، لكنه لم يقدر متصلا، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، ولهذا كان الأول أفضل. ومنه ضرب آخر، نحو: ﴿وَمَا تَنْقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ (لأعراف: ١٢٦)، والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء، كما في قوله:

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل
ومنه: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان: أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه. وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له، كقوله: فلان فاسق إلا أنه جاهل. وتحقيقهما على قياس ما مر. ومنه الاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقوله:

نهب من الأعمار ما لوحويته لهنت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها. وفيه أنه نهب الأعمار دون الأموال، وأنه لم يكن ظالما في قتلهم.

ضرب آخر: وهو أن يؤتى بمسثنى فيه معنى المدح معمولا للفعل فيه معنى الذم. هذا الباب: أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم. كقولك: فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجه كون الأصل في الاستثناء الإتصال، وتقدير دخول ما بعد "إلا" فيما قبلها، وكون دعوى الشيء بينة وبرهان، ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني؛ لكون المذكور فيه قبل "إلا" صفة ذم مثبتة ولا عموم بها حتى يمكن تقدير الدخول فيها، فالثاني يفيد التأكيد من وجه واحد. على قياس ما مر: في تأكيد المدح بما يشبه الذم. نهب من الأعمار إلخ: البيت للمتنبي في مدح سيف الدولة يصفه بالشجاعة والعدل، يقول: إنك أخذت من أعمار الأعداء عددا لا يحصى ومبلغا لا يدرى بحيث لو جمعت ذلك العدد لنفسك وأعطيت الحياة بقدرها في الدنيا، فخلدت لهنت الدنيا من كل مهنا من أهاليها وغيرهم بخلودك فيها. مدحه إلخ: حيث جعل قتله بحيث يخلد وارث أعمارهم.

ومنه: الإدماج: وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر، فهو أعم من الاستبعا، كقوله:

أقلب فيه أجفاني كأني أعدّ بها على الدهر الذنوبا

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكايّة من الدهر. ومنه: التوجيه: وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور:

ليت عينيه سواء

السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار. ومنه الهزل الذي يراد به الجد، كقوله:

إذا ما تميمي أتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

ومنه تجاهل العارف، وهو - كما سماه السكاكي - : سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجية:

أيا شجر الخابور ما لك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف

والمبالغة في المدح، كقوله:

ألّمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أقلب إلخ: المعنى أني أبيت الليل ساهرا أقلب أجفاني فيه وأكثر طبقها وفتحها، كأني أعدّ بها ذنوب الدهر إلي وجنایاته علي أي كما أن ذنوب الدهر كثيرة لا يفنى كذلك تقلب أجفاني لا يفنى فلا نوم هناك. ليت إلخ: يحتمل أن يكون معناه ليته يبصر بإحدى عينيه كما يبصر بالأخرى، ويحتمل أن يكون معناه ليته لم يبصر بأحدى عينيه كما لا يبصر بالأخرى، وحينئذ يكون ذما، وفي الوجه الأول مدحا.

باعتبار: وهو احتمالها بوجهين مختلفين، وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد. أكلك إلخ: هذا هزل، ولكن المراد به الجد. شجر الخابور: موضع من نواحي ديار بكر. مورقا: أي ناظرا من أورك إذا صار ذا ورق. كأنك إلخ: فهي تعلم أن الشجر لم تجزع على ابن طريف، لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ "كان" الدال على الشك لتوبيخه؛ مبالغة في وجوب الجزع، كأنها لحزنها تخيلت أن الأرض وما عليها يعرف حالها فخاطبت الشجر بما خاطبت.

أو في الذم، كقوله:

وما أدري وسوف إحال أدري أقوم آل حصنٍ أم نساء

والتدله في الحب في قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ومنه: القول بالموجب، وهو ضربان: أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتبثتها لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه، نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: ٨). والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه، كقوله:

قلت ثقلت إذا أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيايدي

ومنه: الاطراد، وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف، كقوله:

أقوم: يعلم الشاعر قطعا أنهم رجال، لكنه بالغ في الذم حيث تجاهل عن أنهم ذكور أو إناث. ليلاي إلخ: تجاهل لتحيره في الحب أي لا يعرف لتحيره فيه فيستفهم. لثبوته: أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير. الأعز: فـ"الأعز" صفة وقعت في كلام الغير أي المنافقين كناية عن شيء أي عن فريقهم، و"الأذل" كناية عن المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم حكما وهو إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير ذلك الشيء أي غير فريقهم وهو الله ورسوله وللمؤمنين من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج لذلك الغير أعني الله ورسوله والمؤمنين الموصوفين بالعزة ولا لنفيه عنهم.

يحتمله: أي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الصارف إلى خلاف مراده. ثقلت: فإنه حمل لفظ التثقيل الذي وقع في كلام المتكلم على خلاف مراده الذي هو النقل المذموم، أي على التثقيل كاهله أي عاتقه بالأيايدي، ولفظ ثقلت يحتمله بسبب ذكر قوله: بالأيايدي الذي هو متعلق ثقلت؛ لأنه مفعوله.

إن يقتلوك فقد ثلثت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وأما اللفظي فمنه الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ. والتام منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وفي أعدادها، وفي هيئاتها، وفي ترتيبها، فإن كانا من نوع كاسمين سمي مائلا، نحو ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم: ٥٥)، وإن كانا من نوعين سمي مستوفى، كقوله:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله

وأیضا إن كان أحد لفظيه مركبا، سمي جناس التركيب، فإن اتفقا في الخط، خص باسم المتشابه، كقوله:

إذا ملك لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة

وإلا خص باسم المفروق، كقوله:

كلکم قد أخذ الجا م ولا جام لنا

أن يقتلوك: أي ابتهجوا بقتلك وفرحوا به فلا تبال؛ فإنك قد قتلت منهم كثيرا حتى خربت ديارهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم المسمى بعتيبة، والخطاب للمقتول، أو المراد التسلي ودفع الحسرة. وأما اللفظي: من الوجوه المحسنة للكلام. أنواع الحروف: فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع على حدة.

و في هيئاتها: أي الحروف، وهيئة الكلمة: كيفية حاصلها باعتبار الحركات والسكنات، فنحو: ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضَرَبَ وضُرِبَ مبنيا للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هئتين مع اتحاد الحروف. و في ترتيبها: أي تقلب بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه. فإن كانا: فإن كان اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين، سمي مائلا جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المائلة هي الاتحاد في النوع.

ما مات إلخ: أي الذي مات من كرم الزمان فإنه يحيى بوجود يحيى بن عبد الله اليرمكي، وموضع الاستشهاد لفظ يحيى؛ فإن الأول فعل والثاني اسم. لم يكن ذاهبة: فهذا مركب من "ذا" بمعنى صاحب ومن "هبة" بمعنى عطاء، وذاهبة، والثاني مفرد أي اسم فاعل من الذهاب. وإلا: أي إن لم يتفقا خص جناس التركيب الذي لم يتفق لفظا باسم المفروق؛ لإفتراقهما في الخط.

ما الذي ضر مدير الـ جام لو جاملنا

وإن اختلفا في هيئات الحروف فقط يسمى محرفا، كقولهم: "جبة البُرد جنة البرد"، ونحوه "الجاهل إما مفرط أو مفرط"، والحرف المشدد في حكم المخفف، كقولهم: "البدعة شَرَكُ الشَّرِكِ". وإن اختلفا في أعدادها، يسمى ناقصا، وذلك إما بحرف في الأول، مثل: ﴿وَأَلْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (القيامة: ٢٩-٣٠)، أو في الوسط، نحو: "جدي جهدي"، أو في الآخر، كقوله:

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصم

وربما سمي هذا مطرفا. وإما بأكثر، كقولها:

إن البكاء هو الشفا ء من الجوى بين الجوانح

وربما سمي هذا مذيلا.

لو جاملنا: فالأول مركب من "جام" وهو القدح ومن "لنا"، والثاني فعل ماض من الجملة وهي المعاملة بالجميل. وإن اختلفا: معطوف على ما تقدم من حيث المعنى، تقديره: لفظا الجناس إن اتفقا في أنواع الحروف وغيرها سمي تاما، وإن اختلفا في هيئات الحروف سمي محرفا. أو مفرط: هذا جواب سؤال مقدر تقديره: أن المشدد حرفان فيكون مُفْرَطٌ ومُفْرَطٌ مختلفين في عدد الحروف، فأجاب بأن الحرف المشدد في حكم المخفف؛ لأن المشدد يرتفع اللسان عنه دفعة واحدة لحرف واحد فعدا حرفا واحدا، والمشدد في الصورة كالمخفف. البدعة: وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا، كقولهم: البدعة شَرَكُ الشَّرِكِ، فإن الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن. من أيدٍ: "من" في "من أيدٍ" للتبعيض، وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا، وعواصيم جمع عاصمة من عصمة حفظه، وتمام البيت تصول بأسياف قواض تواضب، والمعنى: يمدون أيديا ضاربات للأعداء، حاميات للأولياء، صائلات الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة. وربما سمي هذا: أي ما فيه الاختلاف في الآخر. بين الجوانح: وقع الاختلاف بين لفظي "الجوى" و"الجوانح" بأكثر من حرف واحد، وهما الحرفان أي النون والحاء. مذيلا: لوقوع الاختلاف في الذيل.

وإن اختلفا في أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف، ثم الحرفان، إن كانا متقاربين سمي مضارعا، وهو إما في الأول، نحو: "بيني وبين كتي ليل دامس وطريق طامس"، أو في الوسط، نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٦)، أو في الآخر، نحو: "الخليل معقود بنواصيها الخير". وإلا سمي لاحقا، وهو أيضا إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة: ١)، أو في الوسط، نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (غافر: ٧٥)، أو في الآخر، نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ (النساء: ٨٣). وإن اختلفا في ترتيبها سمي تجنيس القلب، نحو: "حسامه فتح لأولياته، حتف لأعدائه"، ويسمى قلب كل، ونحو: "اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا"، ويسمى قلب بعض. وإذا وقع أحدهما في أول البيت، والآخر في آخره سمي مقلوبا مُجَنِّحا، كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال

وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر سمي مزدوجا ومكررا ومرددا، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النمل: ٢٢). ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق،

فيشترط: وإلا بعد بينهما التشابه، ولم يبق التجانس كلفظي "نصر" و"نكل". دامس و طريق إخ: فالدال والطاء متقاربان في المخرج. ينهون: فإن "ينهون" و"ينأون" مختلفان بالهمزة والهاء، وهما في الوسط، ومخرجهما متقاربان. الخليل: الخليل والخير مختلفان باللام والراء، وهما في الآخر، وبين مخرجهما تقارب. همزة لُمَزَةٍ: "الهمزة" و"اللهمزة" مختلفان بالهاء واللام وبين مخرجهما تباعد.

تفرحون: وفي هذا النظر نظر؛ لقرب المخارج بين الميم والفاء، فالأولى أن تمثل بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٧-٨). من الأمن: الأمر والأمن يختلفان بالراء والنون، وبين مخرجهما تباعد. تجنيس القلب: بأن وقع الحرف الآخر من الكلمة الأولى أولا من الكلمة الثانية والذي قبله ثانيا، وهكذا على الترتيب كفتح وحتف؛ فإن كلا منهما قلب الكل للآخر.

ويسمى قلب: لأن "الروع" قلب "العور" ولفظ واو باق على حاله. مقلوبا مجنحا: لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت. كل حال: فإن "لاح" و"حال" مقاربان. أحد المتجانسين: ولفظ سبإ وبنأ مختلفان بالسین والنون وقرب أحدهما من الآخر.

نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ (الروم: ٤٣)، والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (الشعراء: ١٦٨). ومنه: رد العجز على الصدر، وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في أول الفقرة، والآخر في آخرها، نحو: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧)، ونحو: "سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل"، ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (نوح: ١٠)، ونحو قال: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (الشعراء: ١٦٨)، وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني، كقوله:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي السدى بسريع

وقوله:

تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

وقوله:

من كان بالبيض الكواعب مُغرماً فما زلت بالبيض القواضب مغرماً

فأقم: فإن "أقم" و"القيم" مشتقان من قام يقوم. قال إلخ: فإن "قال" و"قالين" يجمعهما مشابهة الاشتقاق، أو اشتراكهما في القاف واللام وحروف العلة، وليس بينهما اشتقاق؛ لعدم اتحاد المعنى وكون حرف العلة في قال واوا وفي القالين ياء، فالأول مشتق من القول، والثاني من القلي بمعنى البغض. أو المتجانسين: أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى، أو الملحقين بهما أي اللفظين اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق. ونحو قال إلخ: في الملحقين؛ لشبه الاشتقاق.

صدر المصراع: فيصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف رحمه الله أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة. سريع إلخ: هذا مثال ما يكون أحدهما في آخر البيت، والثاني في صدر المصراع الأول من المكررين. تمتع إلخ: فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة؛ فإننا نعدمه إذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد ومنابته. من كان إلخ: فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول، والكواعب: جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود.

وقوله:

وإن لم يكن إلا معرّج ساعة قليلا فإني نافع لي قليلا

وقوله:

دعائي من ملامكما سفاها فداعي الشوق قبلكما دعائي

وقوله:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فأنف البلابل باحتساء بلابل

وقوله:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برئات المثاني

وقوله:

أمّلتهم ثم تأملتهم فلاح أن ليس فيهم فلاح

وقوله:

ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا

وإن لم يكن إلخ: وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني، والمعنى: قليل التعرّيج في الساعة ينفعي ويشفي غليل وجدي. دعائي إلخ: هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول. وإذا البلابل: بلابل: جمع بلبلة بالضم، وهو إبريق فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلابل الأول في حشو المصراع الأول؛ لأن صدره هو قوله: و"إذا" والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول. فمشغوف إلخ: هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول. ثم تأملتهم: هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني. ضرائب: هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الأول.

وقوله:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

وقوله:

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للإفراط في الخصر

وقوله:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب يضير

وقوله:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر

ومنه: السجع، قيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهو معنى قول السكاكي: "هو في النثر كالقافية في الشعر". وهو ثلاثة أضرب: مطرف إن اختلفا في الوزن، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ (نوح: ١٣-١٤)، وإلا فإن كان ما في إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية، فترصيع، نحو:

وقوله إلخ: الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الأول. إذ المرء: هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الأول، وقوله: لم يخزن أي لم يحفظ. لو اختصرتم: هذا فيما يكون الملحق الآخر شبه الاشتقاق في حشو المصراع الأول، والمعنى: لو أقلتم من إحسانكم لي لزرتكم، ولكن أكثرتم الإحسان فاستحييت وهجرتكم، كما أن الماء الحلو اللذيذ تمام لذته في البرودة، فإذا أفرط برودة قد يترك شربه لعدم احتمال الطبيعة له. فدع الوعيد: هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً، وهو "ضائري" في آخر المصراع الأول.

وقد كانت: هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني. وقارا: فالوقار والأطوار مختلفان. وإلا إلخ: أي وإن لم تختلفا في الوزن. والتقفية: أي التوافق على الحرف الأخير. نحو إلخ: فجميع ما في القرينة أي الفقرة الثانية موافق لما يقابله من القرينة أي الفقرة الأولى، وأما لفظ "فهو" فلا يقابله شيء من الثانية والله در ظهوري الترشيضي نعم ما قال:

نثرش نثره رفعت وشعرش شعري مرتبت هر حرفش فصلی وهر فرعش اصلی

"فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه"، وإلا فمتواز، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (الغاشية: ١٣-١٤) وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ (الواقعة: ٢٨-٣٠). ثم ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ (النجم: ١-٢)، أو الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلُّوهُ﴾ (الحاقة: ٣٠-٣١)، ولا يحسن أن يؤتى بقرينة أقصر منها كثيرا. والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، كقولهم: "ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت". قيل: ولا يقال: في القرآن أسجاع بل يقال فواصل. وقيل: السجع غير مختص بالشر، ومثاله من النظم قوله:

تجلّى به رشدي وأثرت به يدي وفاض به ثمدي وأورى به زندي

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير: وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها، كقوله:

تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب

ومنه: الموازنة: وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية،.....

وإلا إلخ: أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ﴾ (الغاشية: ١٣)؛ لإختلاف "سُرر" و"أكواب" في الوزن والتقفية. ولا يحسن إلخ: لأن السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الإقناء إلى غاية فيعثر دوغها. على سكون الأعجاز: أي أواخر فواصل القرائن؛ إذ لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون، كقولهم: ما أبعد إلخ، إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسورة. في القرآن أسجاع: إذ السجع في الأصل هدير الحمام. وأثرت به: أي صارت ذا ثروة، والتمد: بالكسر: الماء القليل، والمراد ههنا المال، وأدري من الإيراد وهو الإيقاد. منتقم: هذا سجع مبني على الميم. مرتقب: هذا سجع مبني على الباء. دون التقفية: الظاهر من قوله: دون التقفية أنه يجب في الموازنة أن يتساوى الفاصلتان في التقفية ألبة، فحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين؛ لأن في السجع يجب التساوي فيها، ويحتمل أن يراد أنه يشترط في الموازنة التساوي في الوزن، ولا يشترط التساوي في التقفية، وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه.

نحو: ﴿وَتَمَارِقٌ مَّصْفُوفَةٌ وَزَرَائِبٌ مَبْثُوثَةٌ﴾ (الغاشية: ١٥-١٦)، فإن كان ما في إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن، خص باسم المماثلة، نحو: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الصفوات: ١١٧-١١٨).
وقوله:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

ومنه: القلب، كقوله:

مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبَّرُ﴾ (المدثر: ٣). ومنه: التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما، كقوله:

وغمارق: جمع النمرقة: وهي الوسادة. وزرابي: جمع زريبة البسط وهي الفاخرة. مبثوثة: إحدى الفاصلتين "مصفوفة" والأخرى "مبثوثة"، وهما متساويان في الوزن دون التقفية؛ لاختلاف الحرف الأخير؛ فإن الحرف الأخير في إحداهما الفاء، وفي الأخرى التاء، ولا عبرة ببناء التانيث على ما بين في علم القوافي. مها الوحش: المها: جمع مهاة وهي البقرة الوحشية أي هن مثل البقرة الوحشية في سعة العين، إلا أنهن أوانس، بخلاف البقرة الوحشية، وهن مثل قنا الخط أي الرمح الخطي في الاستواء والدقة، إلا أن القنا ذوابل لا طراوة فيها، بخلافهن؛ فإنهن غضة كالعصن، والخط: موضع بالتهامة ينسب إليه الرمح، فالهما والقنا على لفظ الفعل، والوحش والخط على وزن الفعل، والأوانس والذوابل على وزن الفواعل.

ومنه القلب: وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، ويجري في النظم والنثر. مودته: الحرف المشدد في هذا البيت والآية في حكم المخفف؛ لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة. مودته تدوم: الآية والبيت مثالان لأكثر ما هي إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الآخر؛ لعدم تماثل "أتيناها" و"هديناها" وزنا، وكذا "ها" و"تلك" في البيت.

التشريع: ويسمى التوشيح وذا القافيتين. كقوله: فإن وقفت على "الردى" فالبيت من الضرب الثاني في الكامل، وإن وقفت على "الأكدار" فهو من الضرب الثامن منه، والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ "الردى" مع حركة الكاف من "شرك"، والقافية الثانية هي من من "الأكدار" إلى الآخر.

يا خاطب الدنيا الدنية إنما شرك الردى وقرارة الأكدار
ومنه: لزوم ما لا يلزم، وهو أن يجيء قبل حرف الروي، أو ما في معناه من الفاصلة
ما ليس بلازم في السجع، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾
(الضحى: ٩-١٠). وقوله:

سأشكر عمرا إن تراخت مني
فتى غير محبوب الغنى عن صديقه
أيادي لم تمن وإن هي
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت
رأى خلتي من حيث يخفى مكانها
فكانت قذى عينيه حتى تجلّت

وأصل الحسن في ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس. خاتمة في
السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك. اتفاق القائلين إن كان في الغرض على
العموم - كالوصف بالشجاعة والسخاء ونحو ذلك - فلا يعد سرقة؛ لتقرره في العقول
والعادات، وإن كان في وجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدل
على الصفة؛ لاختصاصها بمن هي له - كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة،

ومنه لزوم: ويقال له الإلتزام والتضمن والتشديد. حرف الروي: الروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب
إليه، فيقال: قصيدة لامية أو ميمية. أو ما في معناه: أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني
الحرف الذي وقعت في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، والمراد بقوله: "يجيء قبل حرف الروي أو
ما في معناه" ما ليس بلازم في السجع: أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، حتى يتحقق لزوم ما
لا يلزم، وإلا ففي كل بيت وفاصلة يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع.
فأما اليتيم: هذا مثال ما في معنى حرف الروي. فلا تنهر: فالراء بمنزلة حرف الروي، وجميء الهاء قبلها في
الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحته السجع بدونها، نحو: فلا تنهر ولا تسخر. أيادي: جمع يد وهو العطاء، بدل
من عمرو. تجلّت: أي انكشفت وذهبت بإصلاحه إياها بأيديه. دون العكس: أي دون أن يكون المعاني تابعة
للألفاظ. غير ذلك: مثل القول في الابتداء والتخلص. وجه الدلالة: أي طريق الدلالة على الغرض.
لاختصاصها: أي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له، وقوله: كوصف الجواد إلخ، بيان ذكر
هيئات تدل على الصفة.

والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد - فإن اشترك الناس في معرفته؛ لاستقراره فيهما، كتشبيه الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر فهو كالأول، وإلا جاز أن يُدَّعَى فيه السبق والزيادة. وهو ضربان: خاصّي في نفسه غريب، وعامّي تُصَرَّف فيه بما أخرجته من الابتدال إلى الغرابة، كما مر. فالأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر. أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كلّ، إما مع اللفظ كله أو بعضه أو وحده، فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة. ويسمّى نسخا وانتحالا، كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل

ويركب حدّ السيف من أن تضيّمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

وفي معناه أن يبدّل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها. وإن كان مع تغيير لنظمه، ...

فهو كالأول: أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذا. وإلا جاز: أي وإن لم يشترك الناس في معرفته، بل يكون مما لا ينال إلا بفكر، ولا يصل إليه كل أحد، جاز أن يدعى في هذا النوع السبق بأن الأول فاضل على الثاني أو مفضل عنه، أو الثاني زاد على الأول أو نقص عنه. كما مر: أي في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب الخاصي والمبتدل العامي الباقي على ابتداله والتصرف فيه بما يخرج من الابتدال إلى الغرابة.

أو وحده: أي يؤخذ المعنى فقط دون اللفظ. كما حكى: وقد حكى أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه دخل على معاوية رضي الله عنه فأنشده هذين البيتين، فقال معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل علي أينما تغدو المنية أول

حتى أمهما، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله وقال له: ألم تخبرني أمهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي، وبعد فهو أخي من الرضاة وأنا أحق بشعره. إن كان يعقل: أي إن كان عاقلا يفارقك.

أو بعضها: مثال تبديل بعض الكلمات قول امرء القيس:

وقوفا بما صحى علي مطيهم يقولون: لا تملك أسي وتحمل

فأورده طرفة في قصيدته الدالية، إلا أنه أقام "تجلد" مقام "تحمّل".

أوخذ بعض اللفظ، سمي إغارة ومسحا. فإن كان الثاني أبلغ؛ لاختصاصه بفضيلة فممدوح، كقول بشار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
وقول سلم:

من راقب الناس مات همّا وفاز باللذّة الجسورُ
وإن كان دونه فهو مذموم، كقول أبي تمام:
هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيلُ
وقول أبي الطيّب:

أعدى الزمان سخاؤه فسحا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

بفضيلة: لا توجد ذلك الفضيلة في الأول كحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، فالثاني ممدوح كقول سلم بعد قول بشار؛ فإن بيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا وفيه زيادة معنى بقوله: مات همّا. فممدوح: كما قال الحافظ الشيرازي:

بدم گفتی وخورسندم عفاک اللہ نکو گفتمی جواب تلخ می زید لب لعل شکر خارا
وقال في هذا المعنى مؤمن الدهلوي:

گفتی ہیں گالیاں بھی تیرے مزے سے کیا بھلی قربان تیرے پھر مجھے کہہ لے اسی طرح
ولا أدري:

بکیت دما یوم النوی فمسحته بکفی فاحمرت بنانی من دمی

مومن:

کس کی یہ متصل آنسو پونچھے ہاتھ ہم نیچہ مر جاں کیوں ہے؟

الفاتک: الجري الحريص على القتل. ولقد إغ: هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام، ولكن مصراع أبي تمام الثاني أجود سبكا؛ لأن قول المتنبي: "لقد يكون" بلفظ المضارع لم يقع موقعه؛ إذ المعنى على المضى.

وإن كان مثله فأبعدُ من الدم، والفضل للأول، كقول أبي تمام:

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلاً

وقول أبي الطيب:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سُبلاً

وإن أخذ المعنى وحده سمي إماماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك، أولها كقول أبي تمام:

هو الصنع إن يعجل فخير وإن يترث فللرث في بعض المواضع أنفع

وقول أبي الطيب:

ومن الخير بطؤ سبيك عني أسرع السحب في المسير الجهم

وثانيها كقول البحري:

وإذا تألق في التدى كلامه الـ مصقول خلت لسانه من عضبه

وقول أبي الطيب:

كان ألسنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا

لو حار: أي تحير في التوصل إلى النفوس، مرتاد المنية أي طالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان. لها المنايا: الضمير في "ها" للمنية وهو حال من "سبلاً"، و"المنايا" فاعل "وجدت" فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان، وبدل بالنفوس الأرواح. إماماً: من ألم إذا قصد وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به، وقوله: سلخاً أي كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط عن المعنى جلداً وألبسه جلداً آخر فإن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس.

كذلك: أي مثل ما يسمى إغارة ومسخا. الجهم: أي السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيء ثقيل المشي فكذا حال العطاء، ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب. كان إلخ: يعني أن السنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن، فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم، فبيت البحري أبلغ لما في لفظي "تألق" و"المصقول" من الاستعارة التخيلية، فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية.

وثالثها كقول الأعرابي:

ولم يك أكثر الفتيان مالا ولكن أرّحهم ذراعا
وقول أشجع:

وليس بأوسعهم في الغنى ولكن معروفه أوسعُ
وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان، كقول جرير:

فلا يمنعك من أربٍ لحاهم سواء ذو العامة والخمار
وقول أبي الطيب:

ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب
ومنه: أن ينقل المعنى إلى محل آخر، كقول البحتري:

سُلبوا وأشرق الدماء عليهم مُحَمَّرَةٌ فكأنهم لم يُسَلَّبُوا
وقول أبي الطيب:

يس النجيع عليه وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مُعَمَّد
ومنه: أن يكون معنى الثاني أشمل، كقول جرير:

إذا غَضِبْتُ عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا

سواء إلخ: يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف. ومنه إلخ: واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيها ومدحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك؛ فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه فغير عن لفظه، وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته، وإلى هذا أشار بقوله: ومنه أن ينقل. وأشرق إلخ: لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة الثياب لهم. فكأنما: لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف. كلهم: لأنهم يقومون مقام كلهم.

وقول أبي نواس:

وليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد
ومنه: القلب: وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشيص:
أجد الملامة في هواك لذيدة حباً لذكرك فليُلْمَنِي اللّوْمُ
وقول أبي الطيب:

أُحِبُّهُ وَأَحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنْ الْمَلَامَةُ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ
ومنه: أن يؤخذ بعض المعنى، ويضاف إليه ما يُحَسِّنُهُ، كقول الأفوه:
وترى الطير على آثارنا رأي عين ثقةً أن ستمارَ
وقول أبي تمام:

وقد ظللتُ عقبان أعلامه ضحىً بعقبان طير في الدماء نواهل
أقامتُ مع الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل

فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه: "رأي عين"، ولا من معنى قوله: "ثقةً
أن ستمار"، لكن زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "في الدماء نواهل"،.....

أن يجمع العالم: فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير. من أعدائه: وما يصدر عن عدو الخيوب
يكون مبغوضاً، وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كلا منهما باعتبار آخر؛ ولهذا قالوا: الأحسن في هذا النوع
أن يبين السبب. رأي عين: أي الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عياناً لا تخيلاً، وهذا مما يؤكد
شجاعتهم وقتلهم الأعداء. أن ستمار: (هذا من الميرة وهي جلب الطعام) أي ستطعم من لحوم من نقتلهم.
وقد ظللت: أي ألقني عليها الظل وصارت ذوات ظل. نواهل: من نهل إذ روي أي سيراب شد. ولا: (أي ولا
بشيء من معنى قوله: ثقة إلخ) أي الدال على وثوق الطير بالميرة؛ لإعتيادها بذلك، وهذا أيضاً مما يؤكد المقصود.
لكن زاد عليه: أي أبو تمام على الأفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه، أعني تسائر الطير على آثارهم
بقوله: إلا أنها إلخ.

وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبها يتم حسن الأول. وأكثر هذه الأنواع ونحوها مقبولة، بل منها ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشدّ خفاءً كان أقرب إلى القبول. هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ. فإذا لم يعلم قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان، فقال كذا، ومما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحلّ والتلميح. أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري:

وبإقامتها: أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، يتم حسن الأول يعني قوله: إلا أنها لم تقاتل؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: إلا أنها لم تقاتل ذلك الحسن إلا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضاً من المقاتلة. أشدّ خفاءً: بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل. هذا: أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، أو تسمية كل بالأسمي المذكورة. توارد الخواطر: نحو قوله:

أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رمان

وقول سعدى الشيرازي:

كس نيا موخت علم تير از من كه مرا عاقت نشانه نكر

فإذا لم يعلم: أي أن الثاني أخذ من الأول. قال فلان كذا: ليغتنم بذلك فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص إلى الغير. بهذا: أي بالقول في السرقة الشعرية القول في الاقتباس إلخ، ووجه اتصال القول فيها بالقول في الاقتباس والعقد والحلّ والتلميح أخذ شيء من الآخر. أنه منه: أي من القرآن أو الحديث، وهذا احتراز عما يقال في الكلام: قال الله تعالى، وقال النبي ﷺ كذا، أو في التنزيل والحديث كذا؛ فإن هذا لا يكون اقتباساً. كقول الحريري: مثل في الكتاب أربعة أمثلة؛ لأن الاقتباس إما من القرآن أو الحديث، وعلى التقديرين فالكلام إما منشور أو منظوم، فالحريري اقتبس "إلا كلمح البصر أو هو أقرب" من القرآن، والشاعر اقتبس "فصير جميل"، و"حسبنا الله ونعم الوكيل" من القرآن، وقول الحريري: شأته الوجوه اقتباس من لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي ﷺ كفاً من الحصى فرمى بها وجوه المشركين، وقال: شأته الوجوه، وقول ابن عباد: الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله ﷺ: حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات

"فلم يكن ﴿إِلَّا كَلَمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ حتى أنشد وأغرب"، وقول الآخر:

إن كنتِ أزمعتِ على هجرنا من غير ما جرم ﴿فصير جميل﴾

وإن تبدلتِ بنا غيرنا ﴿فحسبنا الله ونعم الوكيل﴾

وقول الحريري: "قلنا شأهت الوجوه، وقبح اللكع ومن يرّجوه". وقول ابن عباد:

قال لي إن رقيبى سىءُ الخلق فذاره

قلت دعني وجهك الجـ نةُ حفّت بالمكاره

وهو ضربان: ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كما تقدّم، وخلافه كقوله:

لئن أخطأتُ في مدحيك ما أخطأتُ في منعي

لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرعٍ

ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره، كقوله:

قد كان ما خفت أن يكونا إنّا إلى الله راجعونا

وأما التضمين فهو أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن

مشهوراً عند البلغاء، كقوله:

بوادٍ إلخ: هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾

(إبراهيم: ٣٧)، لكن معناه في القرآن: واد لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع. إنا إلى الله: وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة: ١٥٦).

إن لم يكن مشهوراً: وإن كان مشهوراً فلا حاجة إلى التنبيه. كقوله: أي كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع: "على أي إلخ"، فالمصراع الثاني للعرجي وتمامه:

ليوم كرهية وسداد وثغر

والمعنى أضعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي، وأي فتى أي كاملاً من

الفتيان أضعوا، وفيه تلدم وتخطية لهم، وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته.

على آئي سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا

وأحسنه ما زاد على الأصل بنكتة، كالتورية والتشبيه في قوله:

إذا الوهم أبدى لي لَمَآها وتغرُها تَذَكَّرْتُ ما بين العُذيب وبارق

ويُذَكِّرُنِي من قَدَّها ومَدَامعي بجرَّ عوالينا ومجرى السَّوابق

ولا يضر التغيير اليسير. وربما سمي تضمين البيت فما زاد استعانةً، وتضمن المصراع

فما دونه إيداعاً ورَفُوا. وأما العقد فهو أن ينظم نثر لا على طريق الاقتباس، كقوله:

ما بال مَنْ أَوْلَه نطفةٌ وجيفةٌ آخره يفخر

عقد قول علي رضي الله عنه: "ما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة". وأما

الحلّ فهو أن ينثر نظم، كقول بعض المغاربة: "فإنه لما قبحت فعلاؤه، وحنظلت

نخلاته لم يزل سوء الظن يقْتاده، ويصدّق توهمه الذي يعتاده"، حلّ قول أبي الطيب:

إذا ساءَ فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

على أي: هذا من التنبيه على أنه من الغير. تذكرت إلخ:

تذكرت ما بين العذيب وبارق بجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب، و"العذيب" و"بارق" موضعان، و"ما بين" ظرف للتذكر أو للمجرد أو للمجرى؛

اتساعاً في تقديم الظرف على عامله المصدر، أو يكون "ما بين" مفعول "تذكرت" و"بجر" بدلاً منه، والمعنى: أهم

كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل، فالشاعر

الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيب، وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها، وهذا تورية

وشبهه بتختر قدها بتمايل الرمح، وتتابع دموعه بجران الخيل السوابق.

ويذكرني: من الإذكار وفاعله ضمير يعود إلى الوهم. رفوا: كأنه رقى حرق شعره بشعر غيره. أن ينثر إلخ: وإنما يكون

مقبولاً إذا كان سبكه أي تأليفه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم، وأن يكون حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق أي

مضطرب. وحنظلت: أي صار ثمراتها كالحنظل. يقْتاده: أي يقوده إلى نخلات فاسدة.

وأما التلميح فهو أن يشار إلى قصّة أو شعر من غير ذكره، كقوله:

فو الله ما أدري أأحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب يوشعُ

أشار إلى قصّة يوشع واستيقافه الشمس، وكقوله:

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي أرقُّ وأحقى منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

فصل

ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون أعذب لفظاً،
وأحسن سبكاً، وأصح معنى أحدها: الابتداء، كقوله:

قفاً نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فو الله ما أدري: وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً وتدلهاً، وقال: هذا حلم أراه في النوم، أم كان فيما بين الركب يوشع عليه السلام فرد الشمس بدعائه. لعمرو: اللام للابتداء وهو مبتدأ، مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق حال من الضمير في "أرق"، و"النار" مرفوع معطوف على عمرو، أو مجرور معطوف على الرمضاء، و"تلتظي" حال من النار، و"أرق" خبر المبتدأ، وعمرو: هو ابن الحارث ابن ذهل بن شيبان، وذلك أنه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه، قال له كليب: يا عمرو! أغثني بشربة ماء فأجهز عليه أي قتله، فقبل: المستجير بعمرو البيت. عند كربته: الضمير عائد إلى اللام الموصول في "المستجير". أن يتأنق: أي يتتبع الآتق أي الأحسن. أعذب لفظاً: بأن يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وأحسن سبكاً بأن يكون في غاية البعد من التعقيد والتقدم والتأخير الملبس، وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقّة والسلاسة، ويكون المعنى متناسبة لألفاظها. أحدها الابتداء: لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى، أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه، وإلا أعرض عنه، وإن كان الباقي في غاية الحسن، فالابتداء الحسن في تذكّار الأحبة والمنازل كقوله: "قفاً نبك إلخ".

وكقوله:

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلامٌ خلعت عليه جمالها الأيام

وينبغي أن يجتنب في المديح ما يتطير به، كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غدٌ

وأحسنه ما ناسب المقصود، ويسمى براعة الاستهلال، كقوله في التهئة:

بُشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا

وقوله في المرثية:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي

وثانيها: التخلص مما شُبب الكلام به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية

الملايمة بينهما، كقوله:

تقول في قومس قومي وقد أخذت منّا السرى وخطى المهريّة القود

أمطلع الشمس تبغي أن تؤمّ بنا فقلت كلاً ولكن مطلع الجود

وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمه، ويسمى الاقتضاب، وهو مذهب العرب الجاهلية ومن

يليه من المخضرمين، كقوله:

خلعت عليه: من خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه. موعد إلخ: مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعي العلوي، فقال له الداعي: هو موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء. من تشبيب: معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فيسمى ابتداء كل أمر تشبيبا وإن لم يكن في ذكر الشباب.

وقد أخذت: أي أثر فينا السير بالليل ونقص من قوانا، وقوله: خطى المهريّة هي جمع خطوة، وأراد بالمهريّة الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة. القود: أي الطويلة مما شُبب به الكلام. من المخضرمين: أي الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد.

لو رأى الله أن في الشيب خيرا جاورته الأبرار في الخلد شيئا
كل يوم تُبدي صروف الليالي خلُقا من أبي سعيد غريبا
ومنه: ما يقرب من التخلص، كقولك بعد حمد الله تعالى: "أَمَّا بَعْدُ". وقيل: هو
فصل الخطاب، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ (ص: ٥٥) أي الأمر هذا،
أو هذا كما ذكر، وقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ (ص: ٤٩). ومنه
قول الكاتب: "هذا باب". وثالثها الانتهاء، كقوله:

وإني جديرٌ إذ بلغتُك بالمنى وأنت بما أمّلتُ منك جدير
فإن تولني منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذر وشكور
وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام، كقوله:
بقيتَ بقاءَ الدهر يا كهف أهله وهذا دعاءٌ للسريّة شاملٌ
وجميع فواتح السُّور وخواتمها واردةٌ على أحسن الوجوه وأكملها، يظهر ذلك
بالتأمل مع التذكر لما تقدم.

أما بعد: فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملامة، لكنه يشبه التخلص
حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة، من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله، بل قصد نوع من الربط على معنى:
مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء؛ فإنه كان كذا وكذا.

هو إلخ: قال علماء البيان: إن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر
الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له، فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد.
وإن إلخ: هو اقتضاب، فيه نوع مناسبة؛ لأن الواو للحال، ولفظ "هذا" إما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا،
أو مبتدأ محذوف الخبر أي هذا كما ذكر.

قول الكاتب: هو مقابل للشاعر، [أي قوله] عند الانتقال من حديث إلى آخر: هذا باب؛ فإن فيه نوع ارتباط حيث
لم يتبدأ الحديث الآخر بغنة. الانتهاء: أي المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها. أحسن الوجوه: من البلاغة؛ لما فيها
من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا، ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه. لما تقدم: من ذكر
الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٢ الإنشاء	٥ مقدمة
٥٩ الفصل والوصل	٧ مقدمة
٦٧ تذييب	 الفصاحة
٧١ الإيجاز والإطناب والمساواة	٧ الفصاحة في المفرد
٧٣ قسما الإيجاز	٨ الفصاحة في الكلام
 الفن الثاني علم البيان	٩ الفصاحة في المتكلم
٨١ تعريف علم البيان	 البلاغة
٨٢ التشبيه وأركانه وأقسامه	١٠ البلاغة في الكلام
٩٧ خاتمة في التشبيه	١٠ البلاغة في المتكلم
٩٨ الحقيقة والمجاز	 الفن الأول علم المعاني
١٠٦ فصل في الاستعارة بالكناية	١٢ تعريف علم المعاني
١٠٨ فصل في تعريف الحقيقة والمجاز	١٣ تنبيه على معنى صدق الخبر وكذبه
١١٠ فصل	١٣ أحوال الإسناد الخبري
١١١ فصل في الكناية	١٤ أقسام الإسناد
١١٣ فصل	١٨ أحوال المسند إليه
 الفن الثالث علم البديع	٢٤ بحث ما أنا قلت
١١٤ تعريف علم البديع	٣١ بحث الالتفات
١١٤ المحسنات المعنوية	٣٥ أحوال المسند
١٣١ المحسنات اللفظية	٤٢ أحوال متعلقات الفعل
١٤٨ فصل	٤٦ القصر

